مجلة العربي للدراسات والأبحاث

Arab Journal for Studies and Research

المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية
مجلة العربي للدراسات والأبحاث
العدد الأول
سبتمبر 2019

مجلة العربي للدراسات والأبحاث

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز العربي
للأبحاث والدراسات الإعلامية

دورية، دولية، محكمة

العدد الأول
سبتمبر 2019

في هذا العدد

افتتاحية العدد د. احمد حسين

التنمية والديمقراطية لدى الشباب الجامعي اتحاد الطلبة - انموذجا د. رشا محمد خالد مقابلة

دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الاردنية د. مأمون سليم الزبون

د. عبدالله ابراهيم الحشحوش لينا طلال العدوان

عوامل التخلف الاجتماعي في الدول النامية الأستاذ عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري.

آلية تحقيق السلم المجتمعي اللازم للتنمية المستدامة د. أحمد صالح علي بأفضل

إدارة البيئة الخضراء والتنمية المستدامة دراسة استطلاعية في مجمع أسواق الشورجة دكتورة رجاء جاسم محمد

تجديد عوامل النهوض بالخطاب الديني لتنمية الأوطان وسلامة كينونتها الدكتور أحمد بن ادريس بوخريص

جميع حقوق النشر محفوظة لدى مجلة العربي للدراسات والأبحاث، ويحظر نشر أو توزيع أو طبع أي مادة دون إذن مسبق من مجلة العربي والمقالات والأبحاث المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها

راسلنا على البريد الإلكتروني: arabpress0598@gmail.com

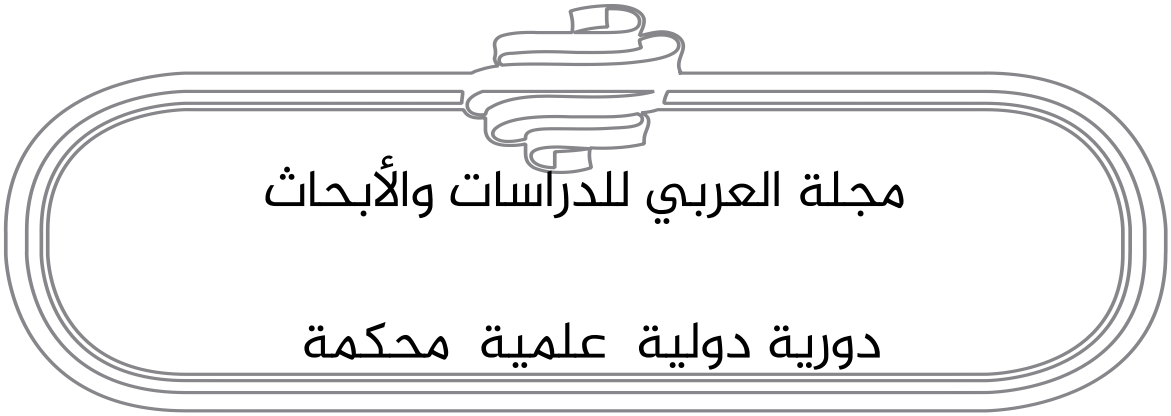
مجلة العربي للدراسات والأبحاث
دورية دولية علمية محكمة

	مجلة العربي للدراسات والابحاث دورية دولية علمية محكمة	

مجلة العربي للدراسات والابحاث مجلة علمية محكمة متعدد التخصصات تصدر من دولة فلسطين عن المركز العربي للأبحاث والدراسات الاعلامية،تنشر مختلف الاعمال العلمية المبتكرة من مقالات وبحوث ومراجعات وكتب في اللغة العربية والانجليزية .

رئيس المركز العربي للأبحاث والدراسات الاعلامية

د. جهاد شلط

رئيس التحرير

د. احمد حسين

مدير التحرير

د. هبة ديب

هيئة التحرير

د. عبد الرحمن التميمي

د. فيروز لمطاعي

د. حسين سالم مكاون الخالدي

الاخراج الفني

د. قيس ابراهيم البرهومي

الهيئة العلمية الاستشارية
الأستاذ الدكتور سعاد هادي الطائي /كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية./جامعة بغداد/ العراق
الأستاذ الدكتور علي السيد ابراهيم عجوة/ عميد كلية الإعلام/ جامعة القاهرة سابقاً/ مصر.
الأستاذ الدكتور محمد احمد فياض/ عميد كلية الإعلام/ كلية الإمارات للتكنولوجيا/ ابو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة.
الأستاذ الدكتور حاتم عبد المنعم عبد اللطيف/ أستاذ علم الاجتماع/ جامعة عين شمس/ مصر.
الدكتور أمجد عيسى طلافحة/ أستاذ مشارك في كلية الآداب/ جامعة اليرموك وجامعة السلطان قابوس.
الدكتور سماء علوي الهاشمي/ أستاذ مساعد في كلية الإعلام في جامعة البحرين/ البحرين.
الدكتور خالد قاسم حسين بني دومي/ أستاذ مشارك في كلية الآداب في جامعة اليرموك
الدكتور ثريا السنوسي/ أستاذ مشارك في كلية الاعلام في جامعة الشارقة/ الإمارات العربية المتحدة.
الدكتور نصر الدين عبد القادر عثمان/ أستاذ مشارك في كلية الإعلام في جامعة عجمان/ الإمارات العربية المتحدة.
الدكتور فيروز لمطاعي/ أستاذ مشارك في جامعة الجزائر/ الجزائر.
الدكتور عبد الكريم علي الدبيسي/ مساعد عميد كلية الإعلام لشؤون ضمان الجودة في جامعة البتراء
الدكتور ناهدة محمد مخادمة رئيس قسم الصحافة في جامعة اليرموك.
الدكتور حسين سالم مكاون الخالدي/ رئيس مركز البحوث التربوية/ وزارة التربية/ العراق.
الدكتور رشا علي جاسم العامري/ جهاز الاشراف والتقويم العلمي/ وزارة التربية والتعليم/ العراق.
الدكتور عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي/ مديرية تربية صلاح الدين/ وزارة التربية/ العراق.

إجراءات تقديم البحث و مواصفاته

1_ يقوم الباحث بتنسيق البحث حسب شروط المجلة المذكورة أدناه.

2_ يقوم الباحث بأرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:arabpress0598@gmail.com

3- يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

4_ يجب أن لا يكون البحث منشور سابقاً.

5_ يتمّ تقويم البحث من ثلاثة محكّمين.

6_ يتم ابلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض يتم ارسال ملاحظات التحكيم الى الباحث.

7_ يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل إلى نفس البريد الإلكتروني المذكور اعلاه.

قواعد النشر في مجلة العربي للدراسات والابحاث

1- مجلة العربي للدراسات والابحاث مجلة علمية محكمة متعدد التخصصات تصدر من دولة فلسطين عن المركز العربي للأبحاث والدراسات الاعلامية،تنشر مختلف الاعمال العلمية المبتكرة من مقالات وبحوث ومراجعات وكتب في اللغة العربية والانجليزية .

2- تُقدّم الأبحاث باللغتين العربية أو الإنجليزية.

3- تنشر المجلة الأبحاث والترجمات ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل العلمية متعدد التخصصات العلمية بعد مناقشتها واقرارها.

4- يُشترط في البحث أن لا يكون قد نُشر سابقاً.

5- يُقدّم الباحث مع البحث ملخصاً باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية على ألا يتجاوز الملخص صفحة واحدة.

6- يكتب الباحث اسمه وتخصصه ومكان عمله على غلاف البحث فقط.

7- يجب ألا تزيد صفحات البحث عن **30** صفحة شاملة الجداول والمراجع.

8- إذا اختلّ شرط من شروط النشر؛ لهيئة تحرير المجلّة أن ترد البحث للباحث ليقوم بتعديله بما يتفق مع شروط النشر في المجلّة.

9- بعد اجازة البحث من هيئة التحرير بشكل مبدئي يتم ارسال البحث إلى اثنين من المحكمين للتقييم، ويتم نشر البحث بعد موافقة المحكمين على ذلك، وفي حال وجود تعديلات يوصى بها المحكمون كشرط لنشر البحث يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة.

10- في حال قبول البحث للنشر يتعهد الباحث بإرسال نسخة الكترونية من البحث بعد اجراء التعديلات المطلوبة عليه.

11- البحوث المرسلة للمجلّة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تُنشر

12- يُزوّد الباحث الذي نُشر بحثه بنسخة واحدة من المجلّة التي نُشر فيها بحثه علي صيغة ملف **pdf**

12- تحتفظ هيئة تحرير المجلّة بحقها في أن تحذف أو تختصر بعض الصفحات أو الجداول أو الكلمات أو محتويات؛ بما لا يخل بأفكار البحث الأساسية؛ شريطة أن يتم ذلك بما يتلاءم مع أسلوب المجلّة في النشر.

13- لا يجوز للباحث نشر أيّة مادّة علميّة من بحثه المنشور في المجلّة إلّا بعد الحصول على موافقة خطيّة من هيئة التحرير.

14- جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها دون أن تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

15- يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة على إجراءات التحكيم في حال طلبه سحب البحث ورغبته في عدم المضي في إجراءات التقييم.

16- تذكر جميع المراجع التي وردت في متن البحث، على أن تكتب في القائمة وفقاً للحروف الهجائية بالنسبة لأسماء المؤلفين وحسب اسم الكنية للمؤلف ويرتب كل مرجع كما يلي :

الاسم الكامل للمؤلف (السنة)، عنوان الكتاب ،ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر ،مكان النشر ،البلد ترميزه – الصفحات، ويسترشد بأمثلة المتن الإنكليزي بقواعد إعداد البحث للنشر فيما يتعلق بصياغة المراجع ويرجى عدم استخدام الأرقام سواء في المتن أو القائمة بل ترتب أبجدياً.

17_ أنماط وصيغ الكتابة تكون كالتالي: مقاس الصفحة (**A4**)، وبتباعد أسطر بقدر مسافتين (شاملة الهوامش، والمراجع، والمقتطفات، والجداول، والملاحق) وبهوامش (**2,5** سم كحد أدنى) لكل من أعلى وأسفل وجانبي الصفحة، ونمط الكتابة: للغة العربية: **Traditional Arabic** حجم الخط **14**.للغة الإنجليزية: **Times New Roman** حجم الخط **10**.

18_ توجه جميع المراسلات والاشتراكات الى رئيس هيئة التحرير، الدكتور احمد حسين عبر البريد الإلكتروني التالي : arabpress0598@gmail.com

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
افتتاحية العدد	د. احمد حسين	10
التنمية والديمقراطية لدى الشباب الجامعي اتحاد الطلبة – انموذجا	د. رشا محمد خالد مقابلة	11
دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الاردنية	د. مأمون سليم الزبون د. عبدالله ابراهيم الحشحوش لينا طلال العدوان	46
عوامل التخلف الاجتماعي في الدول النامية	الأستاذ عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري.	65
آلية تحقيق السلم المجتمعي اللازم للتنمية المستدامة	د. أحمد صالح علي بأفضل	88
إدارة البيئة الخضراء والتنمية المستدامة دراسة استطلاعية في مجمع أسواق الشورجة	دكتورة رجاء جاسم محمد	103
تجديد عوامل النهوض بالخطاب الديني لتنمية الأوطان وسلامة كينونتها	الدكتور أحمد بن ادريس بوخريص	128

افتتاحية العدد

بقلم د. احمد حسين رئيس التحرير

يسرّ أسرة مجلة العربي للدراسات والابحاث الصادرة عن المركز العربي للابحاث والدراسات الاعلامية أن تقدّم إليك أولى باكوراته العلمية، يتعلّق الأمر بالعدد الأوّل من مجلّته مجلة العربي للدراسات والابحاث "التي ستكون واجهة المخبر العلمية وإحدى قنواته البحثية، وتكتسب المجلة قيمتها العلنية ومكانتها الأكاديمية .ها هي مركزكم المركز العربي للابحاث والدراسات الاعلامية تضيف إلى رصيدها العلمي مجلة علمية هي "مجلة العربي للدراسات والابحاث ، لتفتح آفاقًا رحبة للبحث العلمي في مجالات لها أهميتها البالغة في تنمية الوطن العربي وتقدمه، وهي تأمل منكم دعمها وإثراءها بأبحاثكم ودراساتكم، ومقترحاتكم، لكي يكتب لها النجاح والاستمرار وتتمكن من القيام بدورها الذي من أجله كانت .اليوم نقدم للقارئ الكريم العدد الأول من المجلة سائلين الله تعالى أن ينفع به وأن يكون عملا خالصا له سبحانه فيتصل ولا ينقطع، وأن يجازي بالخير كل من أسهم فيه ولو بكلمة طيبة .وأخيرا، تتوجّه أسرة المجلّة بتحيّة خاصّة وبالشكر الجزيل لرئيس المركز د. جهاد شلط رئيس المركز العربي للابحاث والدراسات الاعلامية فلو له لما خرج إلى النور هذا العدد بهذا الشكل الراقي وفي هذا الوقت الوجيـز.

التنمية والديمقراطية لدى الشباب الجامعي
اتحاد الطلبة – انموذجا

للدكتورة رشا محمد خالد مقابلة

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تُعد الديمقراطية الأساس في بناء المُجتمع بكافةِ مؤسّساته، كونَها تُبنى على أساسٍ من الثقة المتبادلة بين جميع أفراد المجتمع، وعاملاً مهماً يرمي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، هذا لما تُقدمه للأفراد من مُساعدة وحمايةً لمصالحهم الشخصية، فضلاً عن ما تُتيحه لهم من حرية شخصية؛ دون النظر لصفاتهم أو وظائفهم.

وبما أن الفرد يَكتسب معايير المجتمع الذي يعيش فيه، فلا بد من تنشئته على قيم وعادات ومفاهيم تتعلق بأنماط الحياة الفكرية، وتهيئته لمستجدات الحياة، وكذلك تزوده بخبرات متنوعة للتعامل مع المواقف المختلفة **(Syvertsen & Flanagan & Stout, 2009)**. لذا تَتجه المُجتمعات الديمقراطية بغرس المفاهيم الديمقراطية في أفرادها منذ طفولتهم، على اعتبار أن التنشئة الاجتماعية والديمقراطية أسلوب حياة في المجتمع، يقوم على تنظيم العلاقات بين أفراده بما يضمن تحقيق مبادئ الديمقراطية، ولكون التنشئة الديمقراطية تشمل كل قطاعات المجتمع ومؤسّساته التربويّة المختلفة، ولكونِها تبدأ ببداية حياة الفرد، وتستمر معه في كل مراحل حياتِه، فإن الأمر يتطلب من المؤسسات التربوية أن تقوم بغرس مجموعة القيم والسلوكيات الديمقراطية في وجدان الأفراد، بدءاً من الأسرة وحتى الجامعة، حتى تصبح هذه القيم والسلوكيات أساس تصرفاتهم، ليتمكنوا من بناء مواقفهم الحياتية والسياسية والاجتماعية، على أسس ثابتة، ومدروسة، وبعيدة عن الارتجال والغوغائية (العمايرة ومقابلة، **2010**).

ويعد مجال التربية والتعليم أشد وأوثق من أي مجال من مجالات الحياة ارتباطاً بالديمقراطية، لأنَه لا يُمكن أن تتحقق الديمقراطية في أي مجتمع إلا إذا ساد فيه التعليم، وعمت فرصه بين جميع أفراده، وتأكد حق التعليم للجميع (الشيباني، **1986**). ولأن العلاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعليم، فإن من يتحدث عن ديمقراطية التعليم لا يتحدث عن شيء يختلف عن الديمقراطية العامة، إلا من حيث العموم والخصوص والكلية والجزئية، فديمقراطية التعليم جزء من العملية الديمقراطية وفرع من فروعها. ويعد تطبيق مبادئ واتجاهات الديمقراطية العامة في مجال التعليم الاعتراف بحرية الفرد في اختيار الفرص التعليمية المناسبة لإمكانياته واستعداداته وقدراته وميوله ورغباته، وبحقه في تحرير عقله من الجهل والتخلف, وفي التحرر من كل ما يحط من قيمته كإنسان (الرشدان، **1999**).

وفي هذا الصدد فقد برز اهتمام التربويين في دول العالم المتقدم من أجل الاهتمام بتعميق ثقافة الديمقراطية في المواقف التربوية المدرسية منها والجامعية على حد سواء، كما وعملوا على تطوير البرامج التربوية التي تعمل على دمج التنظير في مجال الديمقراطية بالواقع العملي لها، إضافةً إلى تمكنهم من إدخال ثقافة الديمقراطية داخل مجتمعات الطلبة، من خلال دراسة الأنماط الاجتماعية التي تعمل على تحقيق الصف الديمقراطي الذي يتعلم من خلاله الفرد ممارسة الديمقراطية، ليتمكن من تطبيقها

في واقعه الاجتماعي العام (العمايرة ومقابلة، **2010**).

إن من أهم مرتكزات التربية الديمقراطية هو ترجمتها إلى ممارسات في الواقع المعاش من خلال الإسقاطات المناسبة لكل بيئة, وأولها البيئة التربوية والتعليمية في إطار الجامعات باعتبارها المسؤولة بالدرجة الأولى عن بناء وترسيخ قيم

وتدريباً لهم على إنماء شخصياتهم المستقلة، حتى يكونوا قادرين على ممارسة الديمقراطية بأبعادها المختلفة وبمعناها الواسع (ناصر، **2004**).

ويؤدي التعليم الجامعي دوراً كبيراً في تلبية حاجات المجتمع, إذ لم تعد وظيفة الجامعة مجرد نقل المعرفة والتراث من جيل إلى آخر، بل تسعى لغرس قيم واتجاهات نبيلة في نفوس الطلبة تهدف في نهاية المطاف إلى خدمة المجتمع وتطويره (البشايرة والرواضية والسلطان، **2005**).

وتعد الجامعات المنبر الذي تنطلق منه توجهات وآراء وتوجيهات المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتطور في مجالات الحياة المختلفة، فهي مركز إشعاع حضاري لكل جديد من الفكر والمعرفة، كما أن تقدم المجتمع وتطوره لا يتحقق إلا بتوفر كفاءة التعليم الجامعي، ذلك من منطلق أن من مهامها الرئيسة إعداد الكوادر المؤهلة لتسلم مراكز العمل والبناء في مختلف المجالات والأنشطة الاجتماعية (العمايرة، **2006**)

وللجامعات مهام تتعلق بتحقيق أهداف المجتمع كنشر الوعي وحل المشكلات وتعزيز ثقافة الحوار والتأكيد على القيم الإيجابية التي تعود بالمنفعة على الفرد والمجتمع ، ويعتبر قيام الجامعة بهذه المهام محصلة جميع الوظائف الأخرى، وأن نجاحها في التعليم والبحث العملي مرهون ومفاهيم الديمقراطية، فتعويد الطلبة على حرية التعبير وإبداء الرأي والنقد البناء والتعامل على أساس إنساني قائم على الحرية والمساواة والعدالة, كل ذلك تدريب لهم على أهمية ممارستهم للقيم الديمقراطية في الحياة المجتمعية العامة، فالحياة الجامعية بكل مقوماتها تعتبر ميداناً واسعاً لتمرين الطلبة على تدبير أمورهم بأنفسهم،

بشكل كبير بنجاح الجامعة في وظيفتها المجتمعية، وبهذا فهي تحتل مكان الصدارة كمؤسسة معنية بتطوير المواطنة وتهيئة الظروف المناسبة لتنميتها وتطويرها (الجيار، **2007**).

لذا يمكن القول أن نجاح أي تعليم جامعي يعتمد على مدى توافر عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس، إذ يعد عضو هيئة التدريس في الجامعة الطاقة المحركة لها والعنصر الرئيس في العملية التعليمية والتعلمية, بالإضافة إلى وجود طلبة لديهم وعي واسع عما يدور حولهم من أحداث، يتعاملون مع عناصر المجتمع الجامعي بشكل راقي من الحوار والديمقراطية سواء مع أساتذتهم من أعضاء هيئة التدريس، أم مع أقرانهم من الطلبة في داخل الجامعة.

وتمثل المجالس الطلابية أطراً تنظيمية تنشأ داخل الجامعة، ويكون للطلبة الحق في الترشح والتصويت كي يكونوا أعضاء في هذه الأطر من أجل تدعيم الممارسة الديمقراطية وتحقيق أهداف الطلبة واحتياجاتهم والتعبير عن مصالحهم في إطار مبادئ هذه الأطر (حامد، **1996**). فللطلبة حقوق مكتسبة يجب مراعاتها في أمر التعليم، وهي حقوق تقرها القوانين والإعلانات العالمية والدولية، وقد نصت المادة

(19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن (لكل شخص الحق في حرية التعبير والرأي، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقرار الأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية), ولكن لا يعني ذلك أن مناقشات الطلبة لأساتذتهم من قبيل المناظرات العلمية بين الأنداد بل هي مناقشات استيضاحية أو استفهامية (بكار، **1997**).

ويعد اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية المثال الحي على ممارسة الديمقراطية بمعناها الواسع، بحيث يتوجه كافة الطلبة في يوم واحد وزمن محدد لانتخاب ثلة من أقرانهم الطلبة ليشكلوا فيما بعد مجالس طلابية مهمتها تنظيم الطلبة ومساعدتهم وإيصال مطالبهم وشكواهم إلى المسؤولين في الجامعة، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي تسعى هذه المجالس إلى تحقيقها.

وفي ضوء ما سبق تتضح المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسات التربوية في تزويد الطلبة بمفاهيم ثقافة الديمقراطية وقيمها، وكذلك إكسابهم مقومات السلوك الديمقراطي، لتتمكن من تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو المسؤولية والمشاركة، وصنع القرار المشترك، وتوفير الفرصة للمشاركة المدنية، وإكساب الطلبة مقومات المسؤولية تجاه وطنهم، وعليه؛ جاءت الدراسة الحالية للكشف عن أهمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية، واقتراح إستراتيجية لتنميتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن تحقيق التحول الديمقراطي يُعتبر من الضرورات الأساسية في أي مجتمع، ومطلب أساسي ومهم في تدعيم الحريات السياسية للأفراد واحترام الحقوق الإنسانية لهم (القطب ورزق، **2007**). وقد أشارت عدة دراسات تمّ إجراؤها في الأردن كدراسة (العمايرة ومقابلة, **2010**) إلى أهمية تطبيق الديمقراطية وممارستها بين مختلف شرائح المجتمع وخاصة فئة الشباب، كونها تُعد أهم فئات المجتمع وأداته في التغيير والتطوير، وممارسة هذه الفئة من المجتمع وتَمثُلها للسلوك الديمقراطي، يساعد على تعزيز الحياة الديمقراطية في المواقع التي يحلون فيها مستقبلاً.

فالديمقراطية مطلب أساسي ومهم في تدعيم الحريات السياسية واحترام الحقوق الإنسانية، وخصوصاً أن معظم دول العالم تدعي لنفسها أنها سباقة في مجال احترام هذه الحقوق وخصوصاً ما نشهده من مطالبة الكثير من المنظمات العالمية باحترام هذه الحقوق حسبما نصت عليها المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما في مجال التعليم، فقد أكد كل من سيفيرتسن وفلانجان وستوت (**Syvertsen & Flanagan & Stout, 2009**) بأن أي مجتمع لا يُعد ديمقراطياً إلا إذا أنتج أفراداً يؤمنون بالديمقراطية قولاً وعملاً، ومارسوها على أرض الواقع من خلال الفعاليات والنشاطات التي قاموا فيها أثناء تواجدهم على مقاعد الدراسة، وغياب الديمقراطية في التعليم إما أن ينتج عنه تربية تسلطية تجعل من الأفراد خاضعين أو ناقمين، أو ينتج تربية تساهلية تجعل من الأفراد لا مسؤولين ولا مبالين وغير قادرين على تحمل المسؤولية الموكلة لهم.

وفي **10** كانون الأول/ديسمبر **2012**، قام جلالته بتوجيه صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية؛ لتنفيذ مبادرة التمكين الديمقراطي، وجاء ذلك خلال زيارة جلالته للجامعة الأردنية

وإلقائه خطاباً في مناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأم (العبادي, **2016**). وانسجاماً مع رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني الشمولية للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، بهدف بلورة وتنفيذ مبادرات ونشاطات تكرّس الثقافة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وأخلاقيات الحوار الهادف، وثقافة العمل التطوعي، والمسؤولية الاجتماعية، فالجامعات تحتاج إلى طلبة قيادين قادرين على مواجهة تحديات هذا العصر وعلى درجة عالية من الثقافة لكي يكونو قادرين على التعامل مع مجريات العصر الحديث وما يتخلله من صعوبات ومشكلات مختلفة ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وضع أسس واستراتيجيات مخططة لتنمية الثقافة الديمقراطية لديهم ليكونو على استعداد تربوي وثقافي لمواجهة التحديات، ومن خلال دراسة الباحثة في جامعة مؤتة، وكونها كانت أحد أعضاء اتحاد الطلبة تبين أن الديمقراطية عند بعض الطلبة لم ترتق إلى مستوى التطبيق والممارسة، لذا جاءت هذه الدراسة لتدعيم الرياديين في الجامعات الحكومية الأردنية من خلال وضع إستراتيجية تربوية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية. وفي ضوء تحديد المشكلة، حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس, الكلية، المستوى الدراسي)؟
4- ما الإستراتيجية التربوية المناسبة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية؟
5- ما درجة ملاءمة الإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر الخبراء التربويين؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف إلى واقع الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة.
2- التعرف إلى الفروق في مستوى الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد طلبة الجامعات الأردنية تبعاً للجنس والكلية والمستوى الدراسي.
3- الوصول إلى إستراتيجية تربوية مناسبة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية.

أهمية الدراسة

1-تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها المتعلق باقتراح إستراتيجية تربوية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية.
2- تستمد الدراسة أهميتها في تناولها موضوع ثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية, ولذلك فإن نتائج الدراسة سيكون لها الأثر المهم في إفادة المسؤولين في الجامعات الأردنية إلى

دعوة الطلبة إلى الالتزام بالثقافة الديمقراطية.

3- قد تفيد هذه الدراسة عمادات شؤون الطلبة في الجامعات لوضع برامج ودورات لتأهيل أعضاء اتحاد الطلبة بشكل خاص والطلبة بشكل عام.

4- تفيد هذه الدراسة في إثراء الأدب النظري المتعلق بتنمية الثقافة الديمقراطية لدى اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية.

حدود الدراسة ومحدداتها

تحدد الدراسة بالآتي:

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على الجامعات الحكومية الأردنية التالية (الأردنية، اليرموك، مؤتة).

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام **2016/2015**.

الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على الطلبة أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات (الأردنية، اليرموك، مؤتة).

-تتحدد محددات الدراسة بالمجتمع الذي سحبت منه العينة ومن صدق أداة الدراسة وثباتها.

مصطلحات الدراسة

وتتبنى الدراسة المصطلحات الآتية:

الإستراتيجية: خطة تضم مجموعة من الإرشادات والسياسات والأهداف, بالإضافة إلى سلسلة من العمليات والأنشطة والأساليب الرئيسية في المؤسسة والتي تؤدي إلى اختيار أفضل البدائل ومن خلالها يتم استخدام الوسائل والإمكانات كافة بطريقة مُثلى لتحقيق الأهداف المرجوة (شحاتة والنجار, **153:2003**).

وتعرف الإستراتيجية إجرائياً بأنها: "مجموعة من الخطوات والمراحل والعمليات التي سيتم اقتراحها للارتقاء بدور الجامعات الحكومية في تنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة.

التنمية: هي الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو الأفراد في المجتمع، وذلك بزيادة مقدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من المعدل الطبيعي للنمو (استيتية، **2014**: **41**).

الديمقراطية: هي نظام إنساني، يؤكد على قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية, ويقوم على أساس مشاركة الأفراد في تنظيم شؤونهم الحياتية، وهذا يعني إعطاء الفرصة لأعضاء المجتمع للمشاركة بحرية في القرارات التي تخص كل مجالات حياتهم، مما يؤدي إلى نوع من الاتفاق العام بصدد القرارات التي تؤثر عليهم جميعاً (ناصر وشويحات، **2006**: **36**).

الثقافة الديمقراطية: هي الأفكار والمعتقدات والممارسات القائمة عند الشعب, وما يجب أن تكون عليه هذه الأفكار والمعتقدات لتحدث المواءمة المطلوبة مع منهج الحياة الجديد" (الجابري، **3:2007**)

وتعرف الثقافة الديمقراطية إجرائياً: هي ما يمتلكه الأفراد من معارف وقيم ومهارات توجه سلوك الأفراد في المواقف المختلفة, وتمكنهم من المشاركة الفاعلة في صنع القرارات التي تتعلق بالمجتمع, والتي سوف يتم التعرف عليها من خلال إجابات أفراد العينة على الاستبانة.

اتحاد الطلبة: هي تمثيل الطلبة لدى الجامعة وتبني قضاياهم لتحقيق مصالحهم وفق أهداف الجامعة وتشريعاتها, وتعزيز التعاون بين الجسم الطلابي وبين إدارة الجامعة, والمشاركة في بناء شخصية الطالب المتكاملة الواعية لقضايا أمته وتعزيز الانتماء للجامعة والوطن والأمة, والقيام بالنشاطات الطلابية داخل الجامعة والمشاركة في نشاطات الجامعة الثقافية والعلمية والاجتماعية والرياضية والبيئية والصحية بما يتفق وأهداف الجامعة, والعمل على تعاون الطلبة لنبذ النعرات الجهوية والطائفية والعنصرية, وتنمية روح الحوار واحترام الرأي الآخر, وتقديم خدمات للمجتمع المحلي بالتعاون مع المؤسسات الرسمية والشعبية عند الحاجة لذلك, وذلك وفق قوانين الجامعة وأنظمتها (دليل اتحاد طلبة الجامعة الأردنية, **2014**).

الدراسات العربية

أجرى الطنبور (**2003**) دراسة هدفت التعرف إلى الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعتي النجاح الوطنية وبيرزيت من وجهة نظر الطلبة، ومدى تأثرها بالمتغيرات الديمغرافية (الجنس، السنة الدراسية، المؤهل العلمي للأب، الجامعة) تكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعتي النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت. واختار الباحث عينة طبقية عشوائية من الطلبة قوامها (**900**) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الفعالية الكلية للفعاليات الديمقراطية كانت متوسطة حيث وصل متوسط الاستجابة إلى (**11,3**) درجة،وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها من وجهة نظر طلبة جامعتي النجاح الوطنية بيرزيت، تعزى لمتغير الجنس. ومتغير السنة الدراسية. ووجود فروق دالة إحصائياً في درجة الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها من وجهة نظر طلبة جامعتي النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت تعزى لمتغير المؤهل العلمي للأب لصالح الجامعي. ووجود فروق دالة إحصائياً في درجة الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها من وجهة نظر طلبة جامعتي النجاح الوطنية بيرزيت تعزى لمتغير الجامعة، وكانت لصالح جامعة النجاح.

أجرى الكراسنة وجبران ومساعدة (**2007**) دراسة سعت للكشف عن دور الجامعة في بناء الشخصية الجامعية القادرة على تعظيم الانتماء الوطني في جامعة اليرموك. تكونت عينة الدراسة من (**60**) طالباً وطالبة. كشفت نتائج الدراسة عن وجود وعي بمفهوم الانتماء كواحد من قيم المواطنة، وأيضاً وعيهم بأهمية الجامعة كمرحلة محورية في تعظيم الانتماء الوطني، من خلال إدراكهم لطبيعة دور الجامعة في بناء الشخصية القادرة على تعظيم الانتماء الوطني، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن المدخل الأخلاقي ومدخل ثقافة الحوار هما محوران رئيسان في تفعيل دور الجامعة في بناء الشخصية الوطنية القادرة على تعظيم الانتماء الوطني.

وفي دراسة أجرتها رولا حرب (**2007**) هدفت التعرف إلى تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها, وبيان تصورات الطلبة التي تختلف باختلاف الجنس والكلية ومكان السكن والمعدل التراكمي. وقد تكونت عينة الدراسة من (**800**) طالباً وطالبة. استخدمت استبانة لتحقيق نتائج الدراسة. أظهرت النتائج أن درجة تصورات طلبة جامعة

النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة، ويوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها في مجالي العدل والمساواة بين الطلبة، وأسلوب التدريس، والدرجة الكلية بين الذكور والإناث لصالح الذكور، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس الكلية بين الذكور والإناث ولصالح الذكور تعزى لمتغير الكلية.

وأجرى العواملة وشنيكات (2012) دراسة هدفت إلى تقصي درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها (المعرفة السياسية، المشاركة السياسية، القيم السياسية)، كما هدفت إلى الكشف عن الفروق في مفهوم الثقافة السياسية تبعاً لمتغيرات الجنس، مكان الإقامة، نوع الكلية، العضوية في أحد الأحزاب السياسية الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من (355) طالباً وطالبة. وأعدا استبانة وزعت بالطريقة العشوائية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة وعي الطلبة بالمجالات قيد الدراسة كانت مرتفعة في مجال المشاركة السياسية، بينما جاءت بدرجة متوسطة في مفهوم الثقافة السياسية والمعرفة السياسية والقيم السياسية والأداء ككل، كما بينت النتائج أن هناك فروقا دالة إحصائياً عند مستوى (α=0.05) في مفهوم الثقافة السياسية تبعا لمتغير الجنس ولصالح الإناث. وأن هناك فروقا دالة إحصائياً في المعرفة السياسية ولصالح الذكور، بينما لم توجد دلالة إحصائية تبعاً لمجال المشاركة السياسية والقيم السياسية والأداة ككل، كذلك بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات مكان الإقامة والعضوية في أحد الأحزاب السياسية، وأظهرت نتائج الدراسة أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات نوع الكلية.

وأجرى الصمادي والعمري (2012) دراسة هدفت الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تشجيع طلبتها لممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية. تكونت عينة الدراسة من (250) طالباً وطالبة. ولبيان نتائج الدراسة تم تطوير مقياسين. وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير الجنس ونوع الكلية والسنة الدراسية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية وذلك لصالح إقليم الوسط.

أجرت الشويحات والخوالدة (2012) دراسة هدفت التعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة السياسية في الأردن من وجهة نظر طلبة الجامعات أنفسهم. تكونت عينة الدراسة من (515) طالباً وطالبة. تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من ثماني جامعات أردنية. وأظهرت النتائج بأن درجة فهم طلبة الجامعات الأردنية لمفهوم المشاركة السياسية كان متوسطاً. ووجود فروق ذات دلالة إحصائياً لاتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة السياسية لصالح الطلبة الإناث.

وأجرى الجراح (2013) دراسة هدفت التعرف إلى درجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى طلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية وسبل تفعيل ممارستها، وتكون مجتمع

الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعات الأردنية والبالغة (477) عضو هيئة تدريس و(2456) من طلبة الجامعات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى الطلبة كان بدرجة متوسطة، وكان أعلى المجالات: التسامح الإنساني، المشاركة والتعاون الإنساني، حقوق الإنسان وبدرجة مرتفعة، ثم جاء مجال العدالة والمساواة، وبالمرتبة الأخيرة المجالان حرية التعبير والرأي، الشفافية والنزاهة وبدرجة متوسطة، وأن المتوسطات الحسابية الكلية لدرجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية كانت بدرجة متوسطة، وكان أعلى المجالات: الشفافية والنزاهة، وبدرجة مرتفعة،ثم جاء بالمرتبة الثانية التعامل الصفي، وبدرجة متوسطة، ثم جاء بالمرتبة الثالثة المجال حقوق الإنسان، وبالمرتبة الأخيرة المجال حرية التعبير والرأي وبدرجة متوسطة.

وأجرى العقيل والحياري (2014) دراسة هدفت إلى معرفة دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة. تكونت عينه الدراسة من (371) عضو هيئة تدريس في الكليات العلمية والإنسانية (جامعة اليرموك، جامعة آل البيت، جامعة جدارا، جامعة إربد الأهلية). وتم تطوير استبانة لبيان نتائج الدراسة. وأظهرت النتائج أن أبرز قيم المواطنة التي تسعى الجامعات إلى ترسيخها لدى منتسبيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس هي: الولاء والانتماء للوطن، وحب الوطن والحرص على أمنه واستقراره. كما بينت الدراسة أن درجة إمكانية قيام الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة على الأداة ككل، حيث حصل على متوسط حسابي بلغ (3.31).

وأجرى أبو شريعة (2014) دراسة هدفت إلى تأصيل المواطنة في ثقافة الديمقراطية وبيان فاعليتها بين المواطنين. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت الدراسة أن للمواطنة الصالحة دوراً كبيراً في بناء ثقافة الديمقراطية. وأظهرت النتائج كذلك أن المشاركة السياسية أهم قيم المواطنة التي تعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار في المجتمعات الديمقراطية، فالمواطنة لا يمكن تحقيقها في أي دولة لا تحترم حقوق مواطنيها ولا توفر متطلباتهم الأساسية وغياب التعددية والحريات السياسية يضعف مشاركة المواطن، وأوجبت الدراسة عدة توصيات أهمها أنه يجب على المجتمعات والحكومات أن تسعى لنشر ثقافة الحياة الديمقراطية من خلال مناهج التعليم كافة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك في المجتمع الواحد.

وأجرى السليحات (2014) دراسة هدفت إلى تقصي دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية السياسية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وتكونت عينة الدراسة من (169) عضو هيئة تدريس. وقد أعد استبانة مكونة من (30) فقرة. وأظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات في تعزيز مفاهيم التربية السياسية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس قد جاء بشكل عام بدرجة منخفضة جداً، واختلف دور الجامعات في تعزيز مفاهيم التربية السياسية باختلاف نوع الجامعة ونوع الكلية، وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية، والكليات الإنسانية على التوالي، ولم يكن لمتغير الرتبة الأكاديمية أثر ذو دلالة إحصائية.

وأجرى السليّم (2014) دراسة هدفت التعرف إلى مستوى الممارسات الديمقراطية والاتجاهات نحو المشاركة السياسية لدى مجالس الطلبة في الجامعات الأردنية، والكشف عن الفروق والممارسات الديمقراطية والاتجاهات نحو المشاركة السياسية. تكونت عينة الدراسة من (200) طالباً وطالبة من طلبة المجالس الطلابية المنتخبة في الجامعات الأردنية. وتم تطوير استبانة اشتملت على (33) فقرة لقياس درجة الممارسات الديمقراطية، و(30) فقرة لقياس الاتجاهات نحو المشاركة السياسية. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الممارسات الديمقراطية لدى مجالس الطلبة في الجامعات الأردنية كان مرتفعاً، وأن مستوى الاتجاهات نحو المشاركة السياسية كان متوسطاً، وأشارت النتائج كذلك إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لأثر الجنس في الممارسات الديمقراطية.

وأجرى الزبون وأيوب (2015) دراسة هدفت إلى وضع دور مقترح للجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها. تكونت عينة الدراسة من (332) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، شملت (177)طالباً و(155)طالبة من مختلف الكليات الجامعية العلمية والإنسانية للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2012-2013)، واستخدم فيها المنهج المسحي التطويري. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة شملت أربعة مجالات: دور المقررات الجامعية، دور عضو هيئة التدريس، دور الأنشطة الطلابية، ودور اتحاد الطلبة. أظهرت نتائج الدراسة أن التقدير الكلي لواقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة جاء بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائياً في واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في

واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير المستوى الدراسي، وكانت الفروق بين ذوي المستوى الدراسي (سنة ثانية) وبين ذوي المستوى الدراسي (السنة الربعة) فأكثر لصالح ذوي المستوى الدراسي (السنة الثانية)، وعدم وجود فروق ذات دلالة في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الكلية.

الدراسات الأجنبية

وفي دراسة أجراها يانغي (Djangi, 1993)بعنوان "Racism in Higher Education " والتي تناولت العنصرية في التعليم العالي في كندا. تكونت عينة الدراسة من (150) طالباً وطالبة من طلبة علم النفس بجامعة تورتنو الكندية. أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات التربوية تعاني من مشاكل من التعصب التي سببها التراكمات الثقافية والتاريخية وغياب مبادئ الديمقراطية. كما بينت الدراسة بأن هذا التعصب أوجد خلافات

تعصبية بين الطلبة أنفسهم ؛الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة التعصب في الكليات والجامعات الغربية.

أما دراسة بوليسينو (Pollicion, 2000) فقد هدفت التعرف إلى الحياة الجامعية وأثرها على بناء شخصية ديمقراطية للطالب ونجاحه في بناء العلاقات الاجتماعية. تكونت عينة الدراسة من

(1544) طالباً وطالبة من جامعة ويسكانسون الأمريكية. أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك مجموعه من العوامل التي توثر على هذه العلاقة ومنها: الرضا عن الذات، الاستقلالية، والتحصيل الأكاديمي. كما بينت الدراسة أن التعليم الجامعي في مناخ يسوده الديمقراطية له أثر إيجابي في بناء الشخصية لدى الطلبة.

دراسة كاميرون (**Cameron, 2004**) بعنوان: "**Faculty Satisfaction with institutional Support as complex concept , collegiality , workload , Autonomy**" التي تناولت المفاهيم الديمقراطية،وخصائصها ،والديمقراطية في التربية والتعليم، ومدى ممارسة طلبة الجامعة للديمقراطية، ومدى توافر القيم والمبادئ الديمقراطية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لغرض جمع المعلومات. تكونت عينة الدراسة من **(100)** مدرس من جامعات متعددة. أظهرت نتائج الدراسة بأن ممارسات الديمقراطية غير واضحة وغير فعاله بشكل واضح.

أجرت ماري (**Mari, 2005**) بعنوان" **The case of democratic schools**" والتي هدفت إلى تصميم وبناء إطار نظري معتمدا على التربية الديمقراطية لصفوف متعددة الثقافات في أمريكا. تكونت عينة الدراسة من **(1585)** طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لغرض الحصول على المعلومات المطلوبة. أظهرت نتائج الدراسة بأن التربية الديمقراطية تساهم وبشكل إيجابي في إيجاد وفير فرص التعليم لإيجاد مواطنين صالحين من خلال تعليمهم وإكسابهم المفاهيم الديمقراطية في المؤسسات التعليمية.

هدفت دراسة هيدلرث (**Hildreth, 2006**) بعنوان "**Teaching and Learning Democracy: An Analysis of Undergraduates**" إلى الكشف عن دور مساقي الديمقراطية والتربية والديمقراطية العملية في تعزيز مفهوم الديمقراطية والعمل السياسي. تكونت عينة الدراسة من (**20**) طالباً من طلبة جامعة مينيسوتا الأمريكية. قام الباحث بإجراء مقابلات مرتين على مدار عامين، وفي نهاية الفصل الأول والثاني من كل سنة. أظهرت نتائج الدراسة بأن معظم الطلبة قد اكتسبوا خبرة كافية لتحديد طبيعة العلاقة بين النظرية والتطبيق وتطوير مهارات الطلبة السياسية وخاصة مهارات العمل الجماعي،حيث أصبح لديهم الوعي الكافي للعمل في النشاط السياسي واصبح لديهم القدرة على التفكير بشكل مختلف حول السياسة.

أجرى سام وروم (**Sam & Romo, 2011**) دراسة بعنوان "**The University in Africa and democratic citizenship by the Centre for Higher Education Transformation (CHET)**" والتي هدفت للكشف عن العلاقة بين نشاطات الطلبة في المشاركة السياسية داخل وخارج الحرم الجامعي واتجاهاتهم نحو الديمقراطية. حيث تكونت عينة الدراسة من (**400**) طالباً وطالبة من طلبة السنة الثالثة، وطلبة الدراسات العليا من جامعات كينيا، وجنوب أفريقيا وتنزانيا،للمقارنة بين وجهة نظر الطلبة العاديين وطلبة الدراسات العليا للممارسات السياسية والقيم الديمقراطية،تم استخدام استبيان، وللحصول على مزيد من النتائج حول اتجاهات الطلبة السياسية, أجريت مقابلات مع مديري الأقسام الرئيسية والقيادات الطلابية. أظهرت نتائج الدراسة أن طلبة التعليم العالي هم أكثر التزاما

بالديمقراطية من طلبة السنة الثالثة. وفي جنوب أفريقيا الكثير من الطلاب يمارسون قيم الديمقراطية أكثر من أقرانهم غير الطلاب. كما وأظهرت الدراسة في ثلاث جامعات أفريقية أن الطلاب يفهمون الديمقراطية والمواطنة . كما أشارت النتائج أن أكثر من (80٪) يرفضون دائماً أي نظام غير ديمقراطي.

وفي دراسة ستوكيمير (**Stokemer, 2012**) بعنوان "**Students' Political Engagement: A Comprehensive Study of University of Ottawa Undergraduate Students**" والتي هدفت التعرف إلى درجة المشاركة السياسية للطلبة: دراسة مقارنة لدى طلبة جامعة أوتاوا. وتم استخدام المنهج المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (**570**) طالباً وطالبة من جامعة أوتاوا الجامعية من جميع التخصصات، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة المشاركة السياسية لدى طلبة جامعة أوتاوا جاءت بدرجة مرتفعة، وأظهرت أيضا أن نصف الطلبة على الأقل اشتركوا في نشاطات سياسية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن (برنامج الدراسة، والسنة الدراسية، والأداء الأكاديمي، ونفقة الدراسة للطالب، بالإضافة إلى مدى مشاركة الوالدين السياسية) ذات أثر في تحفيز الطلبة على المشاركة السياسية.

وجاءت دراسة عبدالله (**Abdullah, 2013**) بعنوان "**An evaluation of the Perception of Democracy among University Students Through the Use of Metaphors.**" هددفت التعرف إلى توجهات طلبة جامعة يالوفا(بتركيا) نحو مفهوم الديمقراطية. تكونت عينة الدراسة من كلية المجتمع يالوفا والذي بلغ عددهم (**139**) طالباً،حيث تراوحت متوسط أعمار الطلبة (**20**) سنة. ولغرض الحصول على المعلومات والبيانات، قام الباحث بإعداد استبيان. أظهرت نتائج الدراسة بأن (**69%**) من الطلبة كانت توجهاتهم إيجابية نحو مفهوم الديمقراطية بينما **31%** من الطلبة كانت توجهاتهم سلبية حول مفهوم الديمقراطية.

وفي دراسة وصفية, أجراها كل من سانتركا وايومان (**Senturk & Oyman, 2014**) بعنوان " **Democratic Classroom Management in Higher Education:**" هدفت التعرف إلى وعي طلبة الجامعة حول مفهوم الديمقراطية،وما هي وجهة نظرهم حول مفهوم الديمقراطية وآرائهم حول مؤهلات أعضاء الجامعة، تكونت عينة الدراسة من (**194**) طالباً وطالبة من كلية التربية في جامعة هاتسيب واوزمنغيزي خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي **2010-2011** ، والتي تم اختيارهم بشكل قصدي لغرض جمع البيانات، قام الباحثان بإجراء مقابلات شبة مفتوحة فردية مع الطلبة حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن الطلبة عرفوا الديمقراطية كحقوق الإنسان،وأن الديمقراطية مبدأ من مبادئ المساواة وبأنه شعور نحو الاستقلالية.

وفي دراسة قام بها لكي (**Lucky, 2014**) بعنوان " **Higher Education and Democracy in Botswana: Attitudes and behaviors of students and student leaders towards democracy**" والتي هدفت التعرف إلى آراء الطلبة في جامعة بوتسوانا حول الديمقراطية وتصوراتهم لها،حيث تكونت عينة الدراسة من **4200** طالباً (سنه ثالثة) من **5** كليات جامعية و**49** مدرساً جامعياً من **3** جامعات افريقية. لغرض الحصول على المعلومات استخدم الباحث استبيان حول الآراء السياسية للطلبة نحو

الديمقراطية. أظهرت نتائج الدراسة بان الديمقراطية هي جزء أساسي من الثقافة السياسية لطلبة الجامعة, كما أن نتائج الدراسة أشارت إلى أن طلبة بوتسوانا كانوا أكثر نقدا في تقييم الديمقراطية مقارنة مع غيرهم من طلبة الجامعات الأخرى.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

تم استخدم المنهج المسحي التحليلي التطويري الذي يقوم على مسح الواقع لثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمّع الدراسة من جميع طلبة الاتحاد في الجامعات الأردنية اوتم اختيار ثلاث جامعات (الجامعة الأردنية, وجامعة اليرموك, وجامعة مؤتة) خلال العام الدراسي الجامعي **2016/2015** وعددهم (**242**) طالباً وطالبة، وقد بلغ عدد الطلبة في الكليات العلمية (**107**) وفي الكليات الإنسانية (**135**) منهم (**203**) ذكور و (**39**) إناث و (**59**) طالباً سنة ثانية, و(**100**)ذكور وإناث سنة ثالثة, و(**83**) ذكور وإناث سنة رابعة وتم اختيار المجتمع نفسه كعينة قصدية .

أداة الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة وأهدافها، وبعد الاطلاع على الأدب التربوي في هذا المجال،مثل دراسة: السليم (**2014**) والزبون وأيوب(**2015**) ، واستشارة متخصصين في أصول التربية؛ قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة.

صدق البناء:

لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية حيث تم تحليل فقرات المقياس وحساب معامل ارتباط كل فقرة من الفقرات، حيث أن معامل الارتباط هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية من جهة، وبين كل فقرة وبين ارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه، وبين كل مجال والدرجة الكلية من جهة أخرى، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (**0.38-0.84**)، ومع المجال (**0.39-0.92**) والجدول(**2**) يبين ذلك.

جدول(**2**)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية والمجال التي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	**.58	**.56	26	**.75	**.56	51	**.77	**.77
2	**.81	**.82	27	**.69	**.69	52	**.66	**.65
3	**.58	**.64	28	**.68	**.47	53	**.51	**.48
4	**.71	**.66	29	**.68	**.47	54	**.78	**.83

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
5	**.65	*.38	30	**.66	**.56	55	**.80	**.80
6	**.88	**.74	31	**.71	**.69	56	*.39	**.51
7	**.79	**.75	32	**.77	**.74	57	**.60	*.41
8	**.55	**.49	33	**.79	**.76	58	**.91	**.70
9	**.86	**.79	34	**.67	**.63	59	**.80	**.61
10	**.74	**.73	35	**.84	**.73	60	**.83	**.76
11	*.39	*.42	36	**.76	**.79	61	**.92	**.79
12	**.58	**.51	37	*.46	**.47	62	**.69	**.51
13	**.78	**.71	38	**.86	**.75	63	**.89	**.72
14	*.43	*.41	39	**.58	**.64	64	**.63	**.52
15	**.88	**.82	40	**.81	**.84	65	**.69	**.51
16	**.51	**.49	41	**.61	**.56	66	**.84	**.73
17	**.88	**.74	42	*.46	**.53	67	**.78	**.56
18	**.79	**.84	43	**.55	**.53	68	**.58	**.47
19	**.71	**.66	44	**.58	**.53	69	*.43	**.52
20	**.67	**.59	45	**.67	**.70	70	**.78	**.74
21	**.82	**.77	46	**.81	**.83	71	**.80	**.77
22	**.67	**.67	47	**.49	*.39	72	**.78	**.56
23	**.90	**.81	48	**.55	**.56	73	**.81	**.78
24	**.86	**.80	49	**.55	**.50	74	**.85	**.79
25	**.49	*.40	50	**.72	**.68	75	**.85	**.79

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (3) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا للمجالات والأداة ككل واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (3)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	الاتساق الداخلي
مجال المعارف لثقافة الديمقراطية	**0.91**
مجال القيم لثقافة الديمقراطية	**0.88**
مجال الممارسات لثقافة الديمقراطية	**0.96**

تمهيد:

سعت الدراسة إلى اقتراح استراتيجية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة، وذلك للوصول إلى حياة ديمقراطية راقية وممارسة ناضجة وسوية، تكمن في التأسيس لقاعدة ثقافية صلبة الجذور، تنعكس على المعارف والقيم والممارسات الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة .

المنهجية المتبعة فى صياغة الاسترتيجية:

تقوم الدراسة الحالية في بناء الاستراتيجية المقترحة على المنهجية المتبعة في إعداد الدراسات الاستراتيجية والقائمة على اتباع عدد من المراحل والخطوات المحددة والمستندة إلى النماذج المقدمة في إدارة الاستراتيجيات، والاستناد إلى ما تم التوصل إليه في الإطار النظري واستخدام رسم الشكل النهائي للإستراتيجية.

الهدف من الاستراتيجية:

تعبر الأهداف عن الوضع أو الحالة المرغوب الوصول إليها، وبالتالي فالهدف نتيجة مرغوبة أو مطلوب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم مقترح استراتيجي للجامعات الأردنية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة، وتتمثل الأهداف الأساسية للإستراتيجية في هذه الدراسة بما يلي:

- غرس مبادئ الحوار البناء والنقاش الإيجابي المثمر الذي يحترم الرأي والرأي الآخر.
- دعم اتحاد الطلبة مادياً ومعنوياً وتشجيعهم, وتوفير الجو الملائم لهم لتعزيز الممارسات الديمقراطية.

- رفع مستوى الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة تجاه الظروف السياسية والاجتماعية والتربوية في المجتمع الأردني.
- العمل على إعطاء اتحاد الطلبة صلاحيات وميزات أكبر، بحيث يظهر هذا الاتحاد كقوة سياسية فاعلة داخل أسوار الجامعة.
- رفع مستوى الوعي لدى طلبة الاتحاد يبين أهمية واجباتهم وحقوقهم.
- تعميق وترسيخ أوسع لمبادئ وقيم الثقافة الديمقراطية لدى طلبة الاتحاد.
- التأسيس لمعايير عملية تعمل على بناء الشخصية المتزنة فكرياً وجسمياً واجتماعياً لطلبة الاتحاد.
- إرشاد الجامعات لسبل زيادة الدورات والمحاضرات والندوات لطلبة الاتحاد ،والتي تعمق مفهوم الثقافة الديمقراطية لديهم.

المعايير الأساسية التى انطلقت منها الاستراتيجية:

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المعايير الأساسية، والتي شكلت البناء الأساسي في التصميم المقترح للإستراتيجية الحالية، وكانت على النحو الآتي:

أولا: الخلفية الأدبية والنظرية للاستراتيجية

شكلت مضامين الثقافة الديمقراطية الأساس لتصميم للاستراتيجية: من مفهوم ونشأة الديمقراطية، خصائص وأنواع الديمقراطية, وعلاقة التربية بالديمقراطية. مناقشة حول الثقافة وخصائصها والثقافة الديمقراطية ومبادئها، بالإضافة إلى الخلفية النظرية حول اتحاد الطلبة:مفهومه ونشأته وأهدافها

ثانيا: أداة ثقافة الديمقراطية:

إذ تم تصميم أداة الدراسة-الاستبانة, تكونت من (75) فقرة موزعة في ثلاثة مجالات، عرضت على (13) محكما من ذوي الاختصاص في مجال أصول التربية والإدارة التربوية, لأغراض التحقق من صدق الأداة، وعرضت بشكل مفصل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وذلك بالاعتماد على الأب النظري السابق إذ تم الاعتماد على أنموذج (**Wheelen & Hunger.2004**)، والذي قامت الباحثة باستخدامه ليتناسب مع موضوع الدراسة الحالية والخاصة باستراتيجية مقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة، وذلك في وضع مخطط لمراحل عمل الإستراتيجية، وتم استخدام برنامج مخطط التدفق (**Flowechart**) في رسم شكل وإطار الاستراتيجية المقترحة.

ثالثاً: تحليل الأبعاد البيئية:

وذلك من خلال استخدام أنموذج (**SWOT**) الذي يهدف إلى التحليل الاستراتيجي للأبعاد البيئية إلى تمكين اتحاد الطلبة من فهم البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها، وتحديد أفضل سبل الاستجابة للمتغيرات والمستجدات، واستغلالها للارتقاء مما يمنحها فرصة لتحقيق أهدافها في البقاء والتطور والنمو..

آليات التنفيذ:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من عملية تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة في السؤالين الأول والثاني، وما تم التوصل إليه من دراسات وبحوث عرضت في الإطار النظري والدراسات السابقة، فقد اقترحت الاستراتيجية التربوية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية، وتكونت الاستراتيجية الحالية من المراحل الآتية:

أولا: التخطيط للتخطيط

يعد التخطيط الاستراتيجي مرتكزاً وموجهاً اساسياً لنجاح مراحل الاستراتيجية اللاحقة، وتتطلب عملية التخطيط الاستراتيجي الاستعداد التام لها، وتهيئة كافة المعنيين، ورفع درجة استعدادهم ، وذلك لما سترتب على عملية التخطيط من اجراءات ونشاطات ، ولما كانت الاستراتيجية التربوية المقترحة في هذه الدراسة تمثل في تنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة، فقد تم مسح واقع الثقافة الديمقراطية والتي تبين أنها جاءت بدرجة متوسطة ، مما يشير إلى وجود ضعف في ونقص في دور الجامعات في توعية الطلبة بالثقافة الديمقراطية، ومن هنا لا بد أن يكون هناك عملية تخطيط لتحقيق توعية الطلبة بثقافة الديمقراطية، وبالتالي يتوجب أن يكون هناك تهيئة في الجامعة للقيام بالتخطيط وبالتالي يتوجب في هذه المرحلة أن تكون الإدارة الجامعية مهيئة لعملية التخطيط وعلى قناعة تامة بأهميتها ، لتقوم بدروها تعزيز وتوعية ثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة وكافة العاملين والمعنيين في عملية التخطيط لتحقيق الوعي بمفاهيم الثقافة الديمقراطية وخصائصها وكيفية ممارستها.

صُمم مُلخص تنفيذي لعملية التخطيط المسبق للإستراتيجية المقترحة، للتعرف إلى درجة جاهزية الجامعات الأردنية الحكومية في تنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة،

ثانيا: تحليل الأبعاد البيئية لاتحاد الطلبة:

وفي هذه المرحلة يستخدم تحليل أنموذج (**SWOT**) والذي يعد من أكثر النماذج شيوعاً في تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وتمر عملية التحليل بعدة مراحل متتالية ومرتبة تتصل بعضها ببعض ويشكل مصطلح (**SWOT**) اختصاراً للأحرف الأولى لأربعة عناصر هي : نقاط القوة (**Strengths**) ، ونقاط الضعف (**Weaknesses**) ، والفرص (**Opportunities**())، والتهديدات (**Threats**)، ويساعد هذا التحليل في التعرف على وافع الدور الذي تقوم به الجامعات في تعزيز مفهوم الثقافة الديمقراطية، ، من أجل المساهمة في إعداد تصور للقرارات ذات البعد الإستراتيجي، حيث يتمتع هذا النموذج بالوضوح والتحليل والمرونة والفاعلية، بالإضافة إلى متابعة بعض الإصدارات التي تقيم الوضع الحالي في المؤسسات المهمة والمؤثرة في بناء الاستراتيجية ومتابعتها وتقييمها، بالاعتماد على البيانات والإحصائيات للاستفادة منها في عمليات التحليل للأبعاد البيئية المختلفة، ويهدف إلى تحسين القرار المرغوب اتخاذه، ويمكن استعراض نقاط القوة والضعف، بالإطلاع على الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة، وبالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي التي كانت على النحو الآتي:

1- نقاط ومواطن القوة **Strengths**:

يمكن إيضاح بعض نقاط القوة في البيئة الداخلية لاتحاد الطلبة، بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها من مناقشة وتحليل استجابات مجتمع الدراسة في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وسوف يشار إلى أبرز نقاط القوة المساهمة في بناء الاستراتيجية التربوية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات،الأردنية الحكومية للجامعات والتي جاءت على النحو الآتي:

- أحترم سير الأعمال الإدارية وعدم عرقلتها .
- أحافظ على الأمن الوطني والقومي.
- أنبذ ثقافة العنف وخطابه .
- أحافظ على الموارد المالية والبشرية والبيئة.
- يعرض اتحاد الطلبة نتائج قراراته بشفافية.

- لدى الاتحاد القدرة على حل جميع التوترات والانقسامات في الجامعة.

2- نقاط ومواطن الضعف Weaknesses:

يمكن إيضاح بعض نقاط الضعف المتضمنة في اتحاد الطلبة، بالاعتماد على نتائج الدراسة التي توصل إليها من تحليل استجابات أفراد الدراسة في الإجابة عن السؤال الأول, والتي حصلت على درجة قليلة ومتوسطة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وجاءت على النحو الآتي:

- أعالج الأخطاء بمقدرة.
- أنبذ الجهوية والسلطوية.
- أفتح المجال لحوار الطلبة مع إدارة الجامعة.
- أقوم بأنشطة تدعم معرفة الطلبة بأهم الحقوق والواجبات لديهم.
- يُمثل اتحاد الطلبة احتياجات الطلبة لدى إدارة الجامعة.
- أفضل خيار استخدام الحوار على العنف.

3- الفرص المتاحة Opportunities:

وتتمثل الفرص المتاحة في البيئة الخارجية لاتحاد الطلبة، وذلك بالاعتماد على عمادات شؤون الطلبة في الجامعات, بالإضافة إلى ما توصلت إليه من معلومات حول الواقع للبيئة الخارجية لاتحاد الطلبة، وهذه الفرص تتمثل بالآتي:

- تمثيل الطلبة لدى الجامعة وتبني قضاياهم لتحقيق مصالحهم وفق أهداف الجامعة وتشريعاتها.

- تعزيز التعاون بين الجسم الطلابي وبين إدارة الجامعة والكليات والأقسام فيها ودعم المسيرة الأكاديمية والعمل الجماعي والتطوعي.

- القيام بالنشاطات الطلابية داخل الجامعة والمشاركة في نشاطات الجامعة الثقافية والعلمية والاجتماعية والرياضية والبيئية والصحية بما يتفق وأهداف الجامعة.

- العمل على تعاون الطلبة لنبذ النعرات الجهوية والطائفية والعنصرية.

- تنمية روح الحوار واحترام الرأي الآخر.

- تقديم خدمات للمجتمع المحلي بالتعاون مع المؤسسات الرسمية والشعبية عند الحاجة لذلك, وذلك وفق قوانين الجامعة وأنظمتها وتعليماتها النافذة.

4- التهديدات والمخاطر Threats:

وتتمثل بعض التهديدات والمخاطر في البيئة الخارجية لاتحاد الطلبة، وذلك بالاعتماد على بعض الأبحاث التي تناولت اتحاد الطلبة، بالإضافة إلى ما توصل إليه من معلومات حول الواقع للبيئة الخارجية لاتحاد الطلبة، وهذه التهديدات تتمثل بالآتي:

- ضعف مقدرة طلبة الاتحاد في تبني القيم الديمقراطية.

- زيادة حالات الشللية والمحسوبية بين الطلبة.

- ضعف التواصل بين طلبة الاتحاد وطلبة الجامعة.

- وجود فجوة بين النظرية والتطبيق في المجالات المختلفة .

- تدني الوعي بأهم حقوق وواجبات اتحاد الطلبة، وضعف تجاوبه مع الندوات المطروحة بهذا المجال.

- زيادة المخاطر نتيجة عدم تطبيق الاستراتيجيات المقترحة.

- الاعتماد على فئة ممثلة لاتحاد الطلبة وهي (الهيئة العامة) وإضعاف دور طلبة الاتحاد الآخرين في المجالات كافة .

1- صياغة الرؤية الاستراتيجية

تُعد الرؤية من أهم مكونات الإستراتيجية، وتتطلب عملية وضع رؤية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة جهداً جماعياً تتفاعل فيه جهود القائمين على الاتحاد جميعا.

ويمكن توضيح الرؤية في هذه الإستراتيجية

النهوض باتحاد الطلبة إلى أرقى المستويات وإثراء الأنشطة الطلابية الثقافية والفكرية والاجتماعية والرياضية, وتبني القيم الديمقراطية وانعكاساتها على الممارسات بشكل إيجابي.

2- الرسالة

تعبر رسالة المنظمة عن الغرض الرئيس من وجودها، ووظيفتها ومجال عملها، وتوضح الآلية التي ستنفذ من خلالها الأنشطة والعمليات المختلفة، وتعتبر الإجابة عن الأسئلة التالية تعبيراً عن رسالة المنظمة: لمَ هي موجودة؟ ما الوظائف التي تؤديها؟ لمن سيتم توجيه وأداء هذه الوظائف؟ ما الذي يميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى؟ وتؤكد الرسالة على وحدة الهدف لجميع العاملين فيها، وتعمل في العادة على صياغة رسالتها بشكل يؤدي إلى انسجام عناصر الرسالة ومحتوياتها مع الظروف المحيطة، والأفراد الذين تخدمهم، وطموحات القائمين على هذه المنظمة والمستفيدين منها، والمجتمع بشكل عام (العارف، **2001**). وتتحقق رسالة الاستراتيجية

تربية جيل يؤمن بالقيم الديمقراطية كمنهج حياة حاضراً ومستقبلاً

3- الأهداف :

تم صياغة الأهداف الإستراتيجية بتحويل ما ورد في رؤية ورسالة الإستراتيجية، إلى أهداف محددة قابلة للقياس في شكل نتائج ومخرجات ترغب الإستراتيجية في تحقيقها، وتم مراعاة جعل الأهداف واقعية وكمية وتحديد زمن لتحقيقها، وتزداد أهمية الأهداف في كونها معياراً لاتخاذ القرارات، وهي تُوجد نوعاً من التحفيز نحو الهدف نفسه، وحتى يتم إيجاد استراتيجية متميزة كان لابد من امتلاكها أهداف ذات معايير عالية وتوقعات مرتفعة وملائمة، ولا بد لأي هدف يصاغ من أن يكون هدفه الأساسي هو تحسين البيئة المحلية، ويمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية على النحو الآتي:

- نشر ثقافة الحوار في حل جميع القضايا الطلابية بدلاً من العنف.
- الارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتطوير خدمات الإرشاد النفسي والتوجيه السلوكي والاجتماعي لدعم الثقافة الديمقراطية للطلبة .
- نشر ثقافة الديمقراطية من خلال مناهج التعليم كافة, لتحقيق التواصل الفكري والتماسك في المجتمع الطلابي.
- العمل على توفير دعم تنمية الموارد التعليمية المتعلقة بالثقافة الديمقراطية وتعزيزها بين الطلبة.
- العمل على زيادة معرفة الطلبة بحقوقهم وواجباتهم.
- ترسيخ النهج الديمقراطي بالتعامل مع جميع القضايا سواء الاجتماعية أم السياسية أم الاقتصادية أم الفكرية العقائدية.

- توسيع قاعدة المشاركة الطلابية .
- الاهتمام بطلبة الاتحاد من خلال عقد الندوات والدورات التدريبية التي تسهم في نشر الثقافة الديمقراطية لديهم قيماً وسلوكاً.

4- خطة العمل:

تبدأ الجامعة هنا بترجمة عملية التخطيط والأهداف الاستراتيجية إلى سيناريوهات يمكن تطبيقها على أرض الواقع لتلبية احتياجات اتحاد الطلبة وفق الإمكانات والموارد المتوفرة والكوادر البشرية التي سيوكل إليها تنفيذ الاستراتيجية، ويتم وضع تصورات مستقبلية للمهام والبرامج التي سيتم تنفيذها بصورة واضحة ومحددة، وبترتيب زمني يعتمد على التدرج في أولويات التنفيذ بما يتناسب مع تحقيق النتائج المرجوة من الإستراتيجية، مع تحديد اللجان الفرعية التي ستتولى تنفيذ الخطط الموضوعة، ومن الضروري أن يتم توثيق خطة العمل وعرضها على المعنيين، ونشر خطة العمل أمام اتحاد الطلبة.

برامج تنفيذ الاستراتيجية:

تشتمل هذه المرحلة على وضع برنامج تنفيذي للتطبيق العملي للإستراتيجية التي تمت صياغتها في المرحلة السابقة، ثم تنفيذ للبرنامج ومتابعة التقدم فيه وعند وضع برامج تنفيذ الإستراتيجية يجب تحديد الأهداف بدقة، وتحديد الوسائل والأنشطة اللازمة للبنية التحتية، كما يمكن تحديد الأنظمة والوسائل التكنولوجية المستخدمة، وإعداد الكوادر المؤهلة، وتتضمن آليات تنفيذ الإستراتيجية الآتي.

- برامج تنفيذية.
- برامج تطوير مصادر المعلومات والموارد البشرية.
- برامج البحث والتطوير التربوي.
- برامج تقويم ومتابعة.
- الموارد المالية.
- الإجراءات.

- ضبط الاستراتيجية- التقييم:

تتضمن هذه المرحلة القيام بتقييم الأداء في التنفيذ، وذلك للتأكد من أن الأهداف الإستراتيجية تنفذ لما خُطط لها، ويمكن تقييم الإستراتيجية المقترحة من خلال ما يأتي:

- أسلوب تحقيق الهدف من الإستراتيجية ومدى تحققها.
- أسلوب المسح الميداني والاستبانات.
- الوسائل والأساليب التي وضعت لها الإستراتيجية.
- أسلوب استخدام المعايير، كالمعايير المتعلقة بالرؤية والرسالة والهدف وغيرها.
- أسلوب تحديد المسؤولية، وذلك عن طريق توزيع الأدوار بين المشاركين في تنفيذ الإستراتيجية.

ومن خلال تناول المحاور السابقة تكون قد تشكلت مرحلة بناء الإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية

فيما سبق؛ تم عرض مراحل بناء الإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى طلبة الاتحاد بدءاً من تحليل الأبعاد البيئية، بالتعرف إلى نقاط القوة ونقاط الضعف، والتهديدات والفرص المتاحة، ثم تقديم بعض المقترحات والبدائل للإستراتيجية المقترحة، بعد ذلك تمت عملية صياغة الإستراتيجية المكونة من الرؤية والرسالة والأهداف، ثم الانطلاق نحو عملية تنفيذ الإستراتيجية ووضع البرامج ومحاور التنفيذ المناسبة، ثم تكون عملية ومرحلة التقييم للإستراتيجية بأكملها وفي جميع مراحله السابقة، لقياس درجة فاعلية الإستراتيجية المقترحة.

- التقييم والمتابعة

وللتعرف إلى فاعلية الإستراتيجية المقترحة، اعتمد على عدد من الأساليب التي تساهم في عملية تقييم ومراقبة ما تحقق من مراحل وإجراءات تنفيذية تقوم عليها الإستراتيجية، إذا اعتمد على الأساليب الآتية:

-أسلوب تحقيق الهدف المستخدم في قياس الأهداف: يستخدم هذا الأسلوب في قياس درجة نجاح الإستراتيجية.

-إستراتيجية وفاعليتها، إذ استطاعت تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وهذا الأسلوب يستخدم بكثرة في قياس معظم أهداف الإستراتيجيات.

-أسلوب مسح البيانات المستخدم في تحليل واقع البيئة المحلية: يعتمد على تصميم أداة بطريقة عملية صحيحة، أو الاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية المستخدمة في بعض القطاعات المهمة، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات والأرقام ذات الارتباط المباشر بمؤشرات قياس نتائج الإستراتيجية، وقد تشمل على كل العناصر أو معظمها، التي يشمل عليها أنموذج الإستراتيجية المقترحة، بحيث تحلل إحصائياً، فإذا حصلت على نسبة عالية، تعد هذه الإستراتيجية فاعلة.

-أسلوب مواجهة وحل المعوقات المستخدمة في قياس مستوى وحجم التحديات والمعيقات التي تم تجاوزها؛ وذلك بقدرة الإستراتيجية على التغلب على المعوقات التي تواجه بناء الإستراتيجية.

-أسلوب الرجوع إلى المعايير المستخدمة في بناء وتصميم الإستراتيجية وصياغة مراحلها المختلفة، ويمكن الحكم على فاعلية الإستراتيجية الموضوعة إذا تحقق وجود بعض المعايير، مثل معايير المتعلقة بالمدة الزمنية.

-أسلوب المحاسبة المستخدم في بيان حجم الميزانيات المطلوبة وحجم الإنفاق، إذ إن لكل منظمة ميزانية مخصصة لها سواء من موارد داخلية أم خارجية، وتستمر هذه الميزانية بالزيادة والنقص، بناء على مقدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها.

-أسلوب تحديد المسؤولية المستخدم في قياس حجم المهام المطلوبة، إذ تقاس فاعلية الإستراتيجية عن طريق المسؤوليات والاختصاصات.

-أسلوب ملف الإنجاز المستخدم في تسجيل ما تم إنجازه على مستوى الأفراد والمؤسسات، فهي عبارة عن مجموعة من أعمال الأفراد والمؤسسات، التي تعطي فكرة عن درجة تقدم أدائه.

وبهذا تم التوصل إلى الاستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء طلبة الاتحاد والتي اطلق عليها (استراتيجية ر.ش مقابلة لتنمية الثقافة الديمقراطية) (**R.sh. maqableah**)

نتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع والذي نصه: ما درجة ملاءمة الإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الخبراء؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم عرض الإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية على عدد من الخبراء كالآتي:

سابعا: تصديق الاستراتيجية.

نظراً لكون منهج الدراسة الحالية وصفياً تحليلياً تطورياً وليس تجريبياً، قدمت استراتيجية مقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى طلبة الاتحاد؛ إذ تم عرض الإستراتيجية المقترحة على بعض المحكمين من الخبراء التربويين لإبداء ملحوظات حول التصور العام لهذه الاستراتيجية، وتقديمها بشكلها النهائي، باستعراض الآتي:

-المراحل التي تمر فيها الإستراتيجية.

ترتيبها تبعاً للإجراءات التي يجب أن تتم فيها وأولوياتها.

-الإطار العام للإستراتيجية.

-الصياغة اللغوية السليمة وتصويب الأخطاء الإملائية فيها.

-تحليل المسح البيئي وتحديد أبرز نقاط القوة والضعف، والتهديدات والفرص المتاحة.

-حذف المحاور غير المناسبة، واقتراح محاور مناسبة.

تم التحقق من صدق تصميم الاستراتيجية بعرضها على أعضاء لجنة التحكيم بتم الأخذ ببملاحظاتهم وتم تعديل بعض المفردات والتراكيب في محتوى الإستراتيجية، وتعديل في عناوين بعض محاور التنفيذ، في حين كان هناك اتفاق بنسبة (100%) على الإطار العام للإستراتيجية بجميع المراحل والإجراءات التي مرت فيها، والتحليل البيئي للإستراتيجية، والمخطط المستخدم في الشكل النهائي للإستراتيجية، واعتمدت الإستراتيجية بعد تحكيم الخبراء التربويين لها، آملا أن تكون الدراسة قد وفقت في تقديم تصورها الاستراتيجي لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء طلبة الاتحاد، ببناء هذه الإستراتيجية المقترحة بجميع مراحلها المختلفة، وتقديمها بشكل مناسب؛ ليتسنى الإفادة منها ومن المراحل التي مرت بها، ليتم تطبيقها على أرض الواقع، ويتم تبنيها واعتمادها.

ثالثا: تقديم الاستراتيجية بشكلها النهائي:

بعد أن حُكّمَت الإستراتيجية وقدمت بالصورة النهائية، لتطبيقها على أرض الواقع وللإفادة منها من قبل المهتمين والدارسين وصانعي القرار، عرضت الخطة التنفيذية للإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية.

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما واقع الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة؟"

أشارت نتائج هذا السؤال إلى أنّ واقع الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة جاء بدرجة متوسطة, وبمتوسط حسابي بلغ (3.40), حيث جاء مجال "المعارف لثقافة الديمقراطية" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.78) وبدرجة كبيرة, تلاه في المرتبة الثانية مجال "القيم لثقافة الديمقراطية" بمتوسط حسابي بلغ (3.31), وبدرجة متوسطة, تلاه في المرتبة الثالثة مجال "الممارسات لثقافة الديمقراطية"، بمتوسط حسابي بلغ (2.71)، وبدرجة متوسطة, حيث تبين من هذه النتائج أن واقع الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة جاء بشكل عام بدرجة متوسطة, وهي درجة لا تصل إلى المستوى المرجو أن يكون لدى طلبة الإتحاد, وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن الصلاحيات والحدود الممنوحة لأعضاء اتحاد الطلبة ليست كبيرة بالمقارنة مع مناصبهم التي تؤهلهم لتمثيل أقسامهم لدى الجامعة, لذلك نجد أن القيم والممارسات الديمقراطية جاءت متوسطة لديهم. بالإضافة إلى قصور تفعيل دور الجامعة والمناهج وأعضاء هيئة التدريس في تنمية الوعي بالثقافة الدبمقراطية وخصائصها وطرق ممارستها بالوجه السليم، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الطنبور (2003), والتي أظهرت نتائجها أن درجة الفاعلية الكلية للفعاليات الديمقراطية في جامعتي النجاح الوطنية وبيرزيت من وجهة نظر الطلبة كانت متوسطة. كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (حرب, 2007) والتي أظهرت نتائجها أن درجة تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة.

-وفيما يتعلق بمجال "المعارف لثقافة الديمقراطية" والذي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (**3.78**) وبدرجة كبيرة, وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد الله (**Abdullah, 2013**), والتي أظهرت نتائجها بأن (**69%**) من طلبة جامعة يالوفا كانت توجهاتهم إيجابية نحو مفهوم الديمقراطية. وقد بينت النتائج أن أعلى فقرات هذا المجال تمثلت بالفقرات رقم (**1**)،والتي بينت مدى اهتمام أعضاء اتحاد الطلبة في كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة في التعامل مع الجميع بطريقة إنسانية, والفقرة (**6**) والتي بينت مدى التزام اتحاد الطلبة بمبادئ الوحدة الوطنية, فهم يحافظون على الأمن الوطني والقومي, ويحرصون على تكوين الإحساس بالمسؤولية الوطنية تجاه مصالح الجامعة والمجتمع, ويفضلون الديمقراطية في تنظيم المجتمع, ويحترمون النظام الإداري الذي ينظم حياة المجتمع. وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة العالية فيما يتعلق بالالتزام بمبادئ الوحدة الوطنية هو نتيجة للمناهج الاجبارية التي تطرحها الجامعات فيما يتعلق بمعارف الثقافة الديمقراطية لدى الطلبة ومنها منهاج التربية الوطنية الذي يعرِّف الطلبة بوطنهم ويعزز لديهم الانتماء لهذا الوطن. وينمي لديهم معرفة بثقافة الديمقراطية وتتفق هذه النتائج مع دراسة (العقيل والحياري, **2014**), والتي بينت أن أبرز قيم المواطنة التي تسعى الجامعات إلى ترسيخها لدى منتسبيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس هي: الولاء والانتماء للوطن، وحب الوطن والحرص على أمنه واستقراره.

كما بينت نتائج هذا المجال أن عينة الدراسة من أعضاء اتحاد الطلبة لديهم المعارف لثقافة الديمقراطية وبدرجة كبيرة, حيث يرون أنهم يحكمون بنزاهة وعدل, ويوجهون الطلبة للمشاركة في خدمة الجامعة, وهذه الأمور تعتبر من المهام الرئيسية لأعضاء اتحاد الطلبة, كما أظهرت النتائج أن عينة الدراسة يفتحون المجال للطلبة لتقديم مبادراتهم وإبداعاتهم, ويتعاملون بنزاهة مع جميع الطلبة, ويحترمون سير الأعمال الإدارية وعدم عرقلتها, وينبذون ثقافة العنف وخطابه, ويحافظون على الموارد المالية والبشرية والبيئية, ويعملون على محاربة الشللية والمحسوبية بين الطلبة الجامعين, ويساهمون في طرح مشاكل المجتمع للنقاش والحوار, كما يعرض اتحاد الطلبة نتائج قراراته بشفافية, ويمارس أعضاءه أنماط القيادة داخل الجامعة, ويلتزمون بقبول مسؤولية حسن المعاملة تجاه الجميع, ويحترمون الضوابط القانونية, ويحترمون أمن المجتمع والأفراد, كما أن لدى الإتحاد القدرة على حل جميع التوترات والانقسامات في الجامعة, وهذه النتائج تعكس وعي الشباب الجامعي من أعضاء اتحاد الطلبة في كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة لمعارف ثقافة الديمقراطية. وقد حصلت فقرات هذه المجال جميعها على درجات عالية, وترى الباحثة أن النتائج الإيجابية لهذا المجال تعزى إلى إسهام الجامعات إلى حد كبير في تعزيز الديمقراطية من خلال نشر المعرفة والتوعية, وطرح مساقات تعرف بالديمقراطية والنظام السياسي كالتربية الوطنية والتربية السياسية والتربية الديمقراطية وغيرها.

كما أظهرت النتائج أن أعضاء الاتحاد يشاركون في الأنشطة السياسية، وفي عمليات اتخاذ القرار, وبدرجة عالية وتعزي الدراسة النتيجة إلى روح الحمية التي يمتلكها الشباب الجامعي في ظل الأحداث السياسية التي تحيط بالمنطقة وشعورهم بدورهم الفاعل في المحافظة على أمن البلد بطريقة علمية واعية،.وتتفق هذه النتائج مع دراسة (العواملة وشنيكات, **2012**), والتي أظهرت نتائجها أن درجة وعي الطلبة في مجال المشاركة السياسية جاءت

مرتفعة. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة هيدلرث (**Hildreth، 2006**) والتي بينت أن طلبة جامعة مينيسوتا الأمريكية أصبح لديهم الوعي الكافي للعمل في النشاط السياسي وأصبح لديهم القدرة على التفكير بشكل مختلف حول السياسة. كما تتفق مع دراسة (**Stokemer, 2012**), والتي أظهرت نتائجها أن درجة المشاركة السياسية لدى طلبة جامعة أوتاوا جاءت بدرجة مرتفعة، وأظهرت أيضا أن نصف الطلبة على الأقل اشتركوا في نشاطات سياسية. كما تتفق هذه النتائج مع دراسة لكي (**Lucky, 2014**), والتي بينت أن الديمقراطية هي جزء أساسي من الثقافة السياسية لطلبة جامعة بوتسوانا. وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الشويحات والخوالدة, **2012**), والتي بينت أن درجة فهم طلبة الجامعات الأردنية لمفهوم المشاركة السياسية كان متوسطاً. كما وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (السليم, **2014**), والتي بينت أن مستوى الاتجاهات نحو المشاركة السياسية كان متوسطاً. كما تتعارض هذه النتائج مع دراسة (الزبون وأيوب, **2015**) ،والتي بينت أن التقدير الكلي لواقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة جاء بدرجة متوسطة. كما تتعارض مع دراسة (السليحات, **2014**), والتي بينت نتائجها أن دور الجامعات في تعزيز مفاهيم التربية السياسية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس قد جاء بشكل عام بدرجة منخفضة جداً ،

أما الفقرة رقم (27) والتي تنص على "أشجع اللقاءات المفتوحة بين الطلبة واتحاد الطلبة" فقد حصلت هذه الفقرة على مستوى متوسط, وهي الفقرة الوحيدة التي حصلت على مستوى متوسط, وتعزو الباحثة هذه النتيجة المتوسطة لهذه الفقرة إلى كثرة عدد طلبة الجامعة وصعوبة تنظيم مثل هذه اللقاءات مع الطلبة فهي بحاجة إلى التنظيم والوقت والإعلان عنها, لذلك نجد أن مثل هذه اللقاءات المفتوحة بين أعضاء اتحاد الطلبة وطلبة الجامعات ليست منتشرة، بالإضافة إلى دور الجامعة في الحد والتقليل مثل هذه اللقاءات التي قد تكون مسبباً للعنف الجامعي أو أي مشكلات اخرى نتجية اختلاف اتجاهات الطلبة السياسية.

-أمّا فيما يتعلق بمجال "القيم لثقافة الديمقراطية"، والذي جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (**3.31**)،وبدرجة متوسطة, فقد بينت نتائج هذا المجال أن الفقرة رقم (**40**) حصلت على أعلى متوسط حسابي،والتي أظهرت مدى احترام عينة الدراسة لحياة الآخرين والعمل على صيانتها من الأذى, والفقرة رقم (**56**)،والتي بينت اهتمامهم باستخدام الحوار في مناقشاتهم مع الآخرين, والفقرة رقم (**54**)،والتي بينت اهتمام أعضاء الاتحاد بالتعامل مع الآخرين بتسامح, والتعامل مع الطلبة والرد على تساؤلاتهم, كما يعزز طلبة الاتحاد مبدأ الشورى في اتخاذ القرارات, وهذه نتائج إيجابية, فالشورى مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية. كما أن هدف اتحاد الطلبة هو تدعيم الممارسة الديمقراطية وتحقيق أهداف الطلبة واحتياجاتهم والتعبير عن مصالحهم من خلال الحوار البناء في إطار مبادئ مجالس اتحاد الطلبة. وتعزي الدراسة النتيجة إلى أن مفاهيم الثاقة الديمقراطية كامنة لدى الطلبة ويمارسونها دون الشعور أنها ثقافة ديمقراطية وهي صفة أصيلة في ذواتهم، وتحتاج إلى تقعيل اجرائي ممنهج لتعطي صورة جميلة وفاعلة عنها، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الكراسنة وجبران ومساعدة, **2007**), والتي أظهرت نتائجها أن المدخل الأخلاقي ومدخل ثقافة الحوار هما محوران رئيسان في تفعيل دور الجامعة في بناء الشخصية الوطنية القادرة على تعظيم الانتماء الوطني لدى طلبة جامعة اليرموك.

كما بينت النتائج أن أعضاء الاتحاد يتعاملون مع الجميع بأدب وأخلاق ومسؤولية, ويتجنبون ممارسة الإرهاب الفكري, والتطرف بالآراء, ويصدرون أحكام موضوعية, ويوازنون بين المصالح الفردية والجماعية, ويعبرون بحرية دون التعرض لخصوصيات الآخرين, ويحترمون أمن المجتمع والأفراد, ويحترمون معتقدات الآخرين, ويتفاعلون بإيجابية مع أحداث المجتمع ومشكلاته, ويرسخون ثقافة التعددية وقبول الآخر, ويقبلون برأي الأغلبية, كما يشجع أعضاء اتحاد الطلبة جميع الطلبة في تنمية روح التعاون والمحبة وروح الفريق الواحد. وترى الباحثة أن هذه القيم تعتبر من الأمور الأساسية التي يجب على أعضاء اتحاد الطلبة تبنيها. فالهدف الأساسي من وجود مثل هذه الاتحادات في الجامعات الرسمية هو تمثيل الطلبة لدى الجامعة وتبني قضاياهم لتحقيق مصالحهم وفق أهداف الجامعة وتشريعاتها, وتعزيز التعاون بين الجسم الطلابي وبين إدارة الجامعة, والمشاركة في بناء شخصية الطالب المتكاملة الواعية لقضايا أمته وتعزيز الانتماء للجامعة والوطن والأمة, والقيام بالنشاطات الطلابية داخل الجامعة والمشاركة في نشاطات الجامعة الثقافية والعلمية والاجتماعية والرياضية والبيئية والصحية بما يتفق وأهداف الجامعة, وعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية والمتعلقة بالقيم لثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة, إلا أن بعض قيم الديمقراطية عند بعض الطلبة لم ترتق إلى مستوى التطبيق والممارسة المطلوبة ولا تزال دون المستوى المطلوب.

-أمّا فيما يتعلق بمجال "الممارسات لثقافة الديمقراطية"، والذي جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (**2.71**)، وبدرجة متوسطة. وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (السليم, **2014**), والتي بينت أن مستوى الممارسات الديمقراطية لدى مجالس الطلبة في الجامعات الأردنية كان مرتفعاً. كما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة كاميرون (**Cameron, 2004**), والتي بينت أن ممارسات الديمقراطية غير واضحة وغير فعالة بشكل عام. وقد بينت نتائج هذا المجال أن أعلى الفقرات كانت الفقرة رقم (**69**)، والتي بينت أن عينة الدراسة من أعضاء اتحاد الطلبة يفضلون خيار استخدام الحوار على العنف. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن أهم مبادئ الإسلام هو الدعوة إلى نبذ العنف وتبني الحوار لحل المشكلات, لذلك فنرى أن هذه الممارسة لثقافة الديمقراطية قد حصلت على أعلى ترتيب من وجهة نظر أعضاء اتحاد الطلبة, تلاها الفقرة (**57**), والتي بينت أن عينة الدراسة من أعضاء اتحاد الطلبة يمارسون حقوقهم بالدفاع عن النفس بالطرق الشرعية, والفقرة رقم (**60**), والتي أظهرت أنهم يتجنبون ممارسة العنف والترهيب ضد الآخرين, ويحفظون للطلبة حقهم في تنمية مواهبهم والعمل على إحيائها وتحقيقها, ويمتنعون عن القيام بأفعال تضر بقيم المجتمع الديمقراطي, ويحققون الترابط والتواصل الاجتماعي بين طلبة الجامعة, ويتجنبون التصرف بسوء واحتيال مع الآخرين, ويشجعون الطلبة على المشاركة في الأنشطة الجامعية المختلفة, كما يشارك اتحاد الطلبة في إدارة الأنشطة اللاصفية. وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن أحد أهداف وجود اتحاد الطلبة هو تنمية القيم الروحية والأخلاقية بين الطلبة وتنمية روح الانتماء والقيادة, وإتاحة الفرصة لكل طالب للتعبير عن رأيه, وبث الروح الجامعية بين الطلبة وتوثيق الروابط بينهم وبين الهيئتين الأكاديمية والإدارية في الجامعة, ونشر الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والكشفية وغيرها, وتشجيع المتفوقين فيها, والعمل على تذليل العقبات وحل المشكلات التي تعترض الحياة الدراسية للطلبة.

كما بينت النتائج أن اتحاد الطلبة يسهم في وضع الخطط اللازمة لمواجهة الأزمات في الجامعة, ويُمثل اتحاد الطلبة احتياجات الطلبة لدى إدارة الجامعة, ويحبذون التعايش مع الآخرين, ويقومون بأنشطة تدعم معرفة الطلبة بأهم الحقوق والواجبات لديهم, ويحاولون الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع, ويعملون على محاربة التعصب والعنف لدى طلاب الجامعة, ويفتحون المجال لحوار الطلبة مع إدارة الجامعة, كما ينفذ اتحاد الطلبة برامج لتعزيز السلوك الإيجابي. وقد حصلت جميع هذه الممارسات على مستويات متوسطة, وترى الباحثة أنه على الرغم من وجود هذه الممارسات،وهي تعتبر نتيجة إيجابية, إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الصمادي والعمري, **2012**), والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجراح, **2013**), والتي بينت أن درجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى طلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية كان بدرجة متوسطة.

أما فيما يتعلق بممارسات الثقافة الديمقراطية التي حصلت على مستويات قليلة فكانت الفقرة رقم (**70**), والتي تنص على "أعالج الأخطاء بمقدرة", والفقرة رقم (**73**), وتنص على "أنبذ الجهوية والسلطوية", فقد حصلت على المرتبة الأخيرة وبدرجات قليلة, وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المجتمع الأردني لا زال متأصلا فيه الجهوية, وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى طبيعة المجتمع الأردني القائم على القبلية والجهوية, حيث أن الأفراد يلجأون إلى معارفهم من ذوي النفوذ والسلطة لحل مشكلاتهم سواء كانت مشكلات اجتماعية أو اقتصادية, لذلك نجد أن السلطوية والجهوية لا زالت ذات أهمية في حياة الشباب الأردني. بالإضافة إلى قلة الوعي بطرق ممارسة الثقافة الديمقراطية فربما هناك طرق غير مفهوم لديهم بشأن ممارستها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة يانغي (**Djangi, 1993**), والتي بينت أن المؤسسات التربوية تعاني من مشاكل من التعصب.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**α ≤0.05**) في مستوى الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الكلية، المستوى الدراسي)؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، الكلية، المستوى الدراسي) وقد تبين:

-فيما يتعلق بمتغير الجنس فقد تبين: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (**a = 0.05**) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية. وهذه يعني أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الثلاث لا يختلفون في وجهات نظرهم حول المستوى المتوسط للثقافة الديمقراطية لديهم باختلاف جنسهم سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى وجود الذكور والإناث في نفس الظروف والمجتمع المحيط وهناك تشابه في التنشئة الأسرية في المجتمع الأردني ، بالإضافة إلى أن كلا الجنسين في المجتمع الجامعي الذي تحاول الجامعة فيه أن تنشر القيم الديمقراطية والوعي من خلال الندوات والنشاطات الطلابية, مما يوجد حالة من الوعي بالثقافة الديمقراطية بشكل جميع الطلاب الذكور والإناث, حيث يتشابه الذكور والإناث بحكم وجودهم في نفس الجامعة, واشتراكهم في نفس

النشاطات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الطنبور (2003), والتي أظهرت نتائجها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها من وجهة نظر طلبة جامعتي النجاح الوطنية و بيرزيت تعزى لمتغير الجنس. كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (الصمادي والعمري, 2012), والتي أظهرت نتائجها عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير الجنس. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (السليم, 2014), والتي بينت عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لأثر الجنس في الممارسات الديمقراطية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزبون وايوب, 2015) والتي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس.

وتتعارض هذه النتائج مع دراسة (حرب, 2007) والتي أظهرت نتائجها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) في تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها في مجالي العدل والمساواة بين الطلبة، وأسلوب التدريس، والدرجة الكلية بين الذكور والإناث لصالح الذكور. كما تتعارض النتائج مع دراسة (الشويحات والخوالدة, 2012), والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a=0.05$) تبعاً لمتغير الجنس, وجاءت الفروق لصالح الإناث.

-أما فيما يتعلق بمتغير الكلية فقد تبين: وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0.05$) تعزى لأثر الكلية في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية، باستثناء مجال الممارسات لثقافة الديمقراطية، وجاءت الفروق لصالح الكليات الإنسانية. وتعزو الباحثة ظهور الفروق في مستوى الثقافة الديمقراطية لدى طلبة الجامعات الثلاث ولصالح الكليات الإنسانية إلى أن طلبة الكليات الإنسانية يشاركون بشكل أكثر في النشاطات الاجتماعية التي تنظمها الجامعة, والتي تساعدهم على فهم وتبني القيم الديمقراطية وتطبيقها, أما طلبة الكليات العلمية يكونون أكثر انشغالا بدراستهم نظراً لصعوبة دراستهم, كما تعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن طبيعة مواد الكليات الإنسانية لديها ارتباط كبير بالحياة السياسية والاجتماعية, حيث يتم مناقشتها بشكل موسع ويُتاح للطلاب مناقشتها مع أساتذتهم, لذلك نرى أن مستوى الثقافة الديمقراطية لدى طلبة الكليات الإنسانية يكون أعلى.

وتتعارض هذه النتائج مع دراسة (حرب, 2007) والتي أظهرت نتائجها أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a=0.05$) في تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس الكلية تعزى لمتغير الكلية. كما تتعارض هذه النتائج مع دراسة (الصمادي والعمري, 2012), والتي أظهرت نتائجها عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير نوع الكلية. كما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (الزبون وأيوب, 2015) والتي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الكلية.

-أما فيما يتعلق بمتغير المستوى الدراسي فقد تبين: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) تعزى للمستوى الدراسي في جميع المجالات, وفي الأداة ككل, باستثناء مجال الممارسات لثقافة الديمقراطية، حيث بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0.05$) بين السنة الرابعة من جهة وكل من ثانية وثالثة من جهة أخرى, وجاءت الفروق لصالح السنة الرابعة في مجال المعارف لثقافة الديمقراطية. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a = 0.05$) بين السنة الرابعة والسنة الثانية،

وجاءت الفروق لصالح السنة الرابعة، في مجال القيم لثقافة الديمقراطية والدرجة الكلية. وتعزو الباحثة ظهور الفروق في المعارف لثقافة الديمقراطية والقيم لثقافة الديمقراطية وفي الدرجة الكلية لمستوى الثقافة الديمقراطية لصالح السنة الرابعة على المدة الطويلة التي يقضيها طلبة السنة الرابعة في الجامعة, والتي ساعدتهم على بناء وترسيخ قيم ومفاهيم الديمقراطية لديهم من خلال الفعاليات والنشاطات التي قاموا بها وهم على مقاعد الدراسة، حيث تعود الطلبة على حرية التعبير وإبداء الرأي والنقد البناء والتعامل على أساس إنساني قائم على الحرية والمساواة والعدالة, حيث كانت هذه السنوات الأربعة لهم في الجامعة بمثابة تدريب لهم على أهمية ممارستهم للقيم الديمقراطية في الحياة المجتمعية العامة، فالحياة الجامعية بكل مقوماتها تعتبر ميداناً واسعاً لتمرين الطلبة على تدبير أمورهم بأنفسهم، وتدريباً لهم على إنماء شخصياتهم المستقلة، حتى يكونوا قادرين على ممارسة الديمقراطية بأبعادها المختلفة وبمعناها الواسع, وكلما زادت سنوات بقاء الطالب في الجامعة تزيد لديه هذه المعارف والممارسات لثقافة الديمقراطية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزبون وأيوب, **2015**), والتي بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α ≤0.05)** في واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبتها من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير المستوى الدراسي، وكانت الفروق بين ذوي المستوى الدراسي (سنة ثانية) وبين ذوي المستوى الدراسي (السنة الربعة) فأكثر لصالح ذوي المستوى الدراسي (السنة الثانية).

وتتعارض هذه النتائج مع دراسة (الصمادي والعمري, **2012**), والتي أظهرت نتائجها عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير السنة الدراسية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، والذى نصه:

ما الإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية؟

تم اقتراح استراتيجية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد طلبة الجامعات الحكومية الأردنية، حيث تم تسمية الإستراتيجية (ر.ش. لتنمية الثقافة الديمقراطية)، لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية، وصيغت رؤيتها ورسالتها بما ينسجم مع تنمية الثقافة الديمقراطية لطلبة الاتحاد وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حيث تم الاستعانة بالأدب النظري السابق المتعلق ببناء الإستراتيجيات, وتم بناء الإستراتيجية عبر العديد من المراحل على النحو الآتي:

- تم بناء الإستراتيجية الحالية باتباع عدد من المراحل والخطوات المستندة إلى النماذج المقدمة في إدارة الإستراتيجيات، والاستناد إلى ما تم التوصل إليه في الإطار النظري والدراسات السابقة، وخاصة التي استخدمت في رسم الشكل النهائي للإستراتيجية.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم مقترح استراتيجي لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية، والتي قدمت رؤية ورسالة جديدة تسهم في التقدم والرقي للمجتمع، حيث وفرت معايير عملية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة, بالإضافة إلى مساعدة الجامعات في إكساب الطلبة المعارف والقيم الديمقراطية وممارستها بشكل فعال.

إن عملية التخطيط الإستراتيجي مرت بمراحل مختلفة وهي:

- التخطيط للتخطيط،

وتهدف هذه المرحلة إلى تعرف درجة جاهزية الجامعات للقيام بعملية التخطيط الإستراتيجي لتنمية الثقافة الديمقراطية.

- تحليل الأبعاد البيئية، وتم اعتماد (SWOT) للاستفادة من نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لتقويتها ،والفرص للاستفادة منها والتهديدات لتفاديها، وهذا التحليل يساعد في التعرف إلى واقع الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية .

مراحل صياغة الإستراتيجية:

- الرؤية

تعتبر الرؤية من أهم مكونات الاستراتيجية، فهي الحلم الذي لم يتحقق بعد، وتتطلب عملية وضع رؤية لاتحاد الطلبة جهداً جماعياً تتفاعل فيه جهود القائمين على العملية التعليمية مع الإدارات الجامعية، للقيام بتحديد دقيق لواقع الثقافة الديمقراطية لدى طلبة الاتحاد لصياغة رؤية واضحة تلبي طموحات القائمين على العملية التعليمية والمجتمع؛ لإحداث التغيير المطلوب.

- الرسالة :

تعبر رسالة المنظمة عن الغرض الرئيس من وجودها، ووظيفتها ومجال عملها، وتوضح الآلية التي ستنفذ من خلالها المنظمة أنشطتها وعملياتها المختلفة.

- الأهداف :

صيغت الأهداف الإستراتيجية بتحويل ما ورد في رؤية ورسالة الإستراتيجية، إلى أهداف محددة قابلة للقياس في شكل نتائج ومخرجات ترغب الإستراتيجية في تحقيقها، وتم مراعاة جعل الأهداف واقعية وكمية وتحديد زمن لتحقيقها.

- خطة العمل:

تبدأ الجامعة هنا بترجمة عملية التخطيط والأهداف الإستراتيجية إلى سيناريوهات يمكن تطبيقها على أرض الواقع لتلبية احتياجات اتحاد الطلبة لتنمية ثقافة الديمقراطية لديهم وفق الإمكانات والموارد المتوفرة والكوادر البشرية التي سيوكل إليها تنفيذ الإستراتيجية، ويتم وضع تصورات مستقبلية للمهام والبرامج التي سيتم تنفيذها بصورة واضحة ومحددة، وبترتيب زمني يعتمد على التدرج في أولويات التنفيذ بما يتناسب مع تحقيق النتائج المرجوة من الإستراتيجية، مع تحديد اللجان الفرعية التي ستتولى تنفيذ الخطط الموضوعة.

- تنفيذ الاستراتيجية:

تشتمل هذه المرحلة على وضع برنامج تنفيذي للتطبيق العملي للإستراتيجية التي تمت صياغتها في المرحلة السابقة، ثم تنفيذ للبرنامج ومتابعة التقدم فيه وعند وضع برامج تنفيذ الاستراتيجية يجب تحديد الأهداف بدقة، وتحديد الوسائل والأنشطة اللازمة للبنية التحتية، كما يمكن تحديد الأنظمة والوسائل التكنولوجية المستخدمة، وإعداد الكوادر المؤهلة.

- التقييم والرقابة الإستراتيجية.

تتضمن هذه المرحلة القيام بتقييم الأداء في التنفيذ، وذلك للتأكد من أن الأهداف الإستراتيجية تنفذ لما خُطط لها.

ومن خلال المحاور السابقة التي تم تناولها تكون قد تشكلت مرحلة بناء الإستراتيجية المقترحة لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية، وبعد الانتهاء من وضع الإستراتيجية تم عرضها على بعض المحكمين من الخبراء التربويين وأخذت الدراسة بالملاحظات وتمّ تصديقها واعتمادها كما هي موضحة في الفصل الرابع، وتكمن أهمية تصميم الاستراتيجية على الحالة

الملحة لتوعية الطلبة بالثاقفة الديمقراطية وأصول ممارسستها لدى اتحاد الطلبة ليكونو قادرين على التعامل مع المجتمع الخارجي بشكل ممنهج ومنظم ومبني على أساسي علمي رصين، ضمن متطلبات تحقيق تدريب فعال يرتقي إلى مستوى الطموح للمصالح الوطنية والقومية متوازياً مع احتياجات الطالب حسب مرحلته العمرية وضمن الواقع الراهن لعملية التدريب والمشاكل المتنوعة التي تواجهه وضرورة وجود أهداف وسياسات واستراتيجيات واضحة ومحددة بدقة تمهد لوضع خطط وتصميم أنشطة تستهدف تنمية ثقافة الديمقراطية وممارستها .

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية والمتضمنة اقتراح استراتيجية تربوية لتنمية الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الحكومية الأردنية، فإنها توصي بالآتي:

-تبني الاستراتيجية التربوية المقترحة في هذه الدراسة من قبل الجامعات وبالتحديد عمادات شؤون الطلبة، ووضع الخطط التنفيذية اللازمة لتطبيقها، وتفعيلها على الواقع.

-تفعيل دور الجامعات في تفعيل السلوك الديمقراطي لدى طلبتها, من خلال التنشئة السياسية ونشر الثقافة والقيم الديمقراطية بين الطلبة وتعزيز الممارسة الديمقراطية.

-وضع البرامج التدريبية المناسبة لاتحاد الطلبة والمبنية على اسس نظرية لتنمية لديهم مفهوم الديمقراطية وتوعيتهم بماهيته.

-التدريب على الممارسة الديمقراطية, من خلال إنشاء ناد للمناظرات الطلابية، ومن خلال تسليمهم مناصب قيادية تتيح لهم ممارسة الديمقراطية.

-عمل ندوات ومؤتمرات مهمتها توعية الشباب الجامعي لنبذ العنف, ونبذ الجهوية والسلطوية.

-إجراء انتخابات مجلس الطلبة وفق نظام القوائم النسبية المفتوحة, والذي من أهم خصائصه تجميع الطلبة وفق أفكار وبرامج عملية تخدم الجسم الطلابي بشكل عام.

-العمل على تحقيق المصالحة مع الذات والآخرين, وتحقيق مبدأ الانتماء للوطن بهدف تحقيق المواطنة التي هي أساس النظام الديمقراطي.

-ضرورة أن تقوم الحكومة والجامعات الحكومية والخاصة بنشر ثقافة الحياة الديمقراطية من خلال مناهج التعليم كافة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك في المجتمع الجامعي بشكل خاص والمجتمع الأردني بشكل عام.

-تنظيم محاضرات وجلسات وورش عمل تدريبية تناول قيم الحوار وسلوكياته, وأن يشرف على تنظيمها مختصون وأصحاب فكر وسياسة في مجال الديمقراطية.

-أن تقوم الجامعة بتنفيذ مبادرات ونشاطات تكرّس الثقافة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وأخلاقيات الحوار الهادف، وثقافة العمل التطوعي، والمسؤولية الاجتماعية، من خلال دعم الرياديين الاجتماعيين.

-وضع برامج ودورات لتأهيل أعضاء اتحاد الطلبة بشكل خاص فيما يتعلق بتأصيل القيم والمعارف والممارسات الديمقراطية.

-بث ثقافة الحلال والحرام، والصواب والخطأ في الإعلام والتربية والمسار الثقافي في المجتمع لحماية الأجيال، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

-تفعيل دور اتحاد الطلبة بأحسن صورة ممكنة، ومشاركتهم في الرأي وصناعة القرار, لأن المسؤولية مرتبطة بالصلاحية والمشاركة.

-تفعيل لجميع أعضاء اتحاد الطلبة وعدم حصر المسؤولية على الهيئة العامة فقط.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو شريعة، حمزة إسماعيل (2014). المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(41): 241- 269.

استيتية، دلال (2014). التغير الاجتماعي والثقافي، (ط3)، عمان: دار وائل للنشر.

بدر الدين، كرم (1986). مفهوم الديمقراطية الليبرالية، القاهرة: مكتبة النهضة الرقابية للطباعة والنشر.

البشايرة ، زيد علي والرواضية، صالح محمد والسلطان، عبد المحسن شاكر (2005). مدى إلمام أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة بأساليب التدريس الجامعي ومدى استخدامهم لها فعليا والسبل المقترحة لتطويرها، مجلة دراسات والعلوم التربوية، الجامعة الأردنية، 1(32) : 15-30.

بكار، أحمد موسى (1996). الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً، عمان: وزارة الثقافة.

التل، سعيد (1993). المؤسسة التربوية والمنهج الديمقراطي،عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

جعنيني, نعيم حبيب (2010). الفلسفة وتطبيقاتها التربوية, ط(2), عمان: دار وائل للنشر.

الجامعة الأردنية. (2014). تعليمات اتحاد الطلبة، عمان: الأردن.

الجاير، منصور (1998). تصورات طلبة المعاهد العليا لممارسة ديمقراطية التعليم في ليبيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: إربد.

الجراح، وليد مفلح (2013). درجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية وسبل تفعيل ممارستها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الجيار، سمير (2007). التربية للمواطنة لطلبة الجامعات - دراسة مقارنة-، مجلة مستقبل التربية العربيه, المركز العربي للتعليم والتنمية، 4 (47): 227- 294.

حامد، محمد (1996). دور الإدارة التعليمية في تحقيق أهداف الرعاية الطلابية، ندوة حول التعليم في القرن الحادي والعشرون، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل.

حرب, رولا عبدالرحيم (2007). تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين.

حوحو,أحمد صابر (2012). مبادئ ومقومات الديمقراطية, مجلة المفكر, كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة, 1 (5): 323- 341.

الحسناوي،

الحسيني، محمد. (2012). تعزيز المفاهيم الديمقراطية في مشاركة الطلاب في الجامعات، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت.

الحشحوش، عبدالله إبراهيم (2014). درجة إسهام اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية في الحد

من العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في عمادات شؤون الطلبة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط: عمان.

الحمداني، قحطان أحمد (2003). الشورى والديمقراطية في الفكر والممارسة السياسية، مجلة تهامة، 2(6): 11- 29.

خضر، لطيفة ابراهيم (2006). الديمقراطية بين الحقيقة والوهم, عمان: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع

دندش، فايز (2004). أصول التربية، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

دنيس كوش. (2007). مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: منير السعيداني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ذيبان، سامي محمود (1997). شقاء الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الربيع، أحمد (1992). السلوك الديمقراطي في التجربة الأردنية، عمان: دار الأمل للنشر والتوزيع.

الرشدان، عبدالكريم (2003). دراسة تحليلية للمبادئ والقيم الديمقراطية في فلسفة التربية والتعليم في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان.

الرشدان، عبدالله (1999).علم اجتماع التربية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الرواضية، صالح (2012). الممارسات الديمقراطية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية كما يقدرها طلبة المرحلة الثانوية في الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، 27 (2): 311-328.

الزبون, محمد وأيوب, حسام (2015). دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة نظر طلبتها, دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية الجامعة الأردنية,42 (2): 1531-1509.

سلامة، محمد تركي. (2007). عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان. مجلة المنار، 7(13) : 53-85.

السليّم، بشار عبدالله (2014). مستوى الممارسات الديمقراطية ولاتجاهات نحو المشاركة السياسية لدى مجالس الطلبة في الجامعات الأردنية, مجلة العلوم الإنسانية, بحث مقبول للنشر.

السليحات, ملوح مفضي (2014). دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية السياسية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس, دراسات العلوم التربوية, 2(41): 809-826.

السيد، ياسين (2006). الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، مصر: دار ميرت لطباعة والنشر.

العارف، ناديه (2001)، الإدارة الإستراتيجية: إدارة الألفية الثالثة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

العمايرة، محمد حسن ومقابلة، عاطف يوسف. (2010). تقويم الطلبة لدور المدرسة الثانوية في إكسابهم ثقافة الديمقراطية وسلوكاتها في ضوء التحول الديمقراطي للمجتمع الأردني، من وجهة نظرهم. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 4(21): 79 - 126.

العمايرة، محمد (2006). تقدير أداء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة بالأردن للمهام المناطة بهم من وجهة نظرهم ونظر طلبتهم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، 2(5):122-97.

العناقرة، محمد محمود، وآخرون (2008). التربية الوطنية، الأردن: دار حنين للنشر والتوزيع.

العواملة، عبدالله وشنيكات، خالد (2014). درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 29(36): 213-241.

غليون، برهان (2000). أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. دراسات الوحدة العربية، 2 (5): 111 - 134.

فخري، محمد (2014). الديمقراطية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

القطب، سمير، ورزق، حنان.(2007). المدرسة الثانوية وتنمية ثقافة الديمقراطية في سياق التحول الديمقراطي للمجتمع المصري، مست قبل التربية العربية، 3 (2594): 430 -.

القطاطشة, محمد حمد (2004). جدلية الشورى والديمقراطية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, 2 (20): 269-304.

الكراسنة، سميح وجبران، علي ومساعدة، وليد (2007). دور الجامعة في بنا الشخصية الجامعية القادرة على تعظيم الانتماء الوطني من خلال المدخل الأخلاقي ومدخل ثقافة الحوار. مجلة دراسات العلوم التربوية، 2 (5): 158-210.

الكواري، علي (2004). المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

لطيفة، إبراهيم خضر (2006). الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة :عالم الكتب للطباعة والنشر..

ناصر، إبراهيم (2004). أصول التربية (الوعي الإنساني)، عمان: مكتبة الرائد العلمية.

ناصر، إبراهيم وشويحات، صفاء (2006). أسس التربية الوطنية، عمان: دار الرائد للنشر والتوزيع.

نصيف، عايدة (2011). السياسة والدين والديمقراطية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، شارع الجلاء، 2 (33): 425-452.

وطفة، علي (1993). التفاعل التربوي بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، 7 (38): 33-51.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Abdullah, U. (2013). An evaluation of the Perception of Democracy among University Students Through the Use of Metaphors. International Journal of Education and Research,1(8).201, 1-14.

Cameron, P., M. (2004). Reclaiming democracy for the long school house, University –of-Toronto Canada.

Djangi, Ahmad, (1993) " Racism in Higher Education ". Paper Presented at: the Annual Meeting of the American Psychological Association Toronto – Canada , 1993.Retrieved on 5 October, 2015 from http://files.eric.ed.gov/fulltext/ED374731.pdf.

Hildreth, W. (2006). Teaching and Learning Democracy: An Analysis of Undergraduates'

Development and democracy among university youth

By

Rasha Mohammad Mohammad

ABSTRACT

The purpose of this study is to investigate the status of democratic culture among students' union members in public Jordanian universities as perceived by students. Moreover, proposing an educational strategy to develop the democratic culture among students' union members in public Jordanian universities. The sample of the study consisted of all Unions' members in Jordan university, Yarmouk university and Muta'a university in the academic year 2015/2016 totaling (242) male and female students. To achieve the aim of the study the researcher administrated a questionnaire consisted of (75) items distributed into three domains: knowledge of democratic culture, values of democratic culture and practices of democratic culture.

The findings showed that the means ranged between (2.71-3.78) with an average evaluation level as knowledge of democratic culture domain came first with a mean (3.78) and high evaluation level while, practices of democratic

Lived Experiences of Political Engagement. Journal of Political Science Education, 2, 285–302.

Lucky,. K (2014). Higher Education and Democracy in Botswana: Attitudes and behaviors of students and student leaders towards democracy (Doctoral dissertation, University of the Western Cape).

Mari ,J ,A and Apple ,M ,W(2005):The case of democratic schools." ASCD.V.A.

Pollicion , E (2000) " Faculty Satisfaction with institutional Support as complex concept , collegiality , workload , Autonomy " ERIC , 39448 : Factor School Effectiveness. Retrieved on 5 October, 2015 from http://files.ERIC.ed.gov/fulltext/ED394428.pdf

Sam K, Robert M, & Michelle R,. (2011). The University in Africa and democratic citizenship by the Centre for Higher Education Transformation (CHET), House Vincent, First Floor, 10 Brodie Road, Wynberg Mews, Wynberg, 7800 Telephone: (27)21 763–7100.

Senturk,I., & Oyman, N,. (2014). Democratic Classroom Management in Higher Education: A Qualitative Study. Educational Sciences: Theory & Practice, 14(3), 940-945.

Stockemer, D. (2012). Students' Political Engagement: A Comprehensive Study of University of Ottawa Undergraduate Students. Journal of Youth Studies,

culture domain came in the last rank with a mean of (2.71) and average evaluation level. The findings showed that there were no significant statistical differences at the level of (α =0.05) attributed to gender in all domains and the total score. There were significant statistical differences at the level of (α =0.05) attributed to college variable in all domains and the total score except for practices of democratic culture in favor of humanitarian colleges. There were significant statistical differences at the level of (α =0.05) attributed to study level variable between the fourth year and both second and third years in favor of the forth year in knowledge of democratic culture domain, and between fourth and second years in favor of the first in values of democratic culture and the total score.

The researcher designed a proposed educational strategy to develop the democratic culture among students' union members in public Jordanian universities. Based on the findings the researcher presented several recommendations.

دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الاردنية

د. مأمون سليم الزبون د. عبدالله ابراهيم الحشحوش لينا

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (515) طالباً وطالبة، وتم تطوير أداة للدراسة. وأظهرت النتائج أن إستجابة الطلبة الجامعة الاردنية في تقدير دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام لدى الطلبة، جاء بمتوسط حسابي مقداره (3.098)، وانحراف معياري (1.478)، وتعد هذه الدرجة متوسطة. وأظهرت النتائج أن استجابة الطلبة الجامعة الاردنية في تقدير دور عمادة شؤون الطلبة في التنمية المجتمعية لدى الطلبة، جاء بمتوسط حسابي مقداره (297)، وانحراف معياري (1.579) وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثين العديد من التوصيات أهمها: تحسين وتطوير البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تقدمها عمادة شؤون الطلبة في الجامعة.

الكلمات المفتاحية : (عمادة شؤون الطلبة ، ثقافة السلام، التنمية المجتمعية).

المقدمة

تعد الجامعات من أهم مؤسسات التعليم العالي والتي تلعب دورًا في إعداد الأفراد، وتعمل على ترسيخ المعلومات وإكساب الطلبة الخبرة العلمية والعملية، وتنمي لديهم العديد من المهارات والكفايات التي تساعدهم على النجاح في الحياة العملية والتعامل مع الحياة الواقعية بطرائق موضوعية ومنطقية، فالمجتمع أنشأ الجامعة كأداة للتغيير وبناء الفرد، والتي تعد مركزًا فكريًا يهتم بالمعرفة، والمصنع الذي يؤمن حاجة المجتمع من الكوادر البشرية والكفاءات واللازمة لدفع عجلة التطور والتقدم إلى الأمام.

وقد شهدت المجتمعات الإنسانية منذ بداية وجودها الكثير من التطورات، التي كان لها الأثر في حياة البشرية، والتي أثرت بدورها في حياة الأفراد والعلاقات القائمة بينهم. ولكن ومع النمو السكاني المتزايد، وزيادة الفوارق بين المجتمعات، بدأت تظهر بعض السلوكات السلبية من العلاقات في حياة الأفراد، أثّرت سلباً على المجتمعات، منها العدوانية والعنف. وتعد تربية الأفراد في المجتمع نشاطاً إنسانياً، ومنطلقاً أساسياً، إذ أن التربية الصحيحة تُمثل قوة للمجتمع بجميع مكوناته، وأداة تأثير في أساليب الحياة، والتطور في المجالات كافة، ومنها الثقافية والفنية والاقتصادية والسياسية، وقد كانت تنحصر أعمال التربية في نقل التراث من جيل الآباء إلى

جيل الأبناء، أما في الوقت الحاضر فتتشارك هذه المهمة عدة مؤسسات منها: التربوية والاجتماعية والدينية وغيرها، وتعمل على إيجاد التفاعل بين أفراد المجتمع كضرورة للوجود الإنساني(الحشحوش، **2014**).

ويعد التعليم من أهم الركائز للتنمية المستدامة والشاملة لأي بلد يسعى للوصول إلى مصافِ الدول المتقدمة، إذ يشهد العالم ثورة علمية متقدمة تتسابق الدول في السيطرة عليها، وامتلاك مقوماتها، مما يُرغم المجتمعات إلى توفير مؤسسات تربوية ذات مستوى علمي متميز ومنها الجامعات (**Al-Atiat, 2010**).

أما في الأردن فقد كان للتعليم العالي دور كبير، ومميز في إحداث التنمية الشاملة في مختلف المجالات، وتحقيق التقدم الملحوظ خلال السنوات الأخيرة من حيث تنوع البرامج الدراسية وأنماط التعليم، والتوسع في مؤسسات التعليم العالي على الرغم من محدودية إمكانيات الدولة المادية والبشرية، وقد وصل عدد الجامعات الرسمية عشر جامعات، فضلاً عن أكثر من عشرين جامعة خاصة والعديد من الكليات الجامعية (www.mohe.gov.jo).

إن تزايد أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي دفع الجامعات إلى إنشاء عمادات لشؤون الطلبة تُظهر ارتباطها الوثيق بالطلبة التي أُنشئت من أجلهم، وقد اهتمت هذه العمادات بحياة الطالب الجامعي، لذا فقد اهتمت بقاعات الدراسة وبإعداد البرامج المتنوعة والأنشطة اللامنهجية الهادفة إلى تنمية شخصية الطالب ومساعدته على تخطي أي عقبات تعترض طريقه في الوصول إلى البيئة التربوية الآمنة(www.Studentaffairs.ju.edu.jo).

وتُعدّ مرحلة الشباب التي يعيشها طلبة الجامعة من أخطر المراحل العمرية وأهمّها، فهي مرحلة البناء، والإنتاج، والعطاء، والعنفوان، والقوّة، ويمتلك فيها الشباب نشاطاً وحيوية وحماسة قد تجعله مُهيّأً للقيام بما يكلف به، ولذا، فقد ارتبط العنف بصفة خاصة بهذه المرحلة، مهما كانت دوافعه، وأسبابه، فإنّه ينال من مقدرات المجتمع الجامعي بصفة خاصة والمجتمع بعامّة. تتمثل الضحية في هذه الفئة من الشباب التي يُغرَّر بها بفعل عواملَ متشابكةٍ يعاني منها المجتمع، وتحول دون تحقيقهم لأهدافهم ورغباتهم وحاجاتهم، أو إثبات ذاتهم (**Adebayo, 2009**).

لذا حرصت الجامعات الأردنية على تقديم الخدمات المتنوعة لتلبية الحاجات الفردية من خلال عمادة شؤون الطلبة في كل جامعة، لذلك اهتم علماء النفس والاجتماع بتعزيز ثقافة السلام وبالتنمية المجتمعية، وأن طلبة الجامعات يتعاملون مع ثقافات مختلفة ويتعرضون

لتضارب في الآراء والعلاقات، مما يشكل عبئًا عليهم، وبالتالي يحتاج إلى خدمات معينة حتى يستطيع التكيف مع هذا الوضع (الزيود، **2012**).

وأشار بودي إلى أن العالمين العربي والإسلامي يعيش اليوم فترة حرجة تعد من أصعب الفترات الزمنية التي مرت عليه عبر العصور السابقة، لذا اهتمت الدول العربية قاطبة بالعناية كل العناية لبناء جيل من الطلبة مسلح بالعلم والإيمان لخدمة البشرية والارتقاء بالمجتمع الانساني ليمضي قدمًا نحو التقدم والتطور، فالطالب في المرحلة الجامعية يكون على درجة من النضج والوعي بمسائل مجتمعه والظروف المختلفة التي يمر بها، فكانت حياة الطالب الجامعية مليئة بالخبرات المباشرة وغير المباشرة التي تقدم له من خلال المؤسسات الأكاديمية الجامعية، ونظرًا لتنوع هوايات الطلبة وأنشطتهم، ولتفاوت قدراتهم وإمكاناتهم وتعدد مطالبهم، وحرصًا من الجامعات على إشباع هذه الهوايات وتطوير الثقافات، وخصصت عمادات شؤون الطلبة في كل جامعة لتغطية الجوانب الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية من حياة الطلبة الجامعية (بودي، **2003**).

وفي هذا الإطار تقوم الجامعة بمهمة متميزة تنفرد بها عن غيرها من مؤسسات المجتمع، وهي تعزيز ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية، فالجامعة بقيادتها الأكاديمية المؤهلة مطلوب منها باستمرار مكافحة التعصب والعنف وتعزيز ثقافة السلام، وتنمية المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة يجب على النظام التعليمي الإضطلاع بها، وذلك لأن الطلبة يشكلون عنصراً هاماً في المجتمع (الزيدي، **2000**).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن المتتبع لمسيرة التعليم العالي في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية يلاحظ ظهور بعض المشكلات الطلابية التي تظهر بين الحين والآخر في جامعتنا الأردنية التي يمكن يؤدي بعضها إلى إعاقة في المسيرة التعليمية، وبعض أعمال الشغب هنا وهناك، وهذه السلوكات تظهر من طلبة انتماؤهم إلى جامعتهم ومجتمعهم ضعيف، لذلك كان لابد من وجود عمادة شؤون طلبة تأخذ بأيدي مثل هؤلاء الطلبة للاستفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم وتسخيرها في أنشطة طلابية تعود بالخير على الطلبة ومجتمعهم.

وعليه فقد تولدت الرغبة لدى الباحثين القيام بهذه الدراسة بهدف تعّرف دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل

ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول : ما دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم ؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\infty \geq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تعزى إلى متغيرات الجنس، المستوى الدراسي، نوع الكلية؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعرّف الدور الذي تقوم به عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام، وفي تنمية الاجتماعية ودفعهم للمشاركة في المجتمع وكيفية التعامل مع مختلف القضايا المجتمعية، كما تهدف إلى الوقوف على مدى تأثر الطلبة الجامعيـين بثقافة السلام ومنع التعصب والانحراف.

أهمية الدراسة :

1- يؤمل أن تسهم هذه الدراسة في إضافة المعلومات التي تؤدي إلى تقدم المعرفة المتوافرة في هذا الموضوع.

2- تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها قد تساعد المسؤولين في الجامعات الأردنية على معرفة الواقع الممارس من عمادات شؤون الطلبة تجاه الطلبة والكشف عن الايجابيات والسلبيات في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية.

3- يمكن أن تساعد هذه الدراسة في تحفيز الباحثين وتشجيعهم للقيام بدراسات أخرى مشابهة على الجامعات الأردنية الأخرى.

التعريفات الاجرائية :

- دور عمادة شؤون الطلبة :مدى ما تسهم به إذاعة الجامعة الأردنية من جهود في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة، وكما تقيسه فقرات أداة الدراسة التي تم استخدامها لهذا الغرض.

-الجامعة الأردنية:هي الجامعة الاولى في الأردن وتسمى بالجامعة الأم تأسست الجامعة في عام **1962** بمرسوم ملكي في شمال عمان في ذلك الوقت.

-طلبة الجامعة الأردنية:جميع الطلبة الذين يدرسون في الجامعة الأردنية .

-يعرف ثقافة السلام : " مجموعة من القيم والإتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعّالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته؛ يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل

تطويرها وتغييرها "(اللقاني والجمل،1999،ص215)، وتتبنى الدراسة الحالية هذا التعريف كتعريف إجرائي لها.

-التنمية المجتمعية: وتعرف بأنها طريقة من طرق وحدة العمل في المجتمع تسعى لاحداث التغيير المقصود فيه لمواجهة الاحتياجات والمشكلات من خلال تنسيق الجهود ومشاركة المجتمع (اسماعيل حسن، 1982، ص96).

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في ما يأتي:

-حدود بشرية ومكانية وزمانية: افتصرت الدراسة على عينة من طلبة الجامعة الأردنية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2020/2019

-محددات الدراسة: تتحدد نتائج الدراسة بصدق أداتها وثباتها، وبدقة استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة المستخدمة لجمع بياناتها، وتم تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة مرتبة تنازلياً حسب التسلسل الزمني، وهي على النحو الآتي:

اجراءات الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، وأداتها وطرق التحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات الدراسة التي تم اتباعها للوصول إلى النتائج، والمعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، على النحو الآتي:

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهجية الدراسة :

هذه الدراسة وصفية تحليلة، ولغاية الحصول على البيانات المتعلقة بدور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية ، حيث تم اختيار عينة ممثلة لطلبة الجامعة الأردنية التي تشكل مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعة الأردنية لمرحلة البكالوريوس في الفصل الدراسي الاول من العام الجامعي 2020/2019، والبالغ عددهم (36855) طالباً وطالبةً، وذلك حسب احصائية الجامعة الأردنية.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (515) طالباً وطالبة، وذلك بالرجوع إلى الجداول الإحصائية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وفيما يلي وصفاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات: (الجنس، الكلية، المستوى الدراسي)، كما في الجدول (1).

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	236	45.8
	أنثى	279	54.1
	المجموع	515	100.0
نوع الكلية	علمية	268	52.0
	إنسانية	247	47.9
	المجموع	515	100.0
المستوى الدراسي	سنة أولى	68	13.2
	سنة ثانية	122	23.6
	سنة ثالثة	154	29.9
	سنة رابعة	171	33.2
	المجموع	515	100.0

أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من ثلاث مجالات: الأول يحتوي على معلومات عامة للمستجيب، أما المجال الثاني فهو دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام، واما المجال الثالث فهو لقياس دور عمادة شؤون الطلبة في التنمية المجتمعية والتي طورها الباحث مستند إلى العديد من الدراسات العربية والأجنبية السابقة والأدب النظري في هذا المجال، وقد تكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (21) بنداً .

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، حيث تم إعطاء التقدير الرقمي (1- 5) لتلك الإستجابات على النحو الآتي: موافق بشدة (5) خمس درجات ، وموافق (4) أربع درجات ، ومحايد (3) ثلاث درجات، وغير موافق (2) درجتين، وغير موافق بشدة (1) درجة واحده. وعليه، تكون حدود هذه المستويات كما يأتي:

-مرتفع إذا كان متوسط الفقرة أكبر أو يساوي (3.68 من 5).

-متوسط إذا كان متوسط الفقره أكبر أو يساوي (2.34وأقل من الدرجة 3.67).

-منخفض إذا كان متوسط الفقره أقل من الدرجة (2.34من 5).

صدق وثبات الأداة

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية واعلاميين، وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم بشأن الحذف أو التعديل أو

الإضافة، وبذلك أصبحت الأداة بصيغتها النهائية مكونة من ثلاثة مجالات تحوي (21) فقرة .

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقة الإختبار وإعادة الإختبار (test- re-test)، حيث قام الباحثين بتطبيقها على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكونة من (20) طالباً وطالبة، وبعد عشرة أيام من تطبيق الإستبانة أُعيد تطبيق الأداة ذاتها على المجموعة نفسها، وتم حساب معامل الثبات بإستخدام معامل كرونباخ ألفا بين التطبيقين إذ بلغ معامل الثبات لأداة الدراسة (0.87) ، وفي ضوء هذه النتيجة، يمكن القول: إن أداة الدراسة تتمتع بثبات عالٍ يناسب هذا النوع من الدراسات.

الدراسات السابقة

وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة مرتبة تنازلياً حسب التسلسل الزمني، وهي على النحو الآتي:

دراسة أكركار (2001) حول المشاركة المجتمعية والتنمية وقامت الدراسة بعرض عام عن الجندر والتنمية وبحث أهمية المشاركة المجتمعية وخصوصًا لدور المرأة وحاول وضع مقارنات بين الدول من خلال عرض تجاربها في دراسة علاقة المشاركة المجتمعية والتنمية مؤكدة أهمية التعلم من تجارب الاخر خصوصًا الدول النامية وأخيرًا أهمية اللامركزية في العمل الاجتماعي من خلال هيئات الحكم المحلي وخاصة من خلال تشكيل لجان متخصصة لدورها الهام في المشاركة المجتمعية.

دراسة بطاينة (2006) هدفت لبناء أنموذج لعمادات شؤون الطلبة في ضوء كشف العوامل التي تسهم في استقطاب الطلبة للمشاركة في الأنشطة: من وجهة نظر الطلبة والعاملين فيها، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي المسحي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة وتطبيقها على عينة الدراسة التي تكونت من طلبة الجامعات والعاملين في عمادة شؤون الطلبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لمتغير المؤهل العلمي في جميع مجالات الدراسة نحو اتجاهات الطلبة للمشاركة في الأنشطة الطلابية التي تنظمها عمادات شؤون الطلبة.

دراسة قدومي (2008) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس، ولتحقيق هذه الأهداف استخدام الباحث

كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهاج الوصفي الميداني واجراء الدراسة على عينة من أفراد المجتمع المحلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج بوجود رغبة وتوجه إيجابي نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي.

وفي دراسة أجراها العطيات (**Al-Atiat, 2010**) هدفت إلى إمكانية تطبيق عدم ممارسة العنف والتنمية المجتمعية من وجهة نظر الطلبة في جامعة الحسين بن طلال، إذ قام العطيات بأخذ عينة عشوائية تألفت من (**441**) طالباً وطالبة، ولجمع البيانات استخدمت استبانة تكونت من (**50**) فقرة، منها (**21**) فقرة تتعلق بالإدارة، و(**10**) فقرات بالنواحي الأكاديمية، و(**19**) فقرة تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك (**50**) وسيلة يمكن تطبيقها للتقليل من العنف وزيادة التنمية المجتمعية، منها (**18**) وسيلة لها تأثير متوسط، و(**32**) وسيلة لها تأثير كبير. ومن بين (**32**) وسيلة كانت هناك (**16**) وسيلة تتعلق بالظروف الإدارية، ومن أبرزها توفير وسائط نقل مملوكة للجامعة، وزيادة حرية التعبير، والتفريق المعتمد على القرابة، وإقامة سكن للطلبة. كذلك كانت هناك سبعة فقرات تتعلق بالجانب الأكاديمي، ومن أهمها تفعيل النوادي العلمية، ومنح الطالب حرية اختيار مدرس المساق، وإشراك الطلبة في البحث العلمي، وتفعيل التوجيه الأكاديمي. وفي مجال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي بلغ عدد بنودها المهمة (**7**) بنود من أهمها العدالة في تطبيق العقوبات، وتنظيم رحلات دينية وثقافية، وتوعية المجتمع المحلي حول كيفية التعامل مع الطالب الجامعي، وتجنب التعصب القبلي والإقليمي، وتخصيص مقهى للطالبات.

دراسة الضمور (**2016**) هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى درجة رضا الطلبة الوافدين عن مستوى الخدمات المقدمة لهم في عمادة شؤون الطلبة واختلافها باختلاف بعض المتغيرات، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة، حيث تكونت عينة الدراسة من طلبة الجامعات الوافدين، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة رضا الطلبة الوافدين تبعا لاختلاف السنة الدراسية.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

ومن خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة نجد أنها تناولت العديد من الموضوعات حول دور عمادة شؤون الطلبة بشكلٍ عام في تقديم الخدمات والانشطة

الطلابية، وقد أستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدد من الجوانب، أهمها : تعرف بعض الانشطة الطلابية التي تقدمها عمادات شؤون الطلبة، ودرجة رضا الطلبة عن الخدمات التي تقدمها عمادة شؤون الطلبة ، وكما استفادت منها في بناء أداة الدراسة الحالية. وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنها تعد من أولى الدراسات- حسب علم الباحثين - التي هدفت إلى تعرف دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية.

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، والمتوسط العام للمجال الكلي، والجدول (2 –3) يوضح ذلك.

1- مجال دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام:

جدول (**2**)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
6	تسهم عمادة شؤون الطلبة في تعزيز اتجاهات ايجابية نح حب السلام والأمان.	3.67	1.24	1	متوسطة
2	تعززعمادة شؤون الطلبة القيم والممارسات الديمقراطية لدى الطلبة .	3.58	1.31	2	متوسطة
8	تشجع عمادة شؤون الطلبة على العمل التطوعي.	3.57	1.38	3	متوسطة
10	توفر عمادة شؤون الطلبة معارض تعكس ثقافة السلام للطلبة.	3.49	1.40	4	متوسطة
9	تنمي عمادة شؤون الطلبة حب العمل الجماعي.	3.35	1.48	5	متوسطة
5	تقدم نماذج من رموز السلام ودورهم في النهوض بالوطن	3.32	1.49	6	متوسطة
1	تحث الطلبة على ضرورة محاربة التعصب والعنف مبيناً خطورتها على المجتمع.	2.55	1.56	7	متوسطة
4	تنمي عمادة شؤون الطلبة القيم المرتبطة بالعقيدة كالحو والوسطية والاعتدال.	2.52	1.61	8	متوسطة
7	تقدم عمادة شؤون الطلبة برامج تشجع الطلبة على نش ثقافة السلام في البيئة الجامعية.	2.49	1.63	9	متوسطة
3	تؤكد عمادة شؤون الطلبة على تعميق الهوية الوطنية للطالب الجامعي.	2.44	1.68	10	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.098	1.478		متوسطة

نلاحظ من الجدول (2) أن دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام لدى طلبة الجامعة الأردنية جاءت بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.098)، والانحراف المعياري (1.478)، وجاءت فقرات هذا المجال بالدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم بين (3.67-2.44). وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (6)، والتي تنص على " تسهم عمادة شؤون الطلبة في تعزيز اتجاهات ايجابية نحو حب السلام والأمان." بمتوسط حسابي (3.67)، وانحراف معياري (1.24)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (2)، التي تنص على " تعززعمادة شؤون الطلبة القيم والممارسات الديمقراطية لدى الطلبة ". بمتوسط حسابي (3.58)، وانحراف معياري (1.31)، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة (7)، والتي تنص على " تقدم عمادة شؤون الطلبة برامج تشجع الطلبة على نشر ثقافة السلام في البيئة الجامعية." بمتوسط حسابي (2.49)، وانحراف معياري (1.63)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (10)، والتي تنص على " تؤكد عمادة شؤون الطلبة على تعميق الهوية الوطنية للطالب الجامعي." بمتوسط حسابي (2.44)، وانحراف معياري (1.68).

ويعزي الباحث ذلك إلى أن الجامعات تسعى إلى وضع البرامج والخطط التي من شأنها تسهم في تعزيز الاتجاهات الايجابية نحو ثقافة السلام ونبذ العنف والتعصب، واعطاء الطلبة الحق في ممارسة الديمقراطية في مجتمعه الجامعي، وتشجع الطلبة على المشاركة في الأنشطة التي تنظمها عمادات شؤون الطلبة، وكذلك هناك رغبة كبيرة لدى الطلبة في هذه المشاركة تحقيقًا لذاتهم وتنمية شخصياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع دراسة (الضمور، 2016) ودراسة (بطاينة، 2006).

.1

مجال دور عمادة شؤون الطلبة في التنمية المجتمعية:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس دور عمادة شؤون الطلبة في التنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
15	تعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو مجتمعهم.	3.61	1.22	1	متوسطة
20	تسهم في بناء شخصية الطلبة من الناحية الاجتماعية.	3.50	1.29	2	متوسطة
12	تقدم عمادة شؤون الطلبة برامج تعزز روح الانتماء للوطن والمجتمع في نفوس الطلبة.	3.30	1.47	3	متوسطة
22	تساعد عمادة شؤون الطلبة على تقوية العلاقات الاجتماعية بين الطلبة.	3.29	1.56	4	متوسطة
16	تشجع الطلبة على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.	3.18	1.59	5	متوسطة
19	تساعد عمادة شؤون الطلبة على الاندماج في المجتمع المحلي.	3.13	1.61	6	متوسطة
17	تعمل على توعية الطلبة بالتحديات التي تواجه المجتمع وطرق التعامل معها.	3.01	1.68	7	متوسطة
13	توفر عمادة شؤون الطلبة خدمات تساعد الطلبة على تحمل المسؤولية الاجتماعية.	2.48	1.70	8	متوسطة

21	تنمي لدى الطلبة قيمة تغليب المصلحة المجتمعية على المصلحة الفردية.	2.43	1.71	9	متوسطة
14	تسمح عمادة شؤون الطلبة بمناقشة القضايا الاجتماعية ومشكلاتها للتوصل إلى حلول.	2.40	1.73	10	متوسطة
18	تُدعم عمادة شؤون الطلبة الوحدة الوطنية بالاحتفال بالمناسبات والأعياد الوطنية.	2.39	1.73	11	متوسطة
الدرجة الكلية		2.97	1.579		متوسطة

نلاحظ من الجدول (3) أن دور عمادة شؤون الطلبة في التنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية جاءت بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.97)، والانحراف المعياري (1.579)، وجاءت فقرات هذا المجال بالدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور عمادة شؤون الطلبة في التنمية المجتمعية لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم بين (3.61- 2.39)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (15)، والتي تنص على " تعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم نحو مجتمعهم" بمتوسط حسابي (3.61)، وانحراف معياري (1.22)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (20)، التي تنص على " تسهم في بناء شخصية الطلبة من الناحية الاجتماعية." بمتوسط حسابي (3.50)، وانحراف معياري (1.29)، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة (14)، والتي تنص على " تسمح عمادة شؤون الطلبة بمناقشة القضايا الاجتماعية ومشكلاتها للتوصل إلى حلول." بمتوسط حسابي (2.40)، وانحراف معياري (1.73)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (18)، والتي تنص على " تُدعم عمادة شؤون الطلبة الوحدة الوطنية بالاحتفال بالمناسبات والأعياد الوطنية." بمتوسط حسابي (2.39)، وانحراف معياري (1.73).

ويعزي الباحث ذلك إلى أن الجامعات على درجة من الوعي بضرورة انخراط الطلبة في المجتمع والمساهمة

في تنمية المجتمع من خلال المشاركة بالمؤسسات المجتمعية ومناقشة القضايا الاجتماعية ومحاولة التوصل لحلول، وتشجيع الطلبة على الاعتزاز بانتمائه لمجتمعه، حتى يكون عنصر فاعل وبناء في المجتمع، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أكركار، **2001** ؛ القدومي، **2008**).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\infty \leq$ **0.0 5**) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تعزى إلى متغيرات (الجنس، المستوى الدراسي ، نوع الكلية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم تطبيق تحليل التباين الثلاثي (**3-Way-ANOVA**) للكشف عن الفروق في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تعزى إلى متغيرات (الجنس،المستوى الدراسي، نوع الكلية) والجدول (**4**) يوضح ذلك، وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (**4**)

المتغير	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	**3.67**	**1.44**
	أنثى	**3.49**	**1.51**
الكلية	علمية	**3.63**	**1.48**
	إنسانية	**3.46**	**1.54**
المستوى الدراسي	سنة أولى	**3.43**	**1.56**
	سنة ثانية	**3.52**	**1.42**
	سنة ثالثة	**3.69**	**1.38**
	سنة رابعة	**3.51**	**1.42**

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تبعاً لمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، نوع الكلية).

يظهر من الجدول (**4**) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تبعاً لمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، نوع الكلية)، وللكشف عن الدلالة الاحصائية لهذه الفروق تم تطبيق

تحليل التباين الثلاثي (3-Way-ANOVA)، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5)

نتائج قيم (f) للكشف عن الفروق في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تعزى إلى متغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، نوع الكلية)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.058	1	0.058	.246	0.512
الكلية	0.594	1	0.594	.423	0.056
المستوى الدراسي	0.765	3	0.765	.952	0.004
الخطأ	94.364	510	0.17		
المجموع المصحح	97.548	515			

يظهر من الجدول (5):

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تبعاً لمتغير (الجنس) حيث لم تصل قيمة (f) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام تبعاً لمتغير الكلية، حيث بلغت قيمة (f) (3.423) وبدلالة الإحصائية (0.056).

ويعزى ذلك إلى حالة الوعي التي تشكلت في المجتمع الأردني نتيجة عمليات الإصلاح والسلام ، وبرامج التوعية والتثقيف والتعليم بأهمية ثقافة السلام ونبذ العنف والتعصب في الحياة الجامعية وإتاحة الفرصة لل طلبة بالمشاركة في البرامج التي تحث على نشر ثقافة السلام، كما أن عمادة شؤون الطلبة في تقديمها للخدمات للطلبة لا تميز بين الذكور والإناث ، ولا على أساس التخصص لأن نشر وتأصيل ثقافة السلام ليس ترفاً فكرياً بل هو ضرورة إنسانية للجميع معني فيه دون استثناء.

ويظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، حيث بلغت قيمة (f) (3.952) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.00). وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe)، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6)

نتائج اختبار شيفيه (**scheffe**) للكشف عن مواقع الفروق على متغير المستوى الدراسي في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام

المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة
سنة أولى	**3.43**	-	**-0.05**	**-0.18**	**0.00**
سنة ثانية	**3.52**		-	**-0.13**	**0.05**
سنة ثالثة	**3.69**			-	**0.17***
سنة رابعة	**3.51**				-

يظهر من الجدول (6) وجود فروق في دور عمادة شؤون الطلبة في تأصيل ونشر ثقافة السلام والتنمية المجتمعية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي بين الفئتين (سنة أولى، سنة رابعة) من جهة والفئة (سنة ثالثة والثانية) من جهة، وكانت الفروق لصالح الفئة (سنة ثالثة) بمتوسط حسابي (**3.69**) بينما بلغ المتوسط الحسابي للسنة الأولى (**3.43**)، والسنة الرابعة (**3.51**).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن طلبة السنة الأولى ما زالوا في بداية حياتهم الجامعية ولم يندمجوا في الحياة الجامعية بشكل كافي، وبالتالي لم يتشكل لديهم إطار معرفي يؤهلهم لفهم ثقافة السلام والتنمية المجتمعية ، وينقصهم كثير من مهارات الحياة والاتصال، في حين نجد أن طلبة السنة الرابعة قد فقدوا شيئاً من حماسهم ودافعتيهم نحو العمل الجماعي والتطوعي لنشر ثقافة السلام ، لانشغالهم بالدراسة والامتحانات كونهم في المراحل النهائية من حياتهم الجامعية، في حين نجد أن الفروقات كانت لصالح طلبة السنة الثالثة، ويفسر هذا بأن طلبة السنة الثالثة أصبح لديهم إطار معرفي وفكري يمكنهم من فهم قيم ثقافة السلام ونبذ العنف والتعصب والاندماج في المجتمع وتحمل المسؤولية الاجتماعية الذي تقدمه عمادة شؤون الطلبة من خلال خدماتها، بسبب تكيفهم مع البيئة الجامعية واندماجهم فيها، وعدم انشغالهم بمتطلبات التخرج.

التوصيات:

تبعًا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة فأنه يمكن إيراد التوصيات التالية:

1- وضع برامج تساعد الطلبة في انخراطهم واندماجهم في المجتمع.
2- تحسين وتطوير البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تقدمها عمادة شؤون الطلبة في الجامعة.
3- عمل دراسات أخرى مشابهة عن دور عمادات شؤون الطلبة، لتشمل جميع الجامعات (الرسمية

والأهلية) بمتغيرات هذه الدراسة ومتغيرات أخرى لم تتناولها هذه الدراسة.

أولاً: المراجع:

اسماعيل، حسن (**1982**). أبعاد التنمية، دار المعارف: القاهرة.

أكركار، سوبريا (**2001**). دراسة علاقة المشاركة المجتمعية والتنمية، مركز الأبحاث والتدريب حول قضايا التنمية بتمويل متخصص، للطباعة والنشر من مركز الموارد التشاركية **IDS**.

بطاينة، عمر (**2006**). بناء أنموذج لعمادات شؤون الطلبة في ضوء كشف العوامل التي تسهم في استقطاب الطلبة للمشاركة في الأنشطة: من وجهة نظر الطلبة العاملين فيها. اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

بودي، زكي (**2003**). علاقة عمادة شؤون الطلاب بكليات وعمادات وادارات الجامعة المختلفة، مؤتمر عمادات شؤون الطلبة، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

الجامعة الأردنية، تعليمات اتحاد طلبة الجامعة الأردنية، صادرة عن مجلس الجامعة الأردنية بموجب المادة (**37**) من قانون الجامعات الأردنية رقم (**20**) لسنة (**2009**) وتعديلاته، قرار رقم (**2012/39**) تاريخ (**2012/11/6**).

الحشحوش، عبدالله (**2014**). درجة إسهام اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية في الحد من العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في عمادات شؤون الطلبة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.

الزيدي، مفيد (**2000**). التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي، ملخصات مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

الزيود، إسماعيل محمد (**2012**). العنف المجتمعي ـ إطلالة نظرية، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

الضمور، حسام (**2016**). درجة رضا الطلبة الوافدين عن مستوى الخدمات المقدمة لهم في عمادة شؤون الطلبة واختلافها باختلاف بعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

قدومي، منال (**2008**). دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Adebayo, F. (2009). Student – authority conflict in

Nigerian universities.

The Social Sciences, Vol. 4(5): 489-493.

Adrienne, Schwartz (2003). Adolescent dating violence and self – efficacy university of Victoria (Canada) Degree PHD, Date 2003, pp 465 DAI – B 64 / 07, p 3540 Jan 2004.

Al-Atiat, K. (2010). Applying non – violence according to the students of Al-Hussein Bin Talal university. European Journal of Scientific Research. Vol. 42 (3): 464 – 477.

عوامل التخلف الاجتماعي في الدول النامية

الأستاذ عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري.
عضو هيئة تدريس محاضر بكلية الآداب قسم علم اجتماع
جامعة بنغازي

الملخص

اشـــملت الورقة على مجموعة من النقاط الرئيسية فيما يتعلق بعوامل التخلف الاجتماعي في الدول النامية, واتخذت تسلل فكري في سرد عناصـــرها انطلاقا من التعريف بمفهوم التخلف الاجتماعي, بشـــكل عام ومن ثم عرض عناصـــره واهم خصائصه في هذه المجتمعات المتخلفة, كما تطرقت لمؤشـــرات التخلف الاجتماعي في الـدول النـامية, واهم المراحـل التي شـــكلـت الانطلاقة الاساسية لها, بالإضافة الى استعراض مفهوم الدول المتخلفة استعراض ابرز خصائصها , واهم التحديات الاجتماعية التي تعترض خطط التنمية الاجتماعية فيها, وابراز تأثير الصـــعوبات الاقتصـادية والثقافية على الوضـع التنموي في البلدان المتخلفة , واخيرا التركيز على الشـــروط اللازمة لضـــمان نجاح خطط التنمية الاجتماعية في هذه الدول التي تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

الكلمات الرئيســـية: التخلف الاجتماعي، الدول النامية.

مقدمة

حين اخذت الدول النامية تفكر في الخروج من دائرة التخلف الاجتماعي والاقتصـــادي الذي القى بظلاله على شـــتى نواحي الحياة الاجتماعية فيها , اخذت في الاعداد للخروج من حالة التدهور المعيشـــي المتفشـــي فيها , ولم يكن امامها من خيار الا البدء في رســـم خطط تنموية تعمل على احداث تغيير ايجابي يكون بمثابة انطلاقة نحو مســـتقبل افضـــل , وبالفعل شـــرعت في تطبيق برامج التنمية الاجتماعية الهادفة الى تحســـين الاوضـــاع المعيشـــية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول النامية الطامحة لحياة افضـــل, غير انها دخلت في منعطف الفشـــل في تحقيق مجمل الاهداف المرغوبة والتي تطمح للوصـــول الى معظمها, حتى يتســـنى لها متابعة المراحل التي تليها

تباعا، فبرامج التنمية الاجتماعية في هذه الدول اصطدمت بجدار عريض من المعوقات والتحديات التي بددت احلامها في التطور الاجتماعي والاقتصادي المنشود , والذي كان سببه الاساسي مستوى التخلف الاجتماعي الذي كانت فيه والذي اصبح يزيد من حالت التراجع الاجتماعي والفكري فيها في مختلف المجالات, فالتخلف الاجتماعي ينطوي على مجموعة من العوامل التي تعرقل حركة التطور وتعمل على احباط كل خطط التنمية في هذا النوع من المجتمعات , التي تتطلب تظافر كل الجهود الحكومية والاهلية لضمان التقليل من درجة التخلف الذي تعاني منه بالشكل الامثل, فهي تشترط في خططها ضرورة الايمان بها وبأهدافها التي وضعة من اجل تحقيقها وبضرورة التخلص من حالة التدهور الاجتماعي السائدة فيه, كما تحتاج هذه الدول الى الاعداد الجيد ومراعاة الموارد المتاحة , اضافة الى العوامل الثقافية ونمط القيم السائدة في المجتمعات والتي تشكل عاملا جوهريا في دعم خطط التطور الاجتماعي, ونتيجة لتلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتجسد في مشاكل التصنيع وقلة الموارد الطبيعية وانتشار الامية وسوء التعامل مع السياسات التنموية في اغلب المجالات ,اضافة الى التركيبة الاجتماعية المعقدة التي تناهض التغيير وتتمسك بالنمط التقليدي لتلك المجتمعات, ومن هذا المنطلق تركز هذه الورقة على عوامل التخلف الاجتماعي في الدول النامية وتاريخه وخصائصه ومؤشراته, وتتمثل اهمية الموضوع في كون التخلف الاجتماعي في الدول النامية ساهم بشكل رئيسي في فشل مشاريع التنمية الاجتماعية في هذه المجتمعات الامر الذي نجم عنه ازدياد حالة التخلف الاجتماعي, ولابد لهذه المجتمعات من اتخاذ كافة التدابير العلمية للتغلب عليها .

تهدف الورقة لإعطاء فكرة عن التخلف الاجتماعي في الدول النامية, كما تهدف- أيضا-

الى تسليط الضوء على مؤشرات التخلف الاجتماعي في تلك الدول , كذلك تحديد اهم خصائص التخلف الاجتماعي , وتسليط الضوء على العوامل الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية والبيئية التي تزيد من حالة التخلف في الدول النامية , بالإضافة الى التعريف بأثار تلك العوامل ومحاولة تجاوزها, ومحاولة التوصل لبعض المقترحات التي من شانها خفض مستويات التراجع الاجتماعي بأفضل صورة ممكنة, وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المادة العلمية وترتيبها بشكل علمي على حسب تفاصيل الموضوع , وقد تم تقسيم البحث الى المقدمة التي تضمنت منهجية البحث واهدافه , ومن ثم متن البحث الذي تناول عناصر الموضوع, واخيرا النتائج والتوصيات و قائمة المراجع التي تم الاستعانة بها.

مفهوم التخلف الاجتماعي (**social retardation**) :

هو عملية اجتماعية تاريخية كلية متعددة الابعاد اوجدتها و كرستها قوى متنوعة خارجية وداخلية ونمت في اطارها خصائص وسمات تشير الى اختلاف مكونات المجتمعات المتخلفة التي وصلت لمرحلة عميقة من التراجع والتدهور الفكري والثقافي والمعيشي في شتى المجالات. (شلبي .ص **18-19**) .

كما عرفه كوزيتس بانه: عدم الاستفادة من القدرة الانتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة . (شلبي .ص **18-19**).

ومما سبق عرضه من تعريفات للتخلف الاجتماعي يتبين لنا جليا انه حالة تراجع وتدهور في النسق الاجتماعي الذي ينطوي على مختلف الانظمة الاجتماعية الفاعلة في المجتمع مما يترتب عنه سلسلة من الازمات في المجتمع , تترجم في صورة مشاكل صحية وتدهور الخدمات

الطبية وانتشار الفقر , وانخفاض مستوى الدخل , وانتشار الامراض .

مؤشرات التخلف الاجتماعي **social retardation cursors**) :

للتخلف الاجتماعي عدة مؤشرات تعتبر بمثابة دلائل واضحة وصريحة على تجسد حالة التدهور الاجتماعي في المجتمعات النامية وسوف نستعرضها في الاتي :

1- مؤشرات احادية:

ا- التخلف وموقف الحكومة من تلقي المعونات الخارجية لسد احتياجاتها واحتياجات افرادها من الغذاء والمواد الصحية واساسيات الحياة .

ب- التخلف ومستوى دخل الفرد والذي يعتبر مؤشر واضح على مدى النمو الاقتصادي للدولة الذي حققته وانعكاسه على مستوى المعيشة .

ج- التخلف وعجز الدولة عن اشباع احتياجات الافراد الاجتماعية والمادية وانتشار الامراض والمجاعة فيها .

د- النمو السكاني المفرط والغير مبرمج والذي لا يتناسب مع الامكانيات المتاحة وظروف الدولة الاقتصادية.

2- مؤشرات جمعية :

وتتمثل في انخفاض مستوى الدخل وراس المال الفردي , بالإضافة لعدم الاهتمام بالبحث العلمي والفني , وتخلف تقنيات الزراعة والصناعة الانتاجية كذلك الاعتماد على طرق الانتاج البدائية والإصرار عليها ,سيادة النشاط الزراعي وجمود الاقتصاد وعدم تطويره وقصور التعامل النقدي , ارتفاع معدل الوفيات وانتشار الامية . (نامق .ص **89**).

3- مؤشرات سكانية :

وتتمثل في كم المشكلات السكانية الناجمة من تضخم الكتلة البشرية في مناطق التركز السكاني وخاصة في المدن والذي يترتب عنه سلسلة متشابكة ومعقدة من الازمات , التي تترجم في صورة امراض عضوية واجتماعية

و ظ هور ا لعشـــوا ئيـات الشـعبية التي تعتبر اهم عوامل انتشـار الجريمة والامراض المعدية , كما تؤذي هذه العشـــوائيات البيـ ئة وتز يد تلوث ها م ما يز يد در جات التخلف الاجتماعي . (الفائدي .**2004**. ص **198-199**) .

ونستخلص مما سبق ان التخلف الاجتماعي يحـدث نتيجـة تجمع مجموعـة من العنـاصـــر الاساسية التي تمثل تواجده في مجتمع معين , وهذه العناصر تتمثل في نقص الموارد الطبيعية المتاحة و ازدياد نســبة الفقر والامية , وتفشــي الجريمة وانتشـــار العمران العشـــوائي , وتدهور المستوى الصحي والمعيشي للأفراد .

خصـــائـص الـتـخـلـف الاجـتـمـاعـي (**social retardation characteristics**) :

ا- الانخفاض النســبي في مســتوى الانتاجية الاقتصــادية حيث تتســم الدول النامية بضــالة انتاجها في مختلف الصناعات.

ب- وجود معاناة وصـعوبات في الانتفاع الفعال والـكا مل بالقوة البشـــر ية الـعام لة بفـعل قـ لة العناصر المدربة وانتشار البطالة .

ج- الاعتـماد الكلي على النشـــاط الزراعي في الانتـاج القومي والـذي يغلـب عليـه الطـابع التقليدي المحدود.

د- التبعية الاقتـصادية المبا شرة للدول الاجنبية التي تتحكم في موارد الدول النامية وفي انماط اقتصادها المختلفة.

و- ازدياد كمية الواردات بشـكل كبير في مختلف الاحتياجات وانخفاض كبير في كمية الصـادرات وتـركـزهـا في مـجـال الـنـفـط فـقـط . (عبدالعزيز.**1991** .ص **30-32**).

ومما سبق يتضح لنا ان التبعية الاقتصادية لـلدول الغربـية كان من ابرز عوا مل التخلف في هذه البلدان والذي بلور حالة التدهور الاقتصــادي وتراجع مســتو يات الان تاج و بال تالي انخ فاض مســتويات الانتاج , وتدني مســتوى الدخل للفرد

والمجتمع وتفاقم المشكلات الاجتماعية في كل مؤسسات وقطاعات الدولة .

مفهوم الدول النامية **developing country concept)**:

هي عبارة عن جزء من أجزاء المدينة، مزدحم بالسكان الفقراء، وانخفاض مستوى النمط العمراني و نوعية المساكن و تسودها ثقافة فردية ذات معايير أخلاقية و قيم نابعة من وضعها الاجتماعي و الاقتصادي والصحي والتعليمي المنخفض، والعادات والتقاليد السيئة و الضارة بالمجتمع (عزوز .**2006**ص **101-103**).

كما عرفها بيرجل بانها :

فقد عرف المنطقة المتخلفة بأنها أماكن تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس و المعايير الإسكانية السائدة في المجتمع و المنطقة المتخلفة التي تعرض سكانها للسلوك الإنحرافي . (عزوز .**2006**ص **101-103**).

واستنادا على ما سبق سرده من تعريفات يتضح لنا إن المجتمعات المتخلفة ، تتميز بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعها ، إذ يتميز بارتفاع نسبة البطالة و نسبة الأمية في هذه المناطق، فيؤدي إلى انتشار الجرائم و المخالفات، و أما من لمسكن فإنه لا يلبي أي وظيفة من وظائف المسكن الصحي وبذلك ينتشر التلوث بدرجات مرتفعة ، و هذا ينعكس سلبا على السكان و حالتهم الصحية والنفسية إن الحي المتخلف هو نتاج معقد لعدة عوامل متشابكة شأنه في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى و لكن من المؤكد أن الفقر وانخفاض مستوى الدخل يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذا الحي من مشكلات اجتماعية خطيرة وتبين الدراسات التي أجريت وخاصة في البلدان النامية ، أن هناك العديد من الأحياء السكنية الجيدة تحولت إلى

أحياء متخلفة ، إما بسبب الازدحام و الإهمال ، أو انتقال فئة ذات مستوى اجتماعي و ثقافي أدنى للسكن فيها ، فتصبح هذه الإحياء لا تتوفر على الشروط الصحية الاجتماعية و البيئية الملائمة للسكان .

خصائص الدول المتخلفة (**developing country characteristics**) :

إن انتشار ظاهرة التحضر السريع و كذلك سوء التخطيط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، أدى إلى ظهور أزمة أو مشكلة كبرى في كل الانظمة الاجتماعية لا سيما مجال الإسكان ، فانتشرت بذلك ظاهرة الإسكان الحضري المتخلف على مستوى ضواحي المناطق الحضرية الكبرى وما يتعلق بها من خصائص سلوكية وثقافية متخلفة ، وتجسد هذا في شكل أكواخ من طين وأكشاك من صفيح تفتقر إلى أبسط ضروريات الحياة واولوياتها ، فتصبح هذه المناطق عرضة للكثير من المشاكل الصحية كالأمراض والأوبئة نتيجة تزاحمها و ضيق مساكنها و افتقارها للخدمات الصحية و شروط النظافة والحياة اللائقة لحياة الانسان تعتبر المنطقة المتخلفة من أهم المشكلات الملازمة للمدن ، كما أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمشاكل الاجتماعية ، التي تسبب قلقا و إزعاجا للحياة الانسانية فيها ، فقد جاءت العديد من التعاريف من قبل العديد من الباحثين و العلماء قصد معرفة واقع هذه الأحياء الفقيرة و تعريفها وتبيان خصائصها وسوف نقوم بعرض تلك الخصائص كالاتي:

1- الأحوال السكنية :

حيث اهتم الباحثون اهتماما متزايدا بالأحوال السكنية في المجتمعات المتخلفة ، التي تتميز بازدحام السكان ، وذات طابع عمراني قديم ومهمل لم يمسه الترميم ولا الصيانة من فترات زمنية قديمة , ومنه فإن الإسكان في هذه المناطق ، يتسم بالرداءة وعدم توفير الإنارة والتهوية في المسكن مع ذكر المشاكل الاجتماعية التي تعكس مستوى المعاناة

الشديدة في نقص معالم الحياة العصرية والتجهيزات الجماعية التي توحي بصفة عامة بالفقر و البؤس الاجتماعي من الصحة والعلم خاصة، فهذه المساكن .

2- الازدحام السكاني :

إن الدول المتخلفة ، مناطق مهملة مزدحمة بالأبنية المكتظة بدورها بالسكان والشيء الذي يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة ويخلق سلسلة معقدة ومتشابكة من الازمات الاجتماعية ، منها شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة وضيق البيت الواحد الذي تسكنه الطبقة الفقيرة والتي غالبا ما تتميز بكثرة الانجاب والكثافة العالية في عدد أفرادها فتصبح بذلك في حاجة ماسة إلى بيوت رخيصة قد لا تصلح للسكن والتي تكون بطبيعة الحال في مناطق فقيرة تكثر بها الجريمة والامراض والثقافة المتخلفة . (عزوز .**2006**.ص **104-105**).

3- كثرة تغيير محل السكن :

إن أغلبية السكان الذين يعيشون في هذه المناطق يتصفون بالحرية، حيث أنهم في حرك مستمرة و تنقل من محل سكناهم إلى مناطق أخرى و ذلك بنسبة أكثر من اللذين يعيشون في مناطق حضرية متطورة, وقد يرجع ذلك لكونهم لا يملكون منزلا خاصا بهم ويسعون خلف الاسعار الرخيصة للإيجار الشهري , واحيانا اخرى نراهم يبحثون خلف فرص عمل افضل حتى يتسنى لهم تحسين احوالهم الاجتماعية .

4- نقص المرافق و الخدمات :

إن هذه الدول والمناطق المتخلفة تتميز بالنقص الكبير إذ لم نقل انعدام المرافق والخدمات الاجتماعية وتدهورها وفقرها الشديد وكذلك تتسم في صعوبة الحصول عليها وقد يتطلب الانتفاع بها الوقوف في طوابير تمتد لساعات طويلة ومضنية نتيجة شحها وقلة تنظيمها من قبل مؤسسات الدولة والتسهيلات الضرورية نذكر منها: المؤسسات الإدارية والتعليمية والصحية والترفيهية وحتى الدينية،

ويكون النقص أيضا في البنية الأساسية للشوارع كصيانة الأرضية وكذلك شبكة المياه و اصرف الصحي والكهرباء والغاز. (عزوز .2006.ص 106-107).

5- تدهور الصحة العامة و تفشي الأمراض :

إن الخ صائص التي ذكرت سابقا لتلك الدول المتخلفة تبين أن المستوى الصحي في هذه المناطق منخفض جدا، فهي تصبح بذلك ارض خ صبة وافرادها عر ضة لانت شار الأمراض الخطيرة والقاتلة وبالتالي ارتفاع معدل الوفيات و هذا راجع إلى أن معظم سكانها يتعرضون للجراثيم مباشرة نتيجة انتشار القمامة والأوساخ و انعدام النظافة وقلة وجود نظام صحي ورعاية صحية متطورة .

6- تدهور الحالة المعيشية و انخفاض الدخل :

يعتبر الكثير من الباحثين الفقر كمؤشر لانتشار المناطق المتخلفة باعتبار أن سكان هذه المناطق يعانون سوء وانخفاض الدخل في مستوى الدخل ، مما يؤدي هذا إلى تدهور الحالة المعيشية للأفراد ، دون أن ننسى تفشي الجريمة والسلوك المنحرف التي تجد في المناطة الفقيرة بيئة خصبة لكل انواع السلوك الاجرامي وخصائص أخرى تبين لنا أن هذه المناطق المتخلفة عبارة عن أماكن مساعدة لتوليد و انتشار الأمراض النفسية والصحية والاجتماعية التي تؤثر على الفرد و الأسرة والمجتمع. (عزوز .2006.ص 108-109).

7- ضعف التطوير الحضري :

يعتبر م شكل الإ سكان الح ضري من سمات العصر الحديث بشكل عام والعالم المتخلف بشكل خاص ، نظرا للتطور الهائل في الصناعة والتقدم التكنولوجي والذي أصبح من سمات ا لمدن الكبرى الحديثة التي تتصف بالكثافة العالية والتزاحم والتلوث ونقص الخدمات والمناطق المفتوحة وازدياد انتشار رقعة المناطق الحضرية المتخلفة فأصبحت معظم دول العالم و خاصة الدول النامية تعمل جاهدة

للحد من مشكلة الإسكان الحضري ، التي أصبحت تؤثر سلبا على خطط التنمية الاجتماعية في البلاد (ليليا .**2009**.ص **61-65**).

بناءا على هذا العرض يتبين لنا ان حالة التهور الاجتماعي التي تنتج من تفاقم التخلف الاجتماعي تؤدي الى خلق حالة معيشية متدنية تمس كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية في المجتمع , وتمثل حالة الفوضى السكانية وتهور مستوى المعيشة اهم خصائصه التي يترتب عنها مشكلات صحية واجتماعية .

عوامل التخلف الاجتماعي في الدول النامية **social retardation factors** :

تجسد حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي وضعية متدنية من مستويات المعيشة التي تزيد من معاناة الافراد في تلك الدول المتخلفة والتي غالبا ما تكون نتيجة مجموعة من العوامل المجتمعة التي ساهمت في بلورة هذه الوضعية وسوف نستعرضها في الاتي :

ا- الاستعمار :

حيث شكل الاستعمار والتبعية للدول الاستعمارية عاملا حاسما في تجسيد حالة التخلف خاصة فيما يتعلق بالأنظمة السياسية والشكل العام لتلك الدول وتمرير افكاره وثقافته ومعتقداته لهذه الدول مما ولد فكرا ومنهجها هجينا غير متسق ومتوازن مع البناء الاجتماعي , كما ساهم الاستعمار في استنزاف خيرات هذه الدول بالتعاون مع اصحاب المصالح الشخصية لتنفيذ مخططاته التي زادت الوضع سوءا .

ب- العامل السياسي:

فالسلطة السياسية تمثل العنصر الاول المسؤول عن توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لتقدم الدول فهو المتحكم بعجلة الانتاج فيها , كما انه المسؤول عن استثمار وادارة ايرادات وموارد الدولة , فقد لعب

العامل السياسي دورا مهما في افراز حالة التدهور الاجتماعي والمعيشي في تلك الدول . (قنوص .**1994**.ص **201- 204**)

ج- العامل الاقتصادي:

فقد ادى تدهور الوضع الاقتصادي ومستوى النمو المادي الى فقدان التوازن واختلاله بين الموارد المتاحة والقوى البشرية , بالإضافة الى استراتيجية الاستنزاف الاقتصادي التي كانت تتبعها الدول الاستعمارية حينما كانت تحتل تلك الدول و دورها في ازدياد حالة تدني مستويات المعيشة فيها , الامر الذي كان له الاثر البالغ في اتساع رقعة التخلف .

د- العامل التكنلوجي:

فتخلف التكنولوجيا وانعدامها في الدول النامية كان من اهم اسباب تخلفها فهي تفتقر للتقنية في شتى مجالات الحياة وفي مؤسساتها ,الامر الذي ترتب عليه سوء الخدمات العامة وخلق نوع من الهوة الثقافية بين التكنلوجيا والقيم المرتبطة بها وبين الثقافة المحلية السائدة في المجتمع النامي . (قنوص .**1994**.ص **205- 209**).

و- المناخ الحار وضالة الموارد الطبيعية:

حيث يرى فريق من العلماء ان مناخ الدول المتخلفة له دور بارز في افراز حالة التراجع الثقافي والاجتماعي , حيث نرى ان البلدان المتخلفة تحتل الجزء الحار من الكرة الارضية والذي بدوره انعكس عليها وخلق منها شعوبا متخلفة , بفعل سوء الاحوال الجوية و ندرة الامطار في بعض مناطقها , على عكس الدول التي حققت مستويات عليا من التقدم الاجتماعي والتي تمثل المناخ المعتدل والبارد .

ه- عدم ملائمة المناخ الاجتماعي التقليدي للتقدم:

حيث شكلت القيم المحلية والثقافة السائدة عائقا كبيرا في طريق التنمية والتقدم

الاجتماعي لهذه المجتمعات , فهي مجتمعات تحبذ الاستقرار الثقافي ولا تؤمن بالتغيير المفاجئ وتتمسك بالقيم والعادات الاجتماعية القديمة وتتميز ببطيء عملية التغيير, مما يخلق منها مناخ منافي لفحوى التنمية والتقدم الاجتماعي الهادف الى تحسين الاحوال المعيشية والاجتماعية وبث نسيج ثقافي جديد في تلك المجتمعات . (عبدالرحمن.2007.ص328).

الحلقات المفرغة وحوافز التقدم :

وهي تلك العوائق التي منعت عجلة التنمية من الدوران بشكلها الفعال وقد اجتمعت واتخذت سلسلة من الحلقات او الدوائر التي تختلط فيها الاسباب مع النتائج في حالة التخلف الاجتماعي وهي تنطلق من الركود الاقتصادي وانخفاض الاستثمار وضعف المقدرة على الادخار , وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل وهكذا تتعقد هذه الحلقات المفرغة .

م- الارتباط التجاري غير المتكافئ :

فعملية التبادل التجاري التي تتم وفق المعايير الاقتصادية للدول غير متكافئة ويترب عليها اتساع هوة التخلف الاجتماعي لهذه الدول النامية التي تعاني الامرين من المشاكل الاقتصادية، فعملية التبادل التجاري جسدت فكرة الاعتماد على التوريد فقط واهملت تطوير صناعات محلية ذات جودة, مما عقد عملية الانتاج فيها واقتصارها على توريد النفط فقط . (عبدالرحمن.2007.ص329).

استنادا على ما سبق عرضه من عوامل التخلف الاجتماعي يمكننا ان نستخلص بان حالة التخلف هي حدوث عجز متكامل في الخدمات والبرامج المنظمة والمدروسة التي تضعها اجهزة المجتمع لكي تلبي احتياجات الافراد وتساعدهم في التغلب على المشاكل والعقبات التي تقف دون تكيفهم الاجتماعي, وتحقق لهم درجات مناسبة من الاستقرار الاجتماعي للوصول لأقصى درجات الرفاهية الاجتماعية

وتشـــمل هذه الخدمات والبرامج تحسين جميع مجالات الحياة, كالصحة, الاســـكان, الضـــمان الاجتماع, القانون, والتعليم فهي تســـعى لتحقيق التكـامـل في برامجهـا وخدماتها وتعمل العوامل الاقتصـــادية والدول العظمى على ازديـاد الفجوة بينهـا وبين هـذه الدول بفعل سيطرتها على السوق الاقتصادية واستنزاف مواردها .

المعوقات الاجتماعية في الدول النامية التي تزيد حالة التخلف الاجتماعي:

1- معوقات اجتماعية:

هي تلك الصـــعوبات التي تتجســـد في اشـــكال العلاقات الاجتماعية والقيم الاجتماعية الســـائدة في المجتمع والتي لها الاثر البارز في تقبل او رفض كل الامور الموجودة في المجتمع , وغالبا ما تشـــكل حجر عثرة امام برامج وخطط التنمية , ومن ابرزها القبيلة والعلاقات القرابية وتتلخص المعوقـات الاجتمـاعيـة في النقـاط الاتية :

ا- السلبية والتواكلية :

تمثـل نقطـة غـايـة في الاهميـة فهي تحبط المحـاولات الحثيثـة لتحقيق الاهـداف المرغوبة , فهي تعبر عن عدم الايمان ببرامج التنمية وضـــرورتها للمجتمع الشـــي الذي يولد الاعتماد على عناصـــر من حارج المجتمع تتولى مهمه الاشراف والمساهمة في عمليات التنمية .

ب- المصالح الخاصة والاهداف الشخصية :

قد تتعارض التنمية مع مصـــالح بعض الاشـــخاص او الجماعات مما ينتج عنه مقاومة شـــديدة من تلك الجماعات التي ترفض بشـــدة التغيرات الجديدة , وقد ينتج عنها ايقاف برامج التنمية خاصـة اذا الاشـخاص ذو نفوذ اجتماعي في المجتمع .

ج- انتشار الامية والجهل :

ان ازديـاد نسـبـة الجهل وتفشـي الامية في المجتمع يعتبر من أكبر العوائق الاجتماعيـة التي تحبط عمليـات التنمية وتقلل من نسبة نجاحها , فدعم عملية التنميـة يتطلـب تظـافر جهود المواطنين مع الجهات المسـؤولة لتحقيق الهدف المنشـود , وذلك يتطلب الايمان بجدوى التنمية وضـرورتها لـلأفـراد المـجـتـمـع .

(السنوسي.2006.ص104.103).

2- معوقات اقتصادية :

هي تلك المعوقات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصـادية والتي لها اثرها البالغ على نجاح البرامج التنموية اذا ما تم التقليل منها و حل المشـاكل المتعلقة بها فهي تشـكل عائق حقيقي في طريق الدول التي تحول الخروج من حالة التخلف المعيشـي , وتسعى لعملية النمو الاقتصادي الهادف والمبرمج وفق ما هو متاح من موارد اقتصادية وطبيعية وبشرية والتي تتلخص في الاتي :

ا- قصور الموارد المكملة للعمل البشري :

وتتمثـل في نقص راس المـال الممول لعمليات التنمية وهو يشـكل عائقا كبيرا للدول النامية التي تعاني من قلة الامكانيات المادية التي تسـهم في اعطاء دفعة قوية لخطط التنمية .

ب- نقص الموارد الطبيعية المتاحة وارتباطها بعدد السـكان فقد تتفاوت الموارد المتاحة مع القوة البشـرية المنتجة والتي يتطلبها حجم الموارد المتوفرة .

ج- انتشار البطالة :

تعتبر البطالـة من المعوقـات التنموية ذات الاثر البالغ على مشـاريع التطوير الاجتماعي فقلة الكوادر المدربة وانتشار عدد السكان الغير قـادرين على الانتـاج، يترتـب عنـه طاقـة اسـتهلاكية غير فاعلة في المجتمع.

(السنوسي.2006.ص108.107).

3- معوقات ثقافية:

هي تلك العناصر الثقافية التي ترتبط بطبيعة الدول الانامية وخصائصها والتي تأتي في مقدمتها التركيبة الاجتماعية، طبيعة الاسرة، القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع , لذلك لابد من ان تستوعب التنمية في برامجها القيم الثقافية للمجتمع , خاصة فيما يتعلق بجهل المخططين للتنمية لتلك العناصر الثقافية التي تتمسك بالنظم التقليدية وتتخوف من اشكال التغير والتحول ولو كان ايجابي . (السنوسي.**2006**.ص.**109**).

4- معوقات ديموغرافية :

ا- حجم السكان والتغير الحادث على هذا الحجم من زيادة او نقصان , واثاره على توزيع السكان القادرين على المساهمة في المشاريع الانتاجية .

ب- تركيب السكان وعدم توفر احصائيات وبيانات دقيقة عن افراد المجتمع والتعرف على خصائصهم النوعية , وتوزيعهم حسب المناطق المختلفة ونسبة القادرين منهم على الانتاج .

5- المعوقات الادارية:

ا- تخلف الأجهزة الادارية الموجودة بالمجتمع والبطيء الشديد في اصدار القرارات الحاسمة والفعالة.

ب- تعقد الاجراءات وتفشي الروتين ونقص الكفاءات ووضع غير المتخصصين في العديد من المناصب التي تتطلب الخبرة والاختصاص.

ج- صعوبة التنسيق بين الوحدات الادارية الجديدة والوحدات التقليدية التي تتعارض مع الوضعيات المعاصرة.

د- عدم تطوير التشريعات وتطوير القوانين وتسخيرها لدعم برامج وخطط التنمية لتحقيق أكبر قدر من أهدافها.

و- الاعتماد على وسائل عقيمة في العمل وتسيير العمليات التنموية , والمتمثلة في

الروتين الطويل والتمسك بالطرق التقليدية المعقدة في التنفيذ.

ه- عدم دعم وتحفيز العاملين وجعلهم يبذلون افضل ما لديهم من امكانات وخبرات مهنية مما يشعرهم بالملل والرتابة (السنوسي.**2006**.ص**116**).

كما حدد الدكتور المختار محمد ابراهيم اهم عناصر التخلف في الدول النامية في النقاط الاتية:

1- حالة التخلف الثقافي والفكري وكثرة الامية حاصة الادارة المسؤولة عن متابعة وتنفيذ البرامج التنموية .

2- سيادة المذهب النفعي وتجسده في مقومات السلوك لدى معظم افراد المجتمع وخاصة المسؤولين منهم والمشرفين على متابعة العملية التنموية برمتها بمختلف مستوياتهم الادارية القيادية.

3- التسيب واللامبالاة, وعدم الاكتراث للقوانين والضوابط التنظيمية السائدة بالمجتمع المحددة لمسؤولياتهم التنفيذية , وعدم مراعات مصالح الاخرين.

4- التمادي في ممارسة مظاهر الفساد والتسيب كافة دون وضع أي اعتبار لقيم المجتمع وعاداته وتقاليده واعرافه وقوانينه الوضعية.

5- قلة الوعي بضرورة الاعتماد على الذات في انجاز المشاريع واشباع الحاجات وهذا ناجم عن عقد النقص المنبثقة من ازمات نفسية لها ابعادها الثقافية والحضارية والاجتماعية بالإضافة لقلة الخبرات .

6- الاتكالية والتسيب عند انجاز المصلحة العامة والمحافظة عليها, والتقاعس عند اداء الواجب الوظيفي.

7- تدهور القيم الاجتماعية الاخلاقية والثقافية , فحركة التغير الاجتماعي التنموية على صعيد المجتمع خصوصا ان صاحبها تدهور في

الضـــوابـط الـقـيـمـيـة الاخلاقية الناجمة عن حدوث شـــرخ في نســـق القيم, فغلبت القيم الفردية ذات النزعة المادية على حســـاب القيم الجماعية ذات النزعة المعنوية التي تراجعت امام تزايد النزعات المادية للأفراد في ظل تميع الضـــوابط الاجتماعية والقانونية . ابراهيم.**2005**.ص**38**).

الشـروط الواجب توفرها في الدول النامية للخروج من حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتي من شـــانها تحقيق أكبر قدر ممكن من الارتقاء الاجتماعي والتي سوف نسردها كالاتي :

ا- وضـــوح الهدف الامر الذي يمكنها من ان تكون دائمة الحركة في اتجاه معين وهو اتجاه التنمية في كافة المجالات .

ب - وضوح تصور الاهداف التي يجب تحقيقها اذ لابد من في اطار هذا الهدف العام من وضـــع اهداف مرحلية لكل من خطط التنمية وان تكون هذه الاهداف ممكنة التحقيق من جهة وتؤدي الى الفاعلية في تحقيق الاهداف من جهة اخرى .

ج - التوازن وخاصـــة اثناء عملية تنفيذ برامج التنمية يتطلب قيامه نوع من الموازنة بين الدقة في تقسيم العمل وبين الاستجابة وتقوية الشـــعور بالمســـؤولية لدى العاملين لكي يكون الضبط ذاتيا بدلا من ان يكون اليا.

د- اختيار المجالات الافضـــل للتنمية في ضـــوء السياسة العامة للدولة الامر الذي يساعدها على تحقيق اهدافها من خلال وصولها الى عائد أكبر خلال فترة زمنية محددة او من خلال بناء القواعد الاساسية للاقتصاد او من خلال تشغيلها لليد العاملة بنسبة أكبر.

ه- مراعاة الدقة في اختيار المشـــروعات التي تنفذ في كل مجال الامر الذي يترتب عليه ضرورة القيام بالدراســـات اللازمة بما فيها من عناصـــر واقعية يمكن التثبت منها وعناصـــر تنبؤ يه تتوقف على العلم بحركة الحضـــارة العالمية

وافات التقدم العلمي والتكنولوجي ومسار التطور الاقتصادي ,اضافة الى ضرورة ادراكها بشكل سليم لحاجات الشعب واولويات هذه الحاجات لهم .

و- تأسيس التنمية على مبدا الاعتماد على النفس , وعلى الموارد الذاتية والعناصر البشرية الفعالة والتي تعتمد على ايمان المواطنين واقتناعهم بان التنمية ضرورية لمصلحتهم ,الامر الذي يتطلب منهم السعي للارتقاء بمستواهم العلمي والصحي والمعيشي كشرط اساسي لانخراطهم في تنفيذ برامج التنمية وتحقيقها .

(ابوالقاسم.**2005**.ص**99**).

من خلال هذا السرد يتبين ان الدول النامية تعاني على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالدرجة الاولى خاصة فيما يتعلق بدعم وتبني مشاريع التنمية ,والايمان بضرورة الاعداد للتنمية فهذه الدول يتسم افرادها ببطيء التغيير ولو كان ايجابي بالإضافة للتمسك بالعادات والتقاليد وسيطرة الثقافة التقليدية, كما انها تصطدم بالجهل والامية بين مجتمعاتها مما يجعل عملية المشاركة الايجابية غاية في التعقيد , كذلك ضعف البنية الاقتصادية وقلة الخبرة في مجال التصنيع وقلة التكنولوجيا لدى مؤسساتها يصعب عملياتها التنموية ,كما ان قلة مواردها الطبيعية تشكل عائقا كبيرا في طريقها نحو تحقيق اهدافها ,ولا تنسى عوامل الوساطة والمحسوبية في اختيار الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية مما يزيد من احباط خطط التنمية في تلك الدول التي تصارع من اجل تغيير حالة التخلف الاجتماعي الذي تعيش فيه من اجل مجاراة ركب التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

عرض النتائج :

من خلال العرض السابق لعوامل التخلف الاجتماعي في الدول النامية توصلت الورقة لمجموعة من النتائج تم ايجازها في الاتي :

1- التخلف الاجتماعي هو حالة من التدهور والتراجع في مستوى المعيشية لأفراد المجتمع يصحبها حالة من الفوضى الاجتماعية في المجتمع الناجمة من مشكلات اقتصادية وسكانية وصحية .

2- يرتبط التخلف الاجتماعي بمجموعة من العناصر الاساسية التي تعمل على بلورة هذه الحالة المتدنية من مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي والاجتماعي .

3- للتخلف الاجتماعي عدة اسباب تمس مجالات متعددة ترتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الامر الذي يفرز مستوى عالي من الازمات الاجتماعية .

4- الدول النامية هي تلك الدول التي تبحث عن تحسين مستويات المعيشة لأفرادها وتعتمد في ذلك على مواردها الطبيعية كأداة اساسية في تحقيق التغير المطلوب .

5- حققت الدول النامية مستويات بسيطة من النمو الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الصعوبات التي تواجهها برامج التنمية والتي يمثل التخلف الاجتماعي من اهم العوائق التي تعترض تلك الخطط والبرامج التنموية .

6- من اهم سمات التخلف الاجتماعي في الدول الا نام ية انتشار الج هل والام ية وبطئ التغيير والتمسك بالقيم السا ئدة المحل ية التي لا تتماشى مع مستويات المعيشة المعاصرة والتي غالبا ما تتعارض مع مستوى المعيشة في الدول النامية.

7- الاعتماد على التصدير وقلة الخبرة في مجالات التصنيع , ونقص الكوادر المدربة كانت من اهم العوامل الاقتصادية التي ساعدت في اتساع رق عة التخلف الاجت ماعي وبلورة حا لة تراجع الاقتصادي.

8- ساهمت قلة الموارد البيئية وكثافة حجم الا سكان في صعوبة تجاوز حالة التخلف واتـ ساع

الهوة مع الدول المتقدمة وخاصة في بعض الدول الافريقية.

9- ساهمت العوامل الادارية في دول العالم الثالث من تفاقم الوضع الاداري في كل مشاريع التنمية كالتسيب الاداري و ضعف التخطيط وقلة الخبرة في مجال المشاريع التنموية.

10- تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورا اساسيا في التأثير على وضعية الأفراد في المجتمع ودعم استجابتهم لبرامج التنمية المختلفة التي تعمل للتقليل من حالة التخلف الاجتماعي السائدة.

التوصيات:

أ- زيادة الاهتمام بمشاريع التنمية الاجتماعية بشكل كبير من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع التنموي وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للمجتمع للحد من تفاقم حالة التخلف الاجتماعي في الدول النامية.

ب- اقامة الندوات التوعوية للتعريف بأهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق رفاهية الفرد وخلق الوعي لدى افراد المجتمع بخطورة التخلف الاجتماعي.

ج- تعديل القوانين والتشريعات بما يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم هذه الايام لضمان اقصى مستوى من تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي وتحسين الاوضاع الاجتماعية للأفراد للخروج من حالة التراجع التي يعيشون فيه.

د- مواصلة عمليات التطوير الاجتماعي والاستمرار في تنفيذ برامج التنمية في كافة جوانب الحياة الاجتماعية فهي وحدها التي تقضي على التخلف الاجتماعي في مرحلة ناجحة من مراحلها التنموية.

ه- ضرورة اشراك الاهالي في عمليات التطور الاجتماعي والسير قدما لتحقيق التقدم الاجتماعي واقناعهم بأهميتها ولهم للحصول على حياة افضل بعيدا عن التخلف الاجتماعي.

و- دراسة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية قبل الشروع في تنفيذ خطط وبرامج التي تعمل على تحقيق تغيير حالة التخلف الاجتماعي للوقوف على كافة المعوقات ومحاولة ايجاد حلول لها.

ع- اجراء البحوث والدراسات في مجال التخلف والتنمية الاجتماعية وايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه برامجها في دول العالم الثالث.

ر- الاستعانة بالخبرات في الدول المتقدمة ومحاولة استضافتها بشكل دوري لتدريب العناصر الوطنية في مجال التطوير الاجتماعي التنمية الاجتماعية.

المراجع:

1 - المختار محمد ابراهيم. **2005**. التنمية والفساد الاداري. مجلة الدراسات الاجتماعية . السنة السادسة .ع**21** . طرابلس.

2- ثروت محمد شلبي .**1999** . التنمية الاجتماعية . جامعة بنها.

3- حفيظي ليليا. **2009**. المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري . جامعة قسنطينة. الجزائر .

4- صالحة محمد السنوسي. بعض المعوقات الاجتماعية للتنمية الادارية.**2006**. رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة قاريونس. كلية الآداب .

5- صبحي قنوص .**1994**. دراسات حضرية. ط**1** .الدار الدولية للنشر والتوزيع . القاهرة .

6- صلاح الدين نامق . **1968** . قضايا التخلف الاقتصادي . دار المعارف بمصر .

7- عبدالله محمد عبدالرحمن .**2007**. علم الاجتماع الصناعي .ط**2**. مطبعة البحيرة . الاسكندرية.

8- محجوب الفائدي.2004. علم الاجتماع الحضري . المكتب الوطني للبحث والتطوير. طرابلس.

9- محمد عبد العزيز .1991 . التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الاسكندرية .

10- محمد شفيق .1996. التنمية الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث . الاسكندرية .

11- محمد عزوز . 2006. مشكلات الاسكان الحضري .جامعة قسنطينة . الجزائر .

12- هناء عبد المعتمد عبدالله ابو القاسم .2005. الاستيطان السكاني وانعكاساته .رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة قاريونس .كلية الآداب .

آلية تحقيق السلم المجتمعي اللازم للتنمية المستدامة

د. أحمد صالح علي بأفضل
رئيس مركز البحوث ودراسات التنمية جامعة القرآن والعلوم الإسلامية: اليمن

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة كيفية تحقيق السلم المجتمعي اللازم للتنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهدفت الدراسة الى إيجاد إجراءات واضحة تُمكن مريد السلم المجتمعي من السير في طريق تحقيقه سواء كان فرداً، أم جماعة مجتمعية أم طائفة، أم دولة، وقد توصلت الدراسة الى نتائج منها: لا مجال لتنمية مستدامة بغير سلم مجتمعي، ضرورة وجود آلية تجتمع فيها مجموعة عوامل ـــ آليات ـــ تحقق عددا من العناصر ـــ وسائل ـــ وتلك المطلوبة للوصول الى سلم مجتمعي يُسهم في تنمية مستدامة. السلم المجتمعي سهل ويسير متى ما سلكنا نحوه بمثل هذه الأضواء التي وردت في الدراسة. يتطلب تحقق السلم المجتمعي أن تتضافر الجهود الحكومية، والمؤسساتية، والفردية. يستلزم السلم المجتمعي وقاية قَبْلية، ومتابعة لمؤشر انضباطه، ومعالجة سريعة عند حدوث ما لا يحمد، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها: على قيادات المجتمع، والدولة السعي الجاد نحو السلم المجتمعي. يوصي الباحث بنشر ثقافة السلم المجتمعي بين أوساط المجتمع عامة، والطوائف والجماعات المجتمعية خاصة. ويوصي الباحث ارتياد هذا الموضوع وبحثه بشكل معمق، واستخلاص الإجراءات الكفيلة باستدامة السلم المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: آلية، السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة.

1. آلية:

الآلِيَّة: مصدر صناعي، ويرجع الى مادة آلة وهي: الأداة (الجوهري، **1987**، **6/ 2265**) أي ما يؤدى بها الشيء بمعنى أنها وسيلة المرء في فعل الأشياء، غير أن وكلمة الآلية المأخوذة من الآلة لفظ يدل على معنى أعمق للآلة وصفاتها المتعددة؛ ومنها ـــ هنا ـــ أن الآلية تفيد حركية الآلة.

2. السلم المجتمعي:

السلم في اللغة العافية وعدم وجود شر، ولا تعدٍّ ولا إثم، ومنه المسالمة وعدم الحرب(ابن منظور، **1993**، **12/ 289**).

وأما السلم المجتمعي فهناك تعريفات عدة، ومنها كونه حالة الوئام بين الطوائف والفئات مع بعضهم البعض داخل المجتمع الواحد (القيسي، **2017**، ص **4**).

فيدخل في مفهومه سيرورة الوئام والتناغم والتفهم والتعايش في علاقات بين الفئات والمجموعات والطوائف فيما بينها في المجتمع الواحد.

ويختلف مفهوم السلم المجتمعي عن السلم الاجتماعي حيث إن السلم الاجتماعي

هو: (وجود حالة السلام والوئام الانساني داخل بيئة المجتمع المعاش) (عباس، **2018**، السلم الاجتماعي مفهومه ومقوماته.) http://www.4may.net/art/287

سواء في الأسرة أو في علاقات المجتمع

بينما السلم المجتمعي سيرورة طوائف المجتمع ومجموعاته في وئام ومودة وتفهم وتناغم وتعايش إيجابي.

فلا يدخل في مفهومنا هنا للسلم المجتمعي شعور كينونة الفرد في أمان من الجرائم الفردية أو الاعتداء بين الأفراد فيما لم يكن عاما في المجتمع، أو حالة الأسرة بل نقصد الجماعات المجتمعية في العلاقات التي تنشأ عنها مما يؤثر على حالة السلم.

والجماعات المجتمعية هي ما يطلق عليها العرقيات والإثنيات ـو الطوائف.

ومما عرفت به المجموعة العرقية كونها (تتألف .. من أعداد كبيرة من البشر، تجمع بينهم الخلفية الثقافية نفسها. وقد تُوحِّد بين أفراد هذه المجموعة، اللغة

الواحدة، والدين الواحد، أو لأنهم ينحدرون من أصل واحد، أو كل هذه الخصائص مجتمعة) (الموسوعة العربية العالمية، **1996**، **341/3**).

فالجماعة العرقية إذن هي (أية جماعة تتحدد هويتها على أساس اشتراك أبنائها في صفة موروثة معينة مثل الدين أو السلالة أو الثقافة أو اللغة) (ديلويي، **2008**، ص **55**).

ونقصد ـــ هنا ـــ بالجماعة ما يشمل: الطوائف الدينية، والأديان، والقبائل، والطبقات الاجتماعية، والجماعات السلالية، والأقليات، والجماعات الثقافية، ونحوها.

3. التنمية المستدامة:

من أشهر تعريفات التنمية المستدامة كونها (التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها) (الغامدي. التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة ص **189**) http://iefpedia.com/arab/?p=202.

وأصبح استعمال المصطلح في الوصول لأقصى ممكنات الصلاح واستمرارية ذلك.

ومن تعريفاتها بهذا الاتجاه كون التنمية المستدامة: (استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التى تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل) (مفهوم التنمية المستدامة بموقع بيئتي التوعوي) _ http://tenteaea.com/400U.

فالتنمية المستدامة عملية ترمي الى الوصول للرفاهية المستمرة، في كل مناحي الحياة، وتركز على المجال الاجتماعي، والاقتصادي، والاجتماعي.

فطر الله تعالى الخليقة على التموضع في مجموعات قبلية وعرقية وقومية مختلفة، ومن الطبيعي وجود تباين في الأهداف والرؤى والمعيشة، ومع وحدة المكان والحالة والموارد ينشأ التنافس والسعي لتلبية المتطلبات المعنوية أو المادية وقد تندر ولو في الأذهان مما قد يكدر الطمأنينة والوئام المجتمعي، وهو ما ينتشر يا للأسف في كثير من بقاع عالمنا الإسلامي، ومن ثم كان حري بيان ما يسهم في وجود التفاعل الإيجابي بين هذه المجموعات أو الإثنيات العرقية أو الدينية أو الطبقية، وذلكم ما نسميه بالسلم المجتمعي.

فكانت هذه الدراسة.

موضوع البحث:

دراسة تبحث في كيفية تحقيق السلم المجتمعي اللازم الى التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

1) عدم شيوع ثقافة السلم في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عموما.

2) غياب السلم المجتمعي في عدد من بلداننا الإسلامية.

3) تأثر التنمية المستدامة للبلدان من وضعية السلم المجتمعي سلباً وإيجاباً.

4) قلة الدراسات الإجرائية في هذا الموضوع الحيوي فيما نعلم.

هدف البحث:

1) تحديد معالم واضحة لسير مريد تحقيق السلم المجتمعي.

2) كتابة ورقة علمية تتضمن كيفية الوصول الى سلم مجتمعي يُسهم في التنمية.

3) فتح موضوع السلم المجتمعي ليتناول من قبل الباحثين والقيادات المجتمعية والرسمية.

حدود البحث:

1) السلم المجتمعي.
2) العلوم الشرعية.
3) ما يتناول في علم الاجتماع وغيرها من العلوم الإنسانية مما له تعلق بالدراسة.

الدراسات السابقة: منها:

1) دراسة القيسي (2017)، بعنوان "السلم المُجتمعي : المقومات وأليات الحماية ـ محافظة نينوي أنموذجاً ."
وهي دراسة جادة رصينة، ويتميز بحثي عنها في كون بحثي إجرائي في الأساس مع تركيزها على حالة معينة ـ محافظة نينوى ـ

2) دراسة معارز (2017)، بعنوان "السِّلْم المجتمعي بين الوحدة والتعدّد –النص القرآني مدخلا".
وقد نحت الدراسة منحى التأصيل والتنظير العام، وجعلت القرآن الكريم محورَ دراستها.

منهج البحث:

البحث الوصف التحليلي: حيث يوصف حالة السلم وما تتطلبه ويحلل تلك الحالة ثم اقتراح الملائم.

المبحث التمهيدي:

ونتناول فيه ضرورة السلم المجتمعي للتنمية المستدامة، وثانياً: معالم الحالة المطلوبة للسلم الاجتماعي اللازم للتنمية المستدامة.

أولاً: ضرورة السلم المجتمعي للتنمية المستدامة:

تنمو المجتمعات وتزدهر إذا عاشت في طمأنينة وأمان واستقرار، فالسلم المجتمعي ضرورة ملحة من مستلزمات التنمية المستدامة ..

ذلك أن العاملين الذين يقومون بالتنمية لا يمكنهم السير الناجع مع وجود قلق وعدم طمأنينة في مجتمعهم.

وقد جعل الرسول صلى الله عليه وسلم أول المتطلبات البشرية حين قال: (من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا) (الترمذي، 1998م، 4/ 574) بل أثر الخلل في السلم المجتمعي على الفرد وحركته وإنتاجيته أبلغ من أثر العدوان الخارجي نفسه لأن الداخلي لصيق به ومستدام في معيشته.

هذا على المستوى الفردي ...

وبالمقابل فعلى المستوى العام لا يتحرك رأس المال نحو مواضع تنمية المجتمع من غير أن يطمئن على سيرورة المجتمع نفسه ...

وحتى فيما يتعلق بحاجة التنمية المستدامة الى حمايتها من أثر الخارج السلبي، فالتأثير الخارجي يزداد ويتكثف عندما يلمح أي خلل في السلم المجتمعي.

ومن ثم كان السلم المجتمعي واجب شرعيا بما يتضمنه من الضروريات المجتمعية، وبما يحققه من الحاجيات البشرية (همداني، ص 304).

وللأسف رغم الأثر الاجتماعية على التنمية الشاملة بل والاقتصادية بالأخص فإنه (لم تحظ العوامل الاجتماعية بالاهتمام الكافي من جانب الباحثين في اقتصاديات التنمية، مع أن هذه العوامل في اعتقادنا لا تقل أهمية عن أي من العوامل الأخرى المادية أو السياسية أو البشرية بل كثيرا ما تفوقها في الأهمية) (عويس، 1972، ص 13، عنه: دنيا: 1979، ص 117ـ118).

وبالمجمل لا قيام حقيقيا للتنمية المستدامة بغير سلم مجتمعي مستمر وصلب

وأصدق شاهد على ذلك ماليزيا حيث تم التعامل بحكمة ونظرة متوازنة مع العرقيات والأقليات والطوائف والأديان (إسماعيل، **2014**، ص **210**).

ثانياً: في معالم السلم الاجتماعي اللازم للتنمية المستدامة:

تعني التنمية المستدامة حالة الرقي المضطرد في التصاعد والزيادة، مع ارتفاع مؤشر بقاء ذلك الرقي فترة أطول، ولا يمكن وجوده بغير توفر عناصر متعددة، ومنها ما يندرج تحت ظاهرة السلم المجتمعي؛ فلنبينها كمعالم موضحة في تحديد السلم المجتمعي الموصل الى التنمية المستدامة؛ وذلك في العناصر الآتية:

أولاً: وجود تناغم في العيش بين الجماعات والفئات والطوائف والأديان داخل المجتمع.

يقول العقاد (فالتعدد في الأمم وسيلة التعارف والتعاون، وليس بوسيلة للادعاء، والتنابذ، والتعصب للأجناس والتعالي بالعصبيات.) (العقاد، **2013**، ص **38**).

(والخيل إذا تَسالَمَتْ تَسايَرَتْ لا يَهيج بعضُها بعض) (ابن منظور، **1993**، **12/ 293**).

ولا مجال لإعمار الوطن على حقيقته بغير هذه المشاركة المجتمعة (ابن خلدون، بدون تاريخ، **27/1**).

ويتعلق بذلك منع التعصب لفئته فمن قواعد بناء المجتمع في الإسلام منع العصبيات بكل أنواعها أو شكلها أو سببها عرقية أو طائفية أو حزبية (الصرمي، **2010**، ص**249**).

ومن ثَم فأول ما نصبو إليه لرؤية السلم المجتمعي وجود ذلك التناغم، ومن متعلقات ذلك وجود عدد من المعالم المكملة نوردها كالآتي:

ثانياً: كينونة كل جماعة مجتمعية من الفئات والإثنيات والطوائف والأديان في إطار إيجابي منضبط؛ فيه:

- قيادة حكيمة رشيدة.
- نظام واضح للعلاقة فيها، والتزام للجماهير بما يذهب إليه زعماؤهم.

ثالثاً: حصول كل جماعة وطائفة على حقوقها، وتبوؤها المكانة المجتمعية اللائقة بها.

رابعاً: شعور كل جماعة بحصولها على حقوقها والرضا بوضعيتها المجتمعية.

خامساً: أداء كل جماعة لأدوارها المنوطة بها، وتنفيذ واجباتها الطبيعية.

سادساً: انضباط كل الجماعات والفئات والطوائف المتنوعة في النظام العام الساري في البلد، ومتانة انتمائها الوطني.

فهذه معالم ستة تُمثل الحالة المثالية التي نسعى لتحقيقها في المجتمع، وعندها نصل الى السلم المجتمعي المنشود.

ولتحقيق هذه الصورة الناصعة، نورد مبحثين؛ أولهما في الوسائل، وثانيهما في آلية تحقيق تلك الوسائل.

المبحث الأول: وسائل الوصول الى تحقيق السلم المجتمعي:

للسلم المجتمعي عدة عوامل تشخص وجوده، وقد أوردناها في المبحث السابق، وتحقيق هذه العوامل يتطلب إيجاد مجموعة من الصفات والسمات في الفئات والطوائف والجماعات المجتمعية، وفي هذا المبحث نعرض لهذه السمات والصفات والتي تُعد وسائلَ للوصول الى حالة السلم المجتمعي المنشود.

ونصنفها الى قسمين؛ قسم متعلق بما بين الفئات والطوائف مع بعضها، والقسم الثاني: متطلبات في داخل كل جماعة وفئة؛ وبيانهما في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: المتطلبات المتعلقة بما بين الجماعات والفئات المجتمعية مع بعضها:

أولاً: التعاون:

1. التعاون عمل اجتماعي (وهو العمل المشترك لتحقيق غرض ذاتي) (القاضي، **1981**، ص **108**).

فالتعاون يؤدي الى التقارب، فهو خطوة أو آلية يمكن بها ردم الفجوة بين الفئات والطوائف والجماعات المجتمعية سواء وجد من فئة معينة أو بإيعاز من الدولة أو حتى بمبادرات فردية تعمل على إيجاد أعمال تشترك فيها الجماعات المجتمعية المختلفة.

2. ثانياً: التكافل بين الجماعات المجتمعية والفئات والطوائف:

يعني التكافل سد النقص الحاصل في جهة ما، وإنفاذه يؤكد صدق التناغم والترابط بينها، مما ينتج الوئام والمودة، ويتمثل ذلك بتقديم كل ما يحتاجه الآخرون ومنها المبادرة بتقديم العون العاجل والمستدام، وهذا بالطبع يتطلب معرفة حال الفئة الأخرى المادي ومتطلباتها وقدرتها على ذلك.

وكل نشاط ينفع في تحقيق التكافل سواء بالفعل الفردي والفعل الجمعي من الفئة أو الطائفة ككل، وفي الآية دلالة على تقديم الكفالة لغير المسلم قال تعالى {وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا} (الإنسان: **8**).

3. وهذا وإن كان فعلا فردياً إلا أنه مؤثر في العلاقة بين الفئتين إيجابياً.

ثالثاً: التسامح:

التسامح يعني (رؤية متفهمة أو متحررة فكريا حيال العقائد والممارسات المغايرة، أو المضادة لعقائد الشخص المتسامح وممارساته) (ملكيان، **2013**، ص 43. عنه: معارز، **2017**، ص **16**).

وهذا التفهم يعطي الثقة للفئة الأخرى بالاطمئنان في العيش

والتفهم للوجود هو في حقيقته إقرار بوجود الفئة الأخرى بما تحمله من آراء وأفكار وله أنماط منها:

1. يتفهم ويقر وجود عيش حياة، بين الأديان ـــ سواء بالنسبة للمسلمين مع أهل الكتاب أو غيرهم ولو عبدة الأوثان والنيران ونحوهم؛ فقد جاء عن الإمام مالك إمكانية إقرار كل هؤلاء وعيشهم مع المسلمين (المواق، **1994**م، **4/ 594**)، وقال به الإمام الأوزاعي (القرطبي، **1964 8/ 110**).
2. وجود بفكر ديني مثل سنة وشيعة (الهيتمي، بدون تاريخ، **67/9**).
3. ويقر بالتساوى بين العشائر والقبائل والطبقات الاجتماعية؛ قال تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } (الحجرات: **13**). فوجود القبائل والعشائر إنما هو للتعارف فحصل التمييز؛ يقول القاسمي: (والامتياز بالشعوب والقبائل إنما يكون لأجل التعارف بالانتساب، لا للتفاخر، فإنه من الرذائل. والكرامة لا تكون إلا بالاجتناب عن الرذائل) (القاسمي، **1418**، **8/ 540**).

وكل ذلك مبني أيضا على الشعور بالوحدة المجتمعية، وفي دراسة مرزا خلصت الى أن (مفهوم السلم منبثّ بين جنبة الوحدة ممثلة في الفرد، جنبة التعدد ممثلة في المجتمع، مع فرصة كبيرة لتبادل الأدوار، بمعنى أن عدم استشعار الفرد لأهمية التعدد المنبني على قبول الآخر، ومسايرته واحترامه والامتداد إليه وقبوله يعني انتفاء قدرته على أن

يكون حاملا لقيمة السلم، ما يعني أن وجوده في المجتمع وجود سالب، إن لم يكن مدمّرا) (ميرزا، **2017**، ص **4**).

رابعاً: التقارب:

التقارب يعني إبعاد الحواجز والفواصل، فيبتعد التوجس والتخوف من الآخر ويحصل الاطمئنان ومن ثم السلم ..

ويحصل بالزيارات والأعمال المشتركة ... وبالحوارات ونحوها ..

ويمكن التقارب من كل المستويات سواء في القرية أو المحافظة أو الدولة كلها.

وفي الواقع فإن هناك تجارب كثيرة وأعمالا ينبغي الا ستفادة منها ومن إيجابياتها و سلبياتها، وعلى سبيل المثال التقارب السني الشيعي ومن المحاولات (الضويني، **2008**، ص **107** ـ **130**).

خامساً: التعايش:

التعايش في الأ صل هو العيش على الألفة (م صطفى، وآخرون، بدون تاريخ، **2/ 639**)، ومن الطبيعي أن يو جد نوع من التعايش بين فئات المجتمع الواحد، غير أنه كلما تعمق التعايش وتوسع كلما أنتج ترابطا وثمرة سلم مجتمعي مستدام حيث تتوحد أغراض الحياة وتصبح قاسما مشتركاً.

ويحصل التعايش بأمور منها الجيرة الخيرة، والمشاركة في الم شاريع الاقت صادية وغيرها، والتزاوج، والريا ضة ... ، وفي الإسلام تتسع مجالات التعامل الاجتماعي بين المسلمين وغيرهم، ويرغبهم في الصلة والعطاء لغيرهم، ويُجَوِّز لهم الاستعانة بهم فيما يعود عليهم بالنفع، ويختص أهل الكتاب بحل ذبيحتهم والزواج من نسائهم (هدايات، **2001**، ص **438**).

سادساً: التكامل:

هي مرحلة متقدمة في العلاقات بين الجماعات المجتمعية ولكنها مؤثرة في حصول التوافق أبلغ الأثر، ومن ثم انبعاث السلم بل والتعاون على تثبيته واستدامته من الفئات بعضها البعض.

ويمكن التكامل في كل أنماط المجالات؛ ومن أهمها التكامل السياسي وهو عملية تتوخى اجتياز الولاءات الضيقة للجماعات الاجتماعية والثقافية تمثلها دولة مركزية ويشكل قاعدة راسخة لتوفير الأمن الاجتماعي وكفالة الاستقرار السياسي (الزيات، **2002**، ص **157**)، للوصول الى ما يسمى بالتكامل القومي ويقصد به _ تجميع كافة الجماعات المتمايزة ثقافياً أو اجتماعيا أو عرقياً وإدماجها في إطار وحدة إقليمية، وهوية قومية واحدة) (الزيات، **2002**، ص **154**).

سابعاً: العدالة:

وجود العدالة من قبل الحكومة نحو الفئات ومن قبل الفئات نحو بعضها البعض عامل مهم جدا في تقيق السلم، فذلك يسد الباب أمام نوازع الشر ويقطع أفكار العنف ويبعث الطمأنينة المجتمعية.

فالعدل هو أحد مقومات السلم (مرزا، **2017** ص **4**)، و {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ } (النحل: **90**).

وقد أثبتت دراسة (ديلويي، **2008**، ص **246**) تأثير إعطاء الحقوق إيجابيا في تعامل الجماعات الاجتماعية مع غيرها.

ثامناً: التوقي من الأمراض المجتمعية:

هي الأعمال التي تفت في كبد المجتمع، وتؤثر على تماسكه وسيره.

وقد سماها بعضهم بالعمليات المجتمعية المفرقة (ناصر، **1996**، ص **293**):ومنها:

1. السخرية: قال تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ } (الحجرات: **11**).
2. الغيبة: وتعني ذكر الآخرين بما يكرهونه ولو كان المتحدث صادقاً، قال تعالى {وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ } (الحجرات: **12**).
3. النميمة: وتعني نقل الكلام بقصد الفتنة، قال تعالى ـ واصفاً ذاماً ـ {هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ} (القلم: **11**).

المطلب الثاني: متطلبات متعلقة بكل فئة:

أولاً: الرضا عن الواقع، والوطن:

كلما رضيت الفئات عن الواقع وحالها في الوطن كلما نحت نحو الاستقرار واتخذت من السلم منهجا وسياسة مستحضَرة في كل سيرها، ومن ثم سارت نافعة في كل تصرفاتها.

ثانياً: انضباط الجماعة المجتمعية:

سواء في علاقاتها الداخلية وفي استقامتها الايجابية في الأعمال الراشدة نحو نظامها ونحو الحياة كلها.

ومن ذلك أيضاً سلامها الداخلي سواء في مجموع الفئة أو في كل فرد منها، ومن خلاصة أحد الأبحاث: (إن شرط العيش بسلام مع الآخر المختلف ابتداء هو العيش بسلام مع النفس) (ميرزا، 2017، ص**3**).

ثالثاً: المواطنة:

معلوم أن (المفاهيم الاساسية من قبيل الأنتماء والمواطنة تعد حجر الزاوية ضمن أساس البنيان المُبتغى للمجتمعات المتماسكة) (القيسي: **2017**، ص **4**).

وفي الإسلام (يشترك جميع المواطنين في التمتع بحقوق المواطنة على أساس المساواة لغير المسلمين ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، إلا ما تتطلبه ضرورة احترام الخصوصيات الدينية) (هدايات، **2001**، ص **440**).

والانتماء الفعلي للوطن والشعور بالمواطنة ضروري في تحقيق السلم المجتمعي، فهو يوصل الفرد لحالة التكييف كعملية اجتماعية؛ وهي (أن يتكيف الإنسان بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ويصبح قطعة منها وعنصراً منسجما من عناصرها؛ فلا يشعر بوطئة نظمها ولا يضيق ذرعاً بأوضاعها، بل ترسب هذه النظم والأوضاع في تكوينه وتصبح من أهم مقومات شخصيته، ومن أعز ما يحرص عليه) (القاضي، **1981**، ص **111**)

وهذا الإدراك بالانتماء والولاء يجعل من المجتمع وحدة واحدة متماسكة (كشك، **2005**، ص**14**).

ومن ثم يُثمر ارتفاع الولاء الفئوي للجماعة أو الولاء المحلي للإقليم الى الولاء الوطني العام (الزيات، **2002**، ص **193**).

رابعاً: إيجاد النظام الداخلي المتماسك لكل فئة أو طائفة أو جماعة مجتمعية:

لا بد من وضوح النظام الذي تسير عليه كل فئة وكينونته نافعا وناجعا ومثمرا للخير وصاد لمن أراد غير الخير.

ويدخل في ذلك أيضاً التوحد في أداء الجماعة، وإذعان الأتباع لقادتهم.

بحيث يكون مثمراً للسلم المجتمعي في الجماعات والطوائف الفئات والإثنيات واستدامة ذلك.

هذه مجموعة من الأهداف التي يسعى إليها مريد الوصول الى السلم المجتمعي، وتتطلب بالمقابل.

المبحث الثاني: آليات الوصول الى تحقيق السلم المجتمعي:

من الطبيعي أن تلك السمات المجتمعية تتطلب أعمالا وإجراءات، وفي هذا المبحث نورد آليات تو صلنا لتلك الا صفات والا سمات التي بدورها توجد لنا السلم المجتمعي.

ونقرر ابتداء بأن إيجاد تلك الخصائص يتطلب جهدا متعددا ومن جهات كثيرة وعلى مراحل مع وجود عنصر الاستدامة ومتطلباته، ومن ثم فلنبين هنا ما هو رئيس، وما يلمح الى غيره مما هو ضروري لإيجاد المطلوب.

ونعني بالآليات الفعل الديناميكي الذي فيه حركية: ـ وليس مجرد أداة ـ

ونصنفها الى مطلبين؛ أولهما في آليات متعلقة بكل فئة في نفسها، والثاني: آليات تتعلق بما بين الفئات والجماعات مع بعضها.

المطلب الأول: آليات تحقيق الا سلم المجتمعي المتعلقة بالفئة نفسها:

أولاً: التوعية:

تُعدُّ التوعية أداة مهمة في إيجاد العنصر المتقدمة، فهي التي تبعث الأفراد عل ارتياد الأعمال الموصلة الى السلم، حيث إنها أعمالاً عامة فالدافعية فيها ليست مثل المتطلبات الخاصة ومن ثَمَّ فتحتاج الى دافعية أكثر وهنا تأتي التوعية العامة أو الفردية لتُسهم في تلافي النقص الحاصل في الأعمال المحققة للسلم كالتكافل والتسامح والتقارب؛ ويمكن التوعية بأمور عدة منها:

1) ومنها التذكير المستمر بالخطر الخارجي ومنه التدافع الحضاري الواقع (استشعاراً لحجم الأخطار القادمة، والغزو الفكري القادم) حتى يتم تصحيح الوضع الداخلي، وتصفية المشكلات للتمكن من المواجهة (منصور، 1997، ص 210 ـ 211).

2) حديث "لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه" (مسلم، بدون تاريخ، 1/ 68).

3) التنبيه لمثل قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً } (البقرة: 208)، ومن دلالاتها (أن يكون المراد من السلم هنا المعنى الحقيقي ويراد السلم بين المسلمين يأمرهم الله تعالى بعد أن اتصفوا بالإيمان بألا يكون بعضهم حر با لبعض كما كانوا عليه في الجاهلية، وبتناسي ما كان بين قبائلهم من العداوات) (ابن عاشور، 1984، 2/ 278).

استحضار معاني الأخوة في الدين عند اتحاد الدين بمثل آية {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} (الحجرات: 10)، وبمثل حديث (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار) (البخاري، 2001، 1/ 15)، ومسلم، بدون تاريخ، 4/ 2213)، واستحضار معاني أخوة اللسان أو أخوة الوطن .. وهكذا.

ثانياً: التعليم والتربية:

التعليم ينشئ أجيالا قادمة تتفهم لطبيعة وجود الفئات والطوائف الأخرى فيصبح السلم عندها هو الوضع الطبيعي العادي ..

وبالإمكان إدراج ذلك ضمن أهداف المناهج.

ثالثاً: الإعلام والثقافة والفنون:

فلكل هذه المنابر أدوات تصل الى الأفراد وتؤثر فيهم، سواء بالخبر، أو التقرير، أو القصة، أو المسرح، أو الشعر ... وهكذا.

رابعاً: إبراز الهوية التي تجمع الجماعات والفئات:

تعني الهوية المعرف الرئيس لمجموع الناس في منطقة معينة أو قطر معين (مكشيللي، بدون تاريخ، ص 15).

من الضروري إبراز هوية تجتمع عليها الطوائف والتربية عليها وصبغها في الأنفس، سواء كانت هذه الهوية صيغة جامعة كالأمة عامة، أو فيها خصوصية كالعربية، أو القومية.

ونجد النبي صلى الله عليه وسلم قد أبرزها بين الجماعات المجتمعية في المدينة حين هاجر إليها، فجماعة الأوس والخزرج وبين المهاجرين من مكة، هذه خاصة بالمجموعة المسلمة، ثم كذلك بينهم وبين المسلمين عامة وبين اليهود كمؤمنين، فمن نص وثيقة المدينة (وأن يهود بني عوف أمة من المؤمنين،) (ابن زنجويه، **1986**، **2/ 469**). (لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم) (ابن كثير، **1986**، **3/ 225**).

خامساً: إبعاد من يفتن:

قد يوجد في بعض الفئات من يحرض أو يوجد مبررات الإخلال بالسلم فلا بد من الحزم .. وعلى الأقل يتم إبعاده بحيث لا يؤثر فـــ (إبعاد بعض الأفراد، يساعد مجال الجماعة على الاستقرار) (القاضي، **1981**، ص **65**).

وقد يتطلب الأمر أشد من ذلك، وفي الحديث رفع الرسول صلى الله عليه وسلم سقف التعامل معه فقال: (من أتاكم وأمركم ***جميع*** على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه) (مسلم، بدون تاريخ، **3/ 1480**).

سادساً: تسيير الجماعات والمنظمات نحو السلم:

الرؤوس والزعامات من الطبيعي أن يتم عبرهم ومنهم تسيير الجماعات الاجتماعيات والفئات نحو السلم وبشكل مستدام.

فـــإرادة القائد تمثل النواة التي تتحلق حولها الآراء وتنصهر فيها والجماهير هي في الأخير كالقطيع السائر بأمره (لوبون، **2013**، ص**127**).

فالتأثير في تسيير هذه الجماعات هو آلية ضرورية وذات أهمية قصوى بل هي الأساس، ويمكن ذلك عبر تأهيل القادة والزعماء، تأطير الزعماء، تشجيعهم، ...

المطلب الثاني: آليات تحقيق السلم المجتمعي المرتبطة بما بين الفئات بعضها مع بعض:

أولاً: تدخل الحكومة:

لاشك أن تدخل الحكومة هو عامل مساعد على وجود السلم، ويتأكد تدخلها عند وجود خلل في السلم المجتمعي، ولكن ما هو نمط هذا التدخل، قد يُقال إن ذلك يختلف بحسب الواقع، وقد يصل اضطراراً في حالات الى القوة كما في قوله تعالى {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (**9**) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} (الحجرات: **9**، **10**).

والأصل أن كل أجهزة الحكومة تضطلع بواجبها نحو تحقيق السلم المجتمعي كل بحسب مجاله وتخصصه سواء في التربية والتعليم أو السياسة الإعلامية أو في الرسالة الثقافية أو في العدل وإنفاذ القضاء أو في التشريع أو في متابعة سيرورة السلم المجتمعي واليومية والتدخل عند الحاجة وبحسب الملائم.

وبالجملة فالأثر السياسي قوي في وضع الجماعات فكلما انبط بالعدل والمساواة والحكمة وعدم الميل كلما تعمق السلم المجتمعي.

ولا بد أن تعي الدولة أن قضية السلم المجتمعي من أولى أولوياتها، وهو ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، يقول الأستاذ مالك بن نبي: (***نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به*** المجتمع ساعة ميلاد .. ومن أجل ذلك كان ***أول عمل*** قام ***به*** المجتمع الإسلامي ***هو*** الميثاق ***الذي*** يربط بين الأنصار والمهاجرين) (ابن نبي، **1986**، ص **28**).

ويمكن للدولة القيام بتأسيس برامج مشتركة يتم فيها تقارب الجماعات المجتمعية، أو إنشاء هيئات يتواجد فيها قادة الهيئات والمنظمات ..

كذلك على الدولة إيجاد أرضية منظمة لما يطلق عليه بالعلاقات الجماعية وهي (العلاقات المنظمة بين الجماعات المختلفة والحكومة للوصول الى الهدف المشترك وهو الاستقرار والنمو داخل الدولة) (عبد الكافي، بدون تاريخ، ص347).

ثانياً: التشريع القانوني الملائم:

من متطلبات السلم المجتمعي وجود إطار قانوني ودستوري، يُثبت عدم التمايز ويعطي الحقوق، وقد أثبتت دراسة (ديلويي، 2008، ص 246) الى أن ذلك من أهم ما يحد من التعصب بين الجماعات الاجتماعية.

فالقانون يُعدُّ (أهم وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ، يتم الارتكاز عليها بشكل كبير في عملية ضبط سلوك الأفراد، وعلاقاتاتهم ببعض داحل المجتمع ، وكما يصفه الباحث " رسكو باوند " بأنه علم الهندسة الاجتماعية الذي يتم عن طريقه تنظيم علاقات الأفراد الإنسانية في المجتمعات المُنظمة سيا سيا.) (القيسي: 2017، ص 9).

وللقانون دور كبير في تحقيق متطلبات السلم المجتمعي سواء في العدالة أو في تنظيم الجماعات المجتمعية في الحد من المشكلات الطبيعية الناشئة.

ويمكن للقوانين أن تحدد بعض القواعد التي تعين على التقارب والسلم وتحجب ما يؤدي الى الخلل بهما؛ وعلى سبيل المثال يمكن تحديد معالم للتنافس بين الطوائف أو الجماعات في أوجه النشاطات المجتمعية المختلفة فـ (التنافس عملية اجتماعية نشطة .. ما دام في الحدود المعقولة، أما إذا خرج عن حدوده انقلب الى صراع) (القاضي، 1981، ص 109).

ويمكن ـ أيضاً ـ وضع تقنين بما ألمحت له دراسة منصور من جعل حدٍّ أدنى من المعايير التي يتعين على كل مجتمع أن يحترمها (منصور، 1997، ص 316)، بحيث تكون ملزمة وتترك زيادة الأعمال والتصرفات بحسب الهمم والقدرات والاستعدادات لدى كل فئة أو جماعة مجتمعية.

ثالثاً: الحكمة في التعامل مع المشكلات القديمة والحادثة:

لا بد من توخي الحكمة في التعامل مع المشكلات الواقعة بين الطوائف سواء المرحلة من الماضي أو الناشئة في الحاضر أو المتوقع حدوثها مستقبلاً.

والحكم فلا تعني بالضرورة اللين بل استعمال المناسب الملائم وإن كان اللين والرفق هو الأصل؛ وقد قيل:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا ... مضر كوضع السيف في موضع الندى.

رابعاً: عدم التباطؤ في التعامل مع متعلقات السلم المجتمعي: ومن ذلك:

البت والحسم للمشكلات الناشئة وللقضايا والأحكام المتعلقة بالحقوق العامة والخاصة؛ فالعامة مثل حقوق الطوائف، والخاصة مثل الديات ونحوها.

ولا بد من إنفاذ منظومة أداء الحقوق لكل الفئات: ابتداء من إصدار القوانين المثبتة للحقوق، ومروراً بإعطاء الحقوق فعلياً، وانتهاءا باستمرار إنفاذها واستدامتها، سواء للطوائف الكثيرة أو للأقليات.

ويمكن أن تعطى القضايا التي تمس السلم المجتمعي أو الممكنة التأثير على السلم ممكن أن تُعطى صفة خاصة كالقضايا المستعجلة أو القضايا التي يتم النظر فيها من محكمة لها صفات أكثر عمقا من غيرها لما للسلم المجتمعي من أثر عام وخطير.

خامساً: الحوار:

الحوار أداة رئيسية يفترض أن تكون ماثلة دائما وليس بالضرورة أن تكون في وضع فريق بل حتى في التواصل

الفردي أو الدوري لحل القضايا الناشئة وإيجاد التفهم والتقارب الفكري، بل والاقتصادي والاجتماعي وهكذا.

(فـ (الحوار يفتح المجال واسعاً أمام تفاهم المجتمعات، ويؤدي الى تقارب الثقافات) (التويجري، **1998**، ص **22**).

ولا شك أن للحوار وعناصره فائدة جمة (ومن ذلك يُحدث التشاور اتجاهات في تغيير الجماعات أكثر إيجابية تجاه كل منهم للأخرى، وتُدرك العلاقة بين الجماعات نفسها على أنها أكثر تعاوناً. وفيما يتعلق بعملية بناء الثقة فإنه من الممكن أن تكون الحالة التي يمكن التشاور فيها أن تُعزز الإدراكات الجماعية تجاه الجماعات الخارجية التي تُسهم في زيادة إدراكات الثقة مشتملة بذلك على المصداقية، والثبات، والدوافع الخيرية) (زايد، **2007**، ص **157**).

سادساً: الصلح:

الصلح هو الحل الأمضى، والمهيع الأرشد لحل القضايا الممكنة الوقوع، فهو في الأصل قطع النزاع بوسيلة التراضي.

وقد تأخر النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة التي هي عمود الدين لأجل الصلح بين فئتين؛ فقد ذهب صلى الله عليه وسلم الى بني عمرو بن عوف يصلح بينهم فرجع والصحابة يصلون (البخاري، **2001**، **3/ 182**)(1)

وقال تعالى {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (**9**) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} (الحجرات: **9**، **10**).(2)(3)

سابعاً: التصرف الحكيم من الدولة والفئات والأفراد عند وقوع خلل في السلم الاجتماعي:(4)

من الطبيعي طروء ما يؤثر على السلم المجتمعي، وفي الغالب فإن ذلك يؤثر على حالة الجماعة الاجتماعية فالتصادم الخارجي (يؤدي بها الى المغالاة والى التكتل لدفع الأذى المقبل) (القاضي، **1981**، ص **57**).

فيتم التعامل وفقاً لما هي عليه لتذويب التخوف وبالطبع إنهاء حالة التصادم.

وقد تصدى النبي صلى الله عليه وسلم لبدء حالة خلل في السلم يقول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كنا في غزاة - قال سفيان: مرة في جيش - فكسع رجل من المهاجرين، رجلا من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «ما بال دعوى الجاهلية» قالوا: يا رسول الله، كسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار، فقال: «دعوها فإنها منتنة» (البخاري، **2001**، **6/ 154**).

وكل هذه الآليات يطلب فعلها من كل المستويات حكومة ومؤسسات وأفراد.

الخاتمة

أولا: نتائج الدراسة:

1) لا تنمية مستدامة بغير سلم مجتمعي.

2) لا يكون السلم المجتمعي موصلا للتنمية المستدامة بغير وجود نمطية مرنة وعوامل مواكبة، وتأقلم ذاتي للطوارئ، وإلا سيختل عند حدوث ما لا يحمد.

3) ضرورة وجود آلية تجتمع فيها مجموعة عوامل ـ آليات ـ تحقق عددا من العناصر ـ وسائل ـ وتلك المطلوبة للوصول الى سلم مجتمعي يُسهم في تنمية مستدامة.

4) السلم المجتمعي سهل ويسير، متى ما سلكنا نحوه بمثل هذه الأضواء التي وردت في الدراسة.

5) يتطلب تحقق السلم المجتمعي أن تتضافر الجهود الحكومية، والمؤسساتية، والفردية.

6) يستلزم السلم المجتمعي وقاية قَبْلية، ومتابعة لمؤشر انضباطه، ومعالجة سريعة عند حدوث ما لا يحمد.

7) الحاجة لجعل السلم ثقافة مجتمعية، ومتطباً لقادة الجماعات والفئات والطوائف المجتمعية، وسياسة مستحضرة لدى الجهات الحكومية.

ثانياً: التوصيات:

1) يوصي الباحث قيادات المجتمع، بالسعي نحو السلم المجتمعي.

2) يوصي الدولة بجعل السلم الاجتماعي من أولى أولوياتها واهتماماتها.

3) يوصي بنشر ثقافة السلم المجتمعي بين أوساط المجتمع عامة، والطوائف والجماعات المجتمعية خاصة.

4) يوصي الباحث ارتياد هذا الموضوع وبحثه بشكل معمق، واستخلاص الإجراءات الكفيلة باستدامة السلم المجتمعي.

مراجع البحث

1. القرآن الكريم.
2. الإدريسي، مصطفى بن حسن، والفيلالي، عصام بن يحيى. (2006). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبد العزيز. جدة. السعودية.
3. إسماعيل، محمد الصادق. (2014). التجربة الماليزية مهاتير محمد .. والصحوة الاقتصادية. العربي للنشر .القاهرة. مصر.
4. البخاري، محمد بن إسماعيل. (2001). الصحيح الجامع. ط1. دار طوق النجاة.
5. ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرمي. بدون تاريخ. مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. بيت الأفكار الدولية عَمان. الأردن.
6. ابن زنجويه، حميد بن مخلد. (1986). الأموال. ط1. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. السعودية.
7. ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984)، التحرير والتنوير. الدار التونسية. تونس.
8. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1986). البداية والنهاية. دار الفكر. بيروت. لبنان.
9. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). لسان العرب. ط3. دار صادر. بيروت. لبنان.
10. ابن نبي، مالك، (1986). ميلاد مجتمع ـــ شبكة العلاقات الاجتماعية. ترجمة عبد الصبور شاهين. دار الفكر. دمشق. سوريا.
11. الترمذي، محمد بن عيسى. (1998). السنن، دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان.
12. التويجري، عبد العزيز بن عثمان. (1998). الحوار من أجل التعايش. ط1. دار الشروق. القاهرة. مصر.
13. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان.
14. ديلويي، هيوا حاجي. (2008). الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية ـــ دراسة اجتماعية ميدانية في إقليم كردستان العراق. مؤسسة موكرياني. أربيل. العراق.
15. الزيات، السيد عبد الحليم. (2002). ، التنمية السياسية ـــ دراسة في الاجتماع السياسي ـــ دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.
16. الصرمي، أحمد رزق. (2010). وحدة المجتمع الإسلامي بين النظرية والتطبيق. دار عباد الرحمن. المدينة المنورة. السعودية.

17. الضويني، وسام. (2008). "التقريب بين السنة والشيعة: متطلبات ومعوقات". حولية أمتي في العالم: حال الأمة ومشروع النهوض الحضاري. مركز الحضارة للدراسات والبحوث. القاهرة. العدد الثامن.

18. عباس، ناجي. (2018). "السلم الاجتماعي مفهومه ومقوماته" http://www.4may.net/art/287

19. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. بدون تاريخ. الموسوعة الاقتصادية الاجتماعية.

20. العقاد، عباس محمود. (2013). الفلسفة القرآنية. هنداوي للتعليم والثقافة .القاهرة. مصر.

21. عويس، محمد يحيى، (1972). المشاكل الاقتصادية المعاصرة. عنه: دنيا، شوقي، (1979). الإسلام والتنمية الاقتصادية. دار الفكر العربي.

22. الغامدي، عبد الله جمعان. "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة" موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي http://iefpedia.com/arab/?p=202.

23. القرطبي، محمد بن أحمد. (1964). الجامع لأحكام القرآن. ط2. دار الكتب المصرية. القاهرة. مصر.

24. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد. (1997). محاسن التأويل. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

25. القاضي، يوسف مصطفى و زيدان، محمد مصطفى. (1981). السلوك الاجتماعي للفرد. مكتبات عكاظ.

26. القيسي، محمد وائل. (2017). السلم المُجتمعي: المقومات وأليات الحماية ـ محافظة نينوي أنموذجاً ـ. مركز نون للدراسات الاستراتيجية. العراق.

27. كشك، محمد بهجت. (2005). تنظيم المجتمع ـ المبادئ والعمليات ـــ. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. مصر.

28. لوبون، غوستاف. (2013)، سيكلوجية الجماهير. ط4. دار الساقي. بيروت. لبنان.

29. مؤسسة أعمال الموسوعة. (1996). الموسوعة العربية العالمية، ط1، مؤسسة أعمال الموسوعة. الرياض. السعودية.

30. مسلم، مسلم بن الحجاج. بدون تاريخ. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

31. مصطفى، إبراهيم وآخرون. بدون تاريخ. المعجم الوسيط، دار الدعوة.

32. معارز، عباس أمير. (2017)، "السِّلْم المجتمعي بين الوحدة والتعدّد –النص القرآني مدخلا". مجلة مركز بابل للدارسات الانسانية، المجلد 7العدد 3.

33. مكشيللي ،إليكس. بدون تاريخ. الهوية. ط1. ترجمة علي وطفة، ط 1، دار النشر الفرنسية.

34. ملكيان، مصطفى(2013)، العقلانية والمعنوية – مقاربات في فلسفة الدين. عنه: معارز، عباس أمير. (2017)، "السِّلْم المجتمعي بين الوحدة والتعدّد –النص القرآني مدخلا". مجلة مركز بابل للدارسات الانسانية، المجلد 7 العدد 3.

35. منصور، لواء أمين. (1997). التنوع والتعدد في إطار الوحدة في الثقافة العربية والحضارة الإسلامية. الزقازيق. مصر.

36. المواق، محمد بن يوسف. (1994). التاج والإكليل لمختصر خليل. ط 1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

37. ناصر، إبراهيم، (1996). علم الاجتماع التربوي. ط2. دار الجيل. بيروت. لبنان.

38. هدايات، سورحمَن. (2001). التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم داخل دولة واحدة. ط 1. دار السلام. القاهرة. مصر.
39. همداني، حامد أشرف. بدون تاريخ. "السلم الاجتماعي ضرورته ومبادئه في ضوء الشريعة الإسلامية". https://cutt.us/sA2rF
40. الهيتمي، أحمد بن حجر. بدون تاريخ، تحفة الحتاج بشرح المنهاج مع حواشيها. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

إدارة البيئة الخضراء والتنمية المستدامة
دراسة استطلاعية فى مجمع أسواق الشورجة

دكتورة رجاء جاسم محمد
كلية النسور الجامعة

المقدمة

ينبغي على المنظمات من أجل تحقيق التنمية المستدامة التركيز على الجوانب البيئية والاقتصادية الخضراء، لذا تم اختيار متغيرات البحث، لمعالجه افتقار اهتمام القطاع التجاري ببيئة خالية من التلوث في مجمع أسواق الشورجة، تبرز أهمية البحث بالحفاظ على البيئة، وتقليل النفايات، فضلا عن تخفيض التكاليف، ونشر الوعي والالتزام بشأن قضايا التنمية المستدامة يحوي البحث أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول منهجيو البحث وتناول المبحث الثاني الاطار النظري للبحث وتطرق المبحث الثالث الى الجانب العملي وتناول عرض النتائج وخصص المبحث الرابع للاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبحث.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تعاني بعض القطاعات في البيئة العراقية ومنها القطاع التجاري من ضعف الوعي في ثقافة الاهتمام بالجانب البيئي لدى المسؤولين والعاملين في مجمع أسواق الشورجة، ولغرض تبني ممارسات إدارة البيئة الصحية وتحديد دورها في تحقيق التنمية المستدامة تتمحور صياغة مشكلة البحث وإيجاد الحلول لها من خلال التساؤلات الآتية :

1- ما مستوى ادراك المسؤولين والعاملين لأهمية إدارة البيئة الخضراء في مجمع أسواق الشورجة؟

2-هل يتبنى مجمع أسواق الشورجه التنمية المستدامة؟ واي من أبعادها تحظى باهتمام أكبر ؟

3-ما مدى امتلاك المسؤولين والعاملين في مجمع أسواق الشورجه لثقافة الاهتمام بالجانب البيئي؟

4-ما دور إدارة البيئة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في مجمع أسواق الشورجه؟

ثانياً: أهمية البحث

1-تبرز ممارسات ادارة البيئة في تقليل النفايات واعادت تدويرها لحل مشكلات البيئة الصحية وتحقيق الاستدامة.

2-تطبيق ممارسات ادارة البيئة في القطاع التجاري يساعد على تحسين الخدمات وتطويرها وينعكس ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

3-زيادة وعي العاملين في مجمع الأسواق بأهمية ممارسات إدارة البيئة والتنمية المستدامة.

ثالثاً: اهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1- توضيح أهمية ممارسات إدارة البيئة الخضراء من أجل نشر ثقافة الوعي الصحي لدى العاملين لتحقيق التنمية المستدامة.
2- تحديد مدى توفر المتطلبات التي تمتلكها المنظمات لتطبيق بيئة صحية خضراء.
3- يسعى البحث الى تبني توجه جديد للمنظمات الأخرى في تطبيق إدارة البيئة الخضراء باعتباره من الجوانب الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: فرضية البحث

يعاني مجمع أسواق الشورجة من افتقار معرفة المسؤولين والعاملين في إدارة البيئة الخضراء والتنمية المستدامة كواقع معاشي.

خامسا: مجتمع وعينة البحث

اشتمل مجتمع البحث على العاملين في مجمع أسواق الشورجة، اذ بلغ (1500) اداري وعامل وجميع افراد المجتمع يعملون بصفة دائميه أما عينة البحث اشتملت على اختيار العاملين المستهدفين بصفة دائميه في وظائف أعمال المجمع وهم (150) اداري وعامل وتم توزيع الاستبانة عليهم، والاجابة على (115) استبانة واستبعاد (35) غير مستوفية للشروط

1-توزيع عينة البحث بحسب الفئة العمرية:

جدول (1) توزيع عينة البحث بحسب الفئة العمرية

المنظمة	العمر	التكرار	النسبة
مجمع أسواق الشورجة	اقل من 30 سنة	25	%21
	30- 40 سنة	35	%31
	40- 50 سنة	30	%24
	50 سنة فأكثر	25	%24
	المجموع	115	%100

2-توزيع عينة البحث بحسب المؤهل العلمي:

جدول (2) توزيع عينة البحث بحسب المؤهل العلمي

المنظمة	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
مجمع أسواق الشورجة	ابتدائية	26	%22
	اعدادية	33	%29
	دبلوم	45	%42
	بكالوريوس	6	%2
	ماجستير	4	%4
	دكتوراه	1	%1
	المجموع	115	%100

3-توزيع عينة البحث بحسب الموقع الإداري:

جدول (3) توزيع عينة البحث بحسب الموقع الاداري

المنظمة	الموقع الاداري	التكرار	النسبة
مجمع أسواق الشورجة	اداري	18	%12
	عامل	97	%88
	المجموع	115	%100

سادساً: أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث عدة مصادر علمية أجنبية وعربية من اجل تعزيز الجانب النظري فضلا عن اعداد استبانة صممت هذه الاستبانة بالاعتماد على المقاييس الجاهزة المعتمدة مع الاخذ بنظر الاعتبار التعديلات عليها وشملت ثلاث اقسام تضمن الأول المعلومات التعريفة عن عينة البحث، اما القسم الثاني فقد غطى المتغير الأول البالغة (4) فقرات، اما القسم الثالث فقد شمل على ثلاث أبعاد للمتغير الثاني البالغة (15) فقرة ، واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي الابعاد كونه من اكثر الأساليب المستخدمة وبما يتصف من سهوله الاستخدام والدقة.

سابعاً: أدوات تحليل البيانات

استخدام الباحث البرنامج الاحصائي(spss) في ادخال البيانات واستخدم الأدوات الإحصائية الآتية:

1- التوزيع التكراري والنسبة المئوية: لمعرفة مدى تركز وتجمع الإجابات حول فقرة معينة فضلاً عن ترجيح تلك التكرارات بما يقابلها من النسبة المئوية.
2- الوسط الحسابي : يستخدم في حساب متوسط إجابات إفراد العينة لمعرفة مستوى المتغيرات لأغراض التحليل والمقارنة.
3- الانحراف المعياري: يستخدم لمعرفة مستوى تشتت إجابات العينة عن الوسط الحسابي.

4- معامل الاختلاف :

أحد مقاييس التشتت النسبية ويحسب من خلال قسمة أحد مقاييس التشتت المطلقة كالانحراف المعياري على الوسط الحسابي لبيان تحديد مدى قلة تشتت الاجابات وترتيب أهمية الفقرات ضمن المتغير الواحد.

التعريفات الاجرائية لمتغيرات البحث

1- ادارة البيئية الخضراء: هو ضمان أمن المجتمع وكفاءة استخدام الموارد لتحقيق المسؤولية الاجتماعية والحد من التلوث والنفايات الناجمة عن بيئة العمل.

2- التنمية المستدامة: التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم.

3- الاستدامة الاقتصادية: الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع من خلال تخفيض مستوى الاستهلاك المبددة للطاقة.

4- الاستدامة البيئية: المحافظة على الموارد الطبيعية وتقديم منتجات صديقة للبيئة، والحد من النفايات ومخلفات التصنيع، ويتم من خلال زيادة الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع والتحسين المستمر للأداء البيئي.

5- الاستدامة الاجتماعية: هي مجموعة من القيم والسلوكيات التي تسعى لتحقيق الاهداف كترسيخ القيم الاخلاقية والصحة والتعليم وعدالة توزيع الثروة والاجور بين فراد المجتمع والعاملين.

المبحث الثاني

أولا : البيئة الخضراء

تشير كلمة أخضر الى حماية البيئة، ومسؤولية المنظمة الاجتماعية، وحماية المستهلك والتنمية المستدامة. أي قابل للتدوير وصديق للبيئة هي بعض من مجموعة أشياء يراها المجتمع بان المنظمة تطبق المفاهيم الخضراء في مفاصل عملها للحد من الممارسات أو الأنشطة التي تسبب التدهور البيئي (النوري ،6:2004). وهناك وعي متزايد داخل المنظمات بأهمية البيئة الخضراء وكفاءة استخدام الموارد وتحقيق المسؤولية الاجتماعية تساعد الفرد على العيش بطريقة صديقة للبيئة، ويشير (Prasad ,2013:15) بان الأخضر هو اللون الذي يشعر الفرد بالسعادة والاسترخاء وتقليل التوتر، ان سوء استخدام الموارد الطبيعية بسبب إزالة الغابات، والتلوث، وانبعاثات الكربون أدى الى زعزعة التوازن

البيئي، ويحتاج هذا الى السياسات والممارسات التي تتبعها المنظمات على تنفيذ جداول لإدارة حماية البيئة، ويعد الأداء الاقتصادي مؤشرا على نجاح المنظمة في الماضي لكنه لم يعد منطقيا نظرا لأن النتائج المالية تحتاج إلى تقليل الأضرار البيئية وزيادة العناية بالجوانب الاجتماعية والبيئية. تسعى المنظمات لإحداث السلوك الأخضر وتطبيق التكنولوجيا المبتكرة في الحد من آثار التدهور البيئي والبحث عن الطاقة البديلة للحد من استخدام الموارد الطبيعية المحدودة من خلال خلق المنتجات الغير سامة ولا تسبب تلوث البيئة (Hosain & Rahman,2016:55) وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد داخل المنظمات.

ثانيا : مزايا إدارة البيئة الخضراء

يدرك العديد من أصحاب المصالح أن البرامج الخضراء في كل مكان يمكن أن تعزز المسؤولية الاجتماعية وهذا ما أكده (Mehta & Chugan 2015:75) , من خلال هذه المزايا:

1-اتخاذ القرارات الصديقة للبيئة: وفهم معنى الاستدامة التي تساعد على تحقيق الابتكار وإيجاد حلول لمشاكل البيئة.

2 تحسين المبيعات: تساعد المنظمة على انتاج منتجات صديقة للبيئة وهذا يؤدي الى تحسين المبيعات وخفض التكاليف.

3- توفير منتجات صديقة للبيئة بما يحقق الميزة التنافسية والاستدامة.

ثالثاً: أهداف تطبيق ممارسات إدارة البيئة الخضراء

يشير (Verma & Likhitkar,2017:154) ممارسات إدارة البيئة الخضراء تحقق الآتي:

1-تعزيز جودة ونوعية الإنتاج واستدامة الموارد من خلال امتلاك العلامة التجارية البيئية.

2-يعزز الوضع المالي في السوق من خلال اكتساب الميزة التنافسية.

3-زيادة ولاء العاملين للمنظمة وبالتالي يعزز مستوى الابداع وزيادة الإنتاجية لديهم.

4-يحسن العلاقة بين المنظمة وأصحاب المصالح (العملاء، والموردين، والبائعين، والمساهمين والوكالات الحكومية، والموظفين، ووسائل الإعلام).

5-يساعد على كفاءة استخدام الموارد بفاعلية.

6-اتخاذ القرارات التجارية الصديقة للبيئة التي تساعد في إيجاد حلول أفضل تقنية لمشاكل البيئة.

7-حفظ الأثر البيئي باستخدام المنتجات طويلة الأمد (الخضراء) وإعادة التدوير يقلل من كمية الطاقة اللازمة لإنتاج منتجات بديلة.

التنمية المستدامة

أولاً: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

بلغ الاهتمام بالتنمية المستدامة في خمسينات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية، اذ ظهر مفهوم اقتصاد التنمية (الربيعي،15:2017) الذي يركز على التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق النمو وزيادة الدخل القومي، وقد شرع خبراء اقتصاديون الترابطات الموجودة في البيئة والنمو الاقتصادي، وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 التحضير لمؤتمر ريودي جانيرو الذي كان الهدف الأساس منه تحديد استراتيجيات للحد من أثار تدهور البيئة وحمايتها لدعم التنمية المستدامة (حميد ،4:2015). واستمرت عملية انعقاد المؤتمرات للتأكيد على التنمية المستدامة كان اخرها مؤتمر كانكون في المكسيك سنة 2010 بشأن تغير المناخ (شيلي،64:2014). وهنالك مجموعة من المسوغات أدت الى ظهور التنمية المستدامة وهي: (هاشم،247:2011)

1-ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة لمنع المشاكل البيئية.

2-ارتفاع التلوث بسبب الاضرار الناتجة من توسع الأنشطة الصناعية وارتفاع كمية الملوثات المطروحة.

3-التزايد في عدد السكان الذي أدى الى الزحف نحو المناطق الخضراء وزيادة الاستهلاك وطرح النفايات أدت الى تأثيرات سلبية على البيئة والتنمية.

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مسميات منها التنمية التضامنية، والتنمية البشرية، والتنمية المتواصلة، والتنمية الشاملة، والتنمية الايكولوجية وأخيرا تم توحيدها في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة (اليساري،72:2016). ويشير(الكبيسي،63:2005) الى التنمية المستدامة بأنها " التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم". ويقول (عبد المالك وبوتيارة، 243:2012) هي" تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان من المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة". والمنظمة تعتمد على استكشاف البيئة الخارجية للفرص والتغييرات والاتجاهات والمخاطر وتحقيق التوازن بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهنالك بعض القضايا التي جعلت من التنمية المستدامة قضية عالمية مثل التدهور البيئي، والبحث عن الابتكار، والإبداع والإنتاج الأنظف وقد أظهرت الدراسات أن وجود الاستدامة والأبعاد ذات الصلة في المنظمة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الالتزام التنظيمي (Tooranloo et. Al. ,2017:5).

واكدت البلدان الصناعية والمتقدمة حاجتها إلى تحديد معايير الاستهلاك ضمن الحدود المقبولة بيئيا، والتي يمكن للجميع أن يطمح إليها بشكل معقول بما يضمن تحقيق التوزيع العادل للموارد الطبيعية بين الأجيال المختلفة لتطبيق التنمية المستدامة، والحد من الانبعاثات الخطرة، وإدارة النفايات، والتخفيف

من استنزاف الموارد، وتدهور البيئة. اذ تتطلب التنمية المستدامة (الأداء الاقتصادي، والازدهار والرعاية الاجتماعية، والبيئة) (Burns,2015:11).

من أجل تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في تحويل المنظمة الى مؤسسة مستدامة يجب التركيز على الآتي: (Jafri,2012:94)

1-المنتجات الخضراء ومحفظة الخدمات بما في ذلك النفايات، وإدارة التلوث، واستبدال الموارد، والتصميم المستدام، وإعادة استخدام المواد التالفة.

2-مكان العمل بما في ذلك المواقع المادية المناسبة، وتوفير النباتات في بيئة العمل، والاهتمام بالمباني الخضراء، وتوفير التصريف البيئي للنفايات، والاستخدام المناسب للطاقة.

3-اهتمام الوظيفة بوضع معايير مناسبة في تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المنظمة لدمج ممارساتها الإدارية بالاستدامة.

4-مبادئ الإدارة الخضراء والاهتمام بالجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع خطة للحوافز واخلاقيات العمل والابلاغ عن التجاوزات البيئية.

من ذلك نستنتج ان التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر والمستقبل وتحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة الى وفق المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بضمان عالم قوي وصحي وتعزيز الرفاهية والتماسك الاجتماعي، وخلق فرص متكافئة للجميع ومن ثم الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة.

ثالثا : أهداف التنمية المستدامة

استنادا الى الابعاد (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) التي تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقها، حدد كل من (الصقال،322:2014) و(اليساري،78:2016) أهم أهداف التنمية المستدامة وهي:

1- المحافظة على التوازن بين كل من الموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية.

2- زيادة استخدام الموارد المتجددة وتقليل استخدام الموارد الغير متجددة.

3- حسن اختيار مواقع المراكز الصناعية واختيار وسائل تقنية ذات مخلفات محدودة.

4- ضمان حياة بيئية وصحية عالية الجودة للحاضر والمستقبل.

5- رسم خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة تحقق العدالة بين الأجيال.

6- ترشيد واستغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة.

7- التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة متطلبات البيئة ومشكلاتها.

8- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية والعمل على اكتشاف البدائل ذات الكلف الواطئة.

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة

1-الاستدامة الاجتماعية تبرز الحاجة إلى الاستدامة الاجتماعية لوجود رغبة متزايدة في حماية الموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة، اذ ان الاستدامة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المشاركة المجتمعية المنتظمة ولرأس المال الاجتماعي والاخلاقي أهمية كبيرة اذا ما اريد تحقيق الاستدامة الاجتماعية(Rasmussen,2011:23)، وتهدف الاستدامة الاجتماعية الى: (علي ،125:2015)

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل لتحقيق مستوى معيشي كافي.
- توفر مستوى مقبول من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة.
- توفر العدالة الاجتماعية لفرص العمل على أساس الكفاءة والخبرة.
- اتاحة الفرصة الكاملة للمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات.

2-الاستدامة الاقتصادية

تنطوي التنمية المستدامة بالضرورة على نظام تستهلك فيه الموارد الطبيعية على أساس ثابت بمعدل مستدام وتحافظ على البيئة بمستوى يحمي صحة البشر (Rasmussen,2011:26) . ويمثل البعد الاقتصادي الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة بزيادة رفاهية المجتمع والقضاء على الفقر مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، إذ تحدد التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتحسين

استغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة في الإنتاج بمعدل أكبر من الزيادة في السكان (حسيني،30:2014)، وتهدف الاستدامة الاقتصادية الى تحقيق الآتي: (مناتي ومجيد 6:2017،)

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فضلاً عن تطور القدرة الاقتصادية للدولة.
- رفع انتاجية العاملين التي تقود الى رفع انتاجية القطاعات الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي للبلد.
- تحسين المستوى الاستهلاكي للأفراد من خلال توفير السلع والخدمات المنتجة محلياً.

3-الاستدامة البيئية

تهدف الاستدامة البيئية إلى تنمية مستوى رفاه الناس من خلال حماية الموارد الخام التي تستخدم لتلبية الاحتياجات ومنع الآثار الناتجة عن النفايات، ويمكن تقسيم برامج الاستدامة البيئية إلى مجالين: الاول يتمثل في زيادة الوعي بالاستدامة البيئية، والثاني تقليل النفايات (التلوث). وتحقق المنظمات فائدة من تحقيق الاستدامة البيئية من خلال خفض تكاليف العمليات الاقتصادية (Kucukoglu & Pınar ,2016:3) للحد من الآثار البيئية التي لها دور في التنمية المستدامة بإيجاد حلول للمشاكل البيئية. وعلية فان التنمية المستدامة الى وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما:(محمد واخرون،349:2015)

1-السكان: تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطا على الموارد واستنزافها، ومن ثم عدم قدرة البيئية على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد.

2-التكنولوجيا: وتتعلق بمجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في أنتاج السلع والخدمات. وتضم الاستدامة البيئية الاهتمام بهذه المؤشرات:

أ- الوعي بالاستدامة البيئية: عن طريق الحملات الإعلانية، وبرامج التوعية، والتثقيف البيئي من أجل التنمية المستدامة، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية يحتم على المنظمات تقديم المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة (Murphy,2014:41).

ب- تقليل النفايات: تعد عملية الحد من النفايات وإعادة تدوير المواد التالفة مرة أخرى بدل القائها كمهملات ومنها يتم انتاج مواد جديدة قريبة الجودة من المواد الاصلية، واتوفر عملية إعادة التدوير فوائد تتمثل في تقليل الكلفة

العامة، وتقلل من الحاجة لاستخراج المعادن، وكذلك تقليل الايدي العاملة لتصنيع المادة من جديد، أوضحت بعض الدراسات ان طن واحد من الكرتون المسترجع يوفر بالتالي (25)طن من أخشاب الغابات، وان كل ورقة مسترجعة ستوفر على البشرية لترا من الماء ويساعد على تقليل استهلاك الكهرباء، وكل هذا يهدف الى تقليل الأثر البيئي من خلال تقنين الاستهلاك البشري للموارد الطبيعية وتحقيق اكبر درجة ممكنه من العدالة الاجتماعية في تحقيق التوازن الطبيعي للثروات (إسماعيل ،38:2018).

المبحث الثالث : الجانب العملي لمتغيرات البحث

يهدف هذا المبحث الى تفسير إجابات افراد العينة قيد البحث التي جمعت عن طريق الاستبانة باستخدام معدلات التكرار ونسبها المئوية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف. اذ تم قياس متغير إدارة البيئة الخضراء ، اما متغير التنمية المستدامة فقد تم قياسه بثلاث أبعاد وهي (الاستدامة البيئية، الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية).

أولاً: التحليل الوصفي لنتائج المتغير المستقل إدارة البيئة الخضراء في المجمع قيد البحث

يتضح من الجدول (4) ان بعد إدارة البيئة الخضراء قد تم قياسها من خلال الفقرات (1-4)، اذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (3.73) وهو اعلى من الوسط الفرضي، بينماالانحراف المعياري بلغ (1.01) الذي يشير الى تشتت في إجابات العينة، فيما بلغ معامل الاختلاف (27.07). 1-حصلت الفقرة ألاولى على المرتبة الأولى، اذ بلغ معامل الاختلاف (23.3) الذي يدل على أهمية هذه الفقرة، وبلغ الوسط حسابي (4.02) الذي يشير الى اتفاق إجابات العينة عن هذه الفقرة لأنه اعلى من الوسط الفرضي، وحصلت على انحراف معياري مقداره (0.93) والذي يشير الى تشتت مقبول في إجابات افراد العينة، ويعود ذلك ان بيئة العمل صحية وامنه في المجمع قيد البحث مما يحد من حدوث إصابات العمل.

2-حصلت الفقرة الثانية على المرتبة الثانية بمعامل اختلاف مقداره (30.2)، وبلغ الوسط الحسابي لها (3.93) ، بينما يشير الانحراف

المعياري (1.19) الى تشتت في إجابات عينة البحث، وذلك لتوافر الإعلانات حول تعليمات البيئة الخضراء وكيفية الحفاظ على بيئة صحية للمجتمع، وكما تقوم وحدة التنظيف في المجمع بعزل النفايات لتجنب حدوث التلوث

3-حصلت الفقرة الرابعة على المرتبة الثالثة بمعامل اختلاف مقداره (34.3) الذي يوضح أهمية هذه الفقرة، بينما بلغ الوسط الحسابي لها (3.81) ، وبلغ الانحراف المعياري (1.3) الذي يشير الى تشتت وعدم تجانس في إجابات عينة البحث، يرجع سبب ذلك الى ان بيئة المجمع لم تكن متطابقة من حيث توافر الإضاءة المناسبة والتهوية ودرجة الحرارة، وبالتالي لا يضمن توفر بيئة عمل صحية ومناسبة تقلل الإصابات والاخطاء في العمل.

4 -حصلت الفقرة الثالثة على المرتبة الرابعة اذ بلغ معامل الاختلاف (49.3) الذي يجعل أهمية هذه الفقرة بالمرتبة الأخيرة في قياس بعد إدارة البيئة الخضراء، فيما بلغ الوسط الحسابي (3.17) الذي يدل على الحيادية في إجابات افراد العينة، بينما يشير الانحراف المعياري (1.58) الى التشتت وعدم التجانس العالي، لان هذه الفقرة لم تلق القبول من جميع العاملين وخاصة المدخنين منهم وتعتمد على الثقافة التي يحملها المجتمع على الرغم من قيام مجمع الأسواق بنشر الملصقات حول اضرار التدخين بالصحة والبيئة لكنها لم تحقق النتائج المرغوبة.

جدول (4)

التوزيعات التكرارية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لبعد متغيرات إدارة البيئة الخضراء.

متغيرات إدارة البيئة	السؤال	اتفق تماما		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
إدارة البيئة الخضراء	1-يرجع انخفاض حدوث التلوث لتوافر بيئة عمل امنة.	39	35	45	40.8	20	16.5	10	6.8	1	1.0	4.02	0.93	23.3
	2-يتوافر في مجمع الاسواق ارشادات وتعليمات حول البيئة لضمان صحة العاملين	43	39.8	37	34	15	12.6	10	6.8	10	6.8	3.93	1.19	30.2
	23-يخصص المجمع منافذ خاصة في الأسقف للحفاظ على التهوية الصحية.	33	29.1	28	23.3	9	7.8	18	15.5	27	24.3	3.17	1.58	49.3
	24-يتبنى المجمع تحسين ظروف العمل المادية (الاضاءة، التهوية، درجة الحرارة، الادوات المناسبة ...الخ) للحد من حوادث واصابات العمل.	45	41.7	28	23.3	20	17.5	11	8.7	11	8.7	3.81	1.3	34.3
	الاجمالي											3.73	1.01	27.07

ثانياً: التحليل الوصفي لنتائج المتغير التابع التنمية المستدامة في المجمع قيد البحث

1-الاستدامة الاقتصادية

يتضح من الجدول (5) ان بعد الاستدامة الاقتصادية قد تم قياسها من خلال الفقرات (5-9)، اذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (3.59) وهو أعلى من الوسط الفرضي، بينما بلغ الانحراف المعياري (0.96) الذي يشير الى تشتت مقبول في إجابات افراد العينة قيد البحث، وبلغ معامل الاختلاف (26.96)، وسيتم عرض فقرات هذا البعد كالأتي:

أ- جاءت المرتبة الأولى للفقرة السادسة بمعامل اختلاف مقداره (30.2) الذي أعطى أهمية لهذه الفقرة لقياس بعد الاستدامة الاقتصادية، بينما بلغ الوسط الحسابي (3.70) وهو أعلى من الوسط الفرضي، وبتشتت في إجابات افراد العينة الذي يعكسه ألانحراف المعياري (1.11)، وهذا يؤكد على تقليل التكاليف له دور في تحسين الخدمات المقدمة من قبل أصحاب المصالح في المجمع.

ب- حصلت الفقرة الخامسة على المرتبة الثانية اذ بلغ معامل الاختلاف (30.7) الذي يوضح أهمية الفقرة، وبلغ الوسط الحسابي (3.66) وهو أعلى من الوسط الفرضي، فيما بلغ الانحراف المعياري (1.12) الذي يشير الى تشتت في إجابات افراد العينة قيد البحث، اذ لاحظ بان تخفيض التكاليف لا يؤخذ بنظر الاعتبار في جميع حالات الشراء، ويتم التركيز على الجودة والقدرة على تقديم أفضل خدمة ثم تأتي التكاليف.

ت- جاءت الفقرة السابعة بالمرتبة الثالثة اذ بلغ معامل الاختلاف (30.8)، وبلغ الوسط الحسابي (3.69)، اذ يحرص أصحاب المصالح في المجمع على ترشيد استهلاك الطاقة من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية واستخدام الانارة التي توفر الاستهلاك، وحصلت الفقرة على انحراف معياري مقداره (1.13) ويبين تشتت في إجابات العينة.

ث- حصلت الفقرة الثامنة على المرتبة الرابعة بمعامل اختلاف مقداره (32.2)، بينما بلغ الوسط الحسابي (3.57) وهو أعلى من الوسط الفرضي، وبلغ الانحراف المعياري (1.15) الذي يشير الى تشتت في إجابات العينة قيد البحث ويعود الى افتقار الخطط المعدة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ج- جاءت الفقرة التاسعة بالمرتبة الخامسة اذ بلغ معامل الاختلاف (41.7) الذي جعل أهمية هذه الفقرة بالمرتبة الاخيرة في قياس هذا البعد، وحصلت على وسط حسابي مقداره (3.35)، أما الانحراف المعياري فبلغ (1.39) الذي يشير الى تشتت عالي في اجابات أفراد العينة قيد البحث لندرة استخدامهم في مجمع الأسواق مصادر الطاقة البديلة.

جدول (5) التوزيعات التكرارية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لبعد الاستدامة الاقتصادية.

		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
الاستدامة الاقتصادية	5-يعد تخفيض الكلف من الاهداف الاقتصادية التي يتبناها مجمع أسواق الشورجة.	29	25.2	42	36.9	25	21.4	14	11.7	5	4.9	3.66	1.12	30.7
	6-يراعي المجمع معايير جودة العمل في تقديم خدماتها.	25	21.4	54	49.5	18	14.6	8	6.8	10	7.8	3.70	1.11	30.2
	7-يحرص مجمع الأسواق على ترشيد استهلاك الطاقة.	29	25.2	44	38.8	27	23.3	5	4.9	10	7.8	3.69	1.13	30.8
	8-يتبنى مجمع الأسواق معايير محدده تساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.	23	19.4	47	43.7	24	20.4	10	7.8	11	8.7	3.57	1.15	32.2
	9-يستخدم المجمع مصادر الطاقة البديلة الصديقة للبيئة.	26	23.3	40	35.9	17	13.6	13	10.7	19	17.5	3.35	1.39	41.7
	الاجمالي											3.59	0.96	26.96

3-الاستدامة البيئية

يتضح من الجدول (6) قياس هذا البعد من خلال الفقرات (10-14)، اذ بلغ الوسط الحسابي (3.83) وهو اعلى من الوسط الفرضي، بينما بلغ الانحراف المعياري (0.95) الذي يشير الى تشتت مقبول في إجابات عينة البحث، وبلغ معامل الاختلاف (25.02).

أ-حصلت الفقرة الحادية عشر على المرتبة الاولى بمعامل اختلاف مقداره (27.5)، وبلغ الوسط الحسابي (3.95) وتعكس هذه القيمة اهتمام إدارة البيئة بزيادة وعي العاملين وتثقيفهم من خلال الملصقات الجدارية والنشرات.

ب-حصلت الفقرة عشرة بالمرتبة الثانية، اذ بلغ معامل الاختلاف (28.2)، والوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.95) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي والذي يشير الى اتفاق افراد العينة حول قيم وثقافة العاملين لها دور في حماية البيئة، بينما بلغ الانحراف المعياري (1.11) الذي يدل على تشتت في إجابات افراد العينة.

ج-حصلت الفقرة الرابعة عشر على المرتبة الثالثة اذ بلغ معامل الاختلاف (31.5) ، فيما بلغ الوسط الحسابي (3.77) ، وبلغ الانحراف المعياري (1.19) الذي يشير الى تشتت إجابات العينة قيد البحث، وهذا يرجع الى الدور الرقابي الذي تقوم به إدارة البيئة في المجمع للحد من التلوث والنفايات التي تؤثر على بيئة العمل وإيجاد حلول لها وتعزيز الجانب الإيجابي لتشجيع العاملين على الاهتمام ببيئة العمل.

د-جاءت الفقرة الثانية عشر بالمرتبة الرابعة بمعامل اختلاف (32.5) ، بينما بلغ الوسط الحسابي (3.85) ، وحصلت الفقرة على انحراف معياري (1.25) الذي يدل على عدم تجانس الإجابات، وتسعى إدارة البيئة في المجمع الى نشر ثقافة الوعي البيئي ونشر الإعلانات التي تساعد العاملين على تعلم طرق تساعدهم في التخلص من النفايات بشكل آمن وسليم،

وتقوم و حدة التنظيف بوضع حاويات النفايات لهذا لغرض.

ه -حصلت الفقرة الثالثة عشر على المرتبة الخامسة اذ بلغ معامل الاختلاف (34.7)، وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.63) وهو أعلى من الوسط الفرضي، والذي يعكسه اهتمام العاملين بإعادة استعمال النفايات المستخدم لتحقيق اقصى استفادة منها، بينما بلغ الانحراف المعياري (1.26) الذي يشير الى عدم تجانس اجابات أفراد العينة.

جدول (6) التوزيعات التكرارية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لبعد الاستدامة البيئية.

متغيرات التنمية	السؤال	اتفق تماما		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
الاستدامة البيئية	10-تساهم قيم وثقافة العاملين في المجمع بحماية البيئة.	41	36.9	43	37.9	18	14.6	5	4.9	8	5.8	3.95	1.11	28.2
	11-يلعب الوعي البيئي لدى أصحاب المصالح والعاملين دور مهم بالحفاظ على موارد المجمع	38	34	49	44.7	11	8.7	12	7.8	5	4.9	3.95	1.08	27.5
	12-تركز إدارة البيئة على تثقيف العاملين للمساهمة في تقليل النفايات والتخلص منها بشكل امن وسليم.	45	39.8	32	30.1	15	13.6	10	7.8	12	8.7	3.85	1.25	32.5

13-تحرص إدارة البيئة على اعادة تدوير النفايات المستخدمة	31	27.2	44	38.8	16	13.6	13	10.7	11	9.7	3.63	1.26	34.7
14-تحد اجراءات الرقابة التي يتبناها المسؤولين في المجمع من المخالفات البيئية.	36	32	40	35.9	17	14.6	14	11.7	8	5.8	3.77	1.19	31.5
الاجمالي											3.83	0.95	25.02

4-الاستدامة الاجتماعية

الجدول (7) يقيس بعد الاستدامة الاجتماعية من خلال الفقرات (18-15)، اذ بلغ الوسط الحسابي للبعد (3.45) وهو اعلى من الوسط الفرضي، بينما بلغ الانحراف المعياري (1.08) ويدل على تشتت مقبول في إجابات العينة، وبلغ معامل الاختلاف (31.31).

أ- جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة السابعة عشر بمعامل اختلاف مقداره (31.1) الذي اعطى أهمية لهذه الفقرة في قياس بعد الاستدامة الاجتماعية، بينما بلغ الوسط الحسابي (3.75) وهو أعلى من الوسط الفرضي، وبلغ الانحراف المعياري (1.16) الذي يدل على تشتت في إجابات العينة، ويسعى أصحاب المصالح في المجمع تنمية مهارات العاملين لتحسين جودة العمل.

ب -حصلت الفقرة الثامنة عشر على المرتبة الثانية بمعامل اختلاف مقداره (33.4)، وبلغ الوسط الحسابي (3.64)، فيما بلغ الانحراف المعياري (1.22) الذي يدل على عدم تجانس إجابات عينة البحث بسبب طبيعة بعض الاعمال تتطلب الدقة والسرعة في الإنجاز.

ج - جاءت الفقرة الخامسة عشر بالمرتبة الثالثة، اذ بلغ معامل الاختلاف لها (42.1)،

بينما بلغ الوسط الحسابي (3.27) وهو أعلى من الوسط الفرضي، وحصلت الفقرة على انحراف معياري مقداره (1.38) الذي يدل على تشتت عال في الإجابات، وتعكس هذه القيمة طبيعة العمل الذي يخص توزيع الموارد والأجور لا يتسم بالعدالة مما جعل افراد العينة في تشتت بالإجابات حول هذه الفقرة.

د -حصلت الفقرة السادسة عشر على المرتبة الرابعة بمعامل اختلاف مقداره (42.9) الذي جعل هذه الفقرة بالمرتبة الأخيرة في قياس هذا البعد، وحصلت على وسط حسابي مقداره (3.16) وهو أقرب ما يكون الى الحيادية في إجابات العينة قيد البحث، والذي يعكس ضعف توصيل المعلومة للعاملين الذي يقومون بتنفيذها، ويؤكد ذلك التشتت العالي بالانحراف المعياري (1.35) الذي يشير الى عدم تجانس إجابات افراد العينة.

جدول (7) التوزيعات التكرارية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لبعد الاستدامة الاجتماعية

متغيرات التنمية المستدامة	السؤال	اتفق تماما		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
الاستدامة الاجتماعية	15-تتسم اجراءات المجمع بالعدالة والموضوعية في توزيع الموارد والأجور على العاملين.	27	23.3	30	26.2	24	20.4	16	14.6	18	15.5	3.27	1.38	42.1

	16-يساعد أصحاب المصالح في المجمع العاملين في بيان الناحية الإيجابية للعمل لزيادة انتماءهم التنظيمي.	20	16.5	37	33	20	17.5	18	15.5	20	17.5	3.16	1.35	42.9
	17-يتاح للعاملين الاشتراك ببرامج تعليمية تدريبية تساعدهم في تنمية مهاراتهم.	32	27.2	48	43.7	15	13.6	10	7.8	10	7.8	3.75	1.16	31.1
	18-يشجع أصحاب المصالح العمل الجماعي من أجل تحقيق الاستدامة الاجتماعية.	29	25.2	46	41.7	16	14.6	13	10.7	12	8.7	3.64	1.22	33.4
	الاجمالي											3.45	1.08	31.31

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

اهم هذه الاستنتاجات هي:

1-يهتم مجمع أسواق الشورجة بالبيئة الخضراء بدرجه مقبولة، مما يعزز امكانية التوجه نحو المحافظة على البيئة لتحسين الخدمات البيئية وتهيئة أجواء خالية من التلوث، ونتيجة لضعف ادراكها لهذا الموضوع جعلها تفتقر الى التوثيق المعرفي والتطبيقي.

2-يهتم أسواق المجمع بالتنمية المستدامة وهذا ما أكدته الفقرة (6) من الاستدامة الاقتصادية من أن تقليل التكاليف له دور في تحسين الخدمات المقدمة من قبل أصحاب المصالح في المجمع

3-يتم أسواق المجمع بالتنمية المستدامة وهذا ما أكدته الفقرة (11) من الاستدامة البيئية ويعكس ذلك اهتمام إدارة البيئة بزيادة وعي العاملين وتثقيفهم من خلال الملصقات الجدارية والنشرات.

4-افتقار العاملين الى ثقافة البيئة الخضراء في مجمع الاسواق لأنهم ليس على اطلاع بالمفاهيم التقنية التي تخص التوجهات الخضراء. وهذا ما لاحظه الباحث عند توزيع استبانة جمع البيانات.

ثانيا : التوصيات

تسهم هذه التوصيات في ارشاد المهتمين بتعزيز دور إدارة البيئة الخضراء والاهتمام بالجانب البيئي لغرض ادامة دورها في تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات العراقية.

1-ضرورة استثمار امكانية التوجه نحو المحافظة على البيئة وكفاءة استخدام

الموارد لتحسين الخدمات البيئية وتهيئة أجواء خالية من التلوث وتحقيق المسؤولية الاجتماعية في مجمع أسواق الشورجة لتحسين الخدمات البيئية.

2-ضرورة أهتمام أسواق المجمع بالتنمية المستدامة في تقليل التكاليف لما دور في تحسين الخدمات المقدمة من قبل أصحاب المصالح في المجمع والمحافظة على البيئة.

3-ضرورة اهتمام إدارة البيئة الخضراء في أسواق المجمع بالتنمية المستدامة بزيادة وعي العاملين بالنتائج السلبية الناتجة من التدخين وما له من تأثير على بيئة العمل والاضرار بالصحة العامة، وتثقيفهم من خلال الملصقات الجدارية والنشرات. للحد من الآثار البيئية التي لها دور في التنمية المستدامة.

4-ضرورة نشر ثقافة البيئة الخضراء في مجمع الاسواق لانهم بحاجة الى الاطلاع بالمفاهيم التقنية التي تخص التوجهات الخضراء والمحافظة على البيئة المستدامة.

المصادر

الرسائل الجامعية

1 - الربيعي، حيدر جبار حسين (2017)، الادارة المحلية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، رسالة دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

2 - النوري، احمد نزار (2004)، تحليل سلوك المستهلك على وفق مدخل التسويق الأخضر، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

3 - اليساري، حميد خضير جاسم (2016)، التأثيرات البيئية والمالية لمعالجة النفايات الصلبة وانعكاساتها على التنمية المستدامة، رسالة دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد. 4 - حسيني، مريم (2014)، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.

5 - حميد، مؤيد حنين (2015)، التنمية المستدامة وأثرها في البيئة مع إشارة خاصة

للقطاع الصـــناعي في العراق دراســـة تحليلية، رســـالة دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

6 - علي، اســـرار عبـد الزهرة (2017)، الاداء الر يادي للمنظ مة على وفق الادارة الخضـــراء للموارد البشرية بحث ميداني في شركة الحفر العراقيـة، رســـالـة مـاجســـتير، كليـة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

الدوريات

7 - اســماعيل، ضــحى (2018)، الاســرة واعادة التدوير، مجلة الاحرار، المجلد 13، العدد 627.

8 -الصـــقال، احمد هاشـــم (2014)، متطلبات التنميـة المســـتـدامـة في العراق دور ادارة الموارد في تحقيق التنمية الم ستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقت صادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.

9 -محمد، عبد الله حسون وداوي، مهدي صالح وخضـــير، اســـراء عبد الرحمن(2015)، التنمية الم ستدامة المفهوم والعنا صر والإبعاد، مجلة ديالى، العدد76

10 - مناتي، عدنان ومجيد، ليلى ناجي(2017)، اهمية الاســـتثمار الاجنبي المباشـــر في تعزيز التنمية المســـتدامة (البعد الاقتصـــادي) مع ا شارة خا صة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد52.

11 - هاشـــم، حنان عبد الخضـــر (2011)، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضـــي وضـــرورات المســـتقبل، مجلة مركز الدراسات الكوفة، مجلد 1، العدد21.

Burns, Tom R. (2015), **Sustainable development: Agents, systems and the environment** , Journals SAGE , Vol. 64, Issue 6

1. Sajjad & Rahman, Sadiqur (2016), ,Hosain **Green Human Resource Management: A Theoretical Overview**, Journal of Business and Management, Volume 18, Issue 6 .
2. Jafri , Saba (2012) , **green hr practices : an empirical study of certain automobile organizations of india** ,elixir international journal , issue 42.
3. Kucukoglu, Mubeyyen Tepe & Pınar, Recep İbrahim (2016), **The Mediating Role of Green Organizational Culture between Sustainability and Green Innovation: A Research in Turkish Companies** , School of Applied Sciences, Trakya University.

4. Mehta, Kathak & Chugan, Pawan Kumar (2015) ,**Green HRM in Pursuit of Environmentally Sustainable Business**, Journal of Industrial and Business Management, Vol.3 .

5. Murphy, Kevin (2014),**The Social Pillar of Sustainable Development A literature review and framework for policy analysis**, The ITB Journal, Vol. 15, Iss. 1 .

6. Prasad, Ravi Sharan (2013), **Green HRM - Partner in Sustainable Competitive Growth** , Journal of Management Sciences And Technology , vol.1.

7. Rasmussen, Joseph E. (2011), **Transitioning To Green: Implementing A Comprehensive Environmental Sustainability Initiative On A University Campus,** dissertation Doctorate, College of Education, California State University .

8. Tooranloo, Hossein Sayyadi & Azadi, Mohmmad Hossein & Sayyahpoor, Ali (2017), **Analyzing Factors Affecting Implementation Success of Sustainable Human Resource Management (SHRM) using a Hybrid Approach of FAHP and Type-2 Fuzzy DEMATEL** , Journal of Cleaner Production , Vol. 6, No. 109.

تجديد عوامل النهوض بالخطاب الديني لتنمية الأوطان وسلامة كينونتها

الدكتور / أحمد بن ادريس بوخريص

الحمد لله رب العالمين أمر عباده بالتفقه في الدين ,وصولا الى الحقيقة وعلم اليقين وذلك بالدرس والتحصيل والبحث والحفظ المتين,حفاظا على ارث الأنبياء والمرسلين "العلماء ورثة الانبياء "

والصلاة والسلام على من جعله عالم الغيب والشهادة اماما للعلماء العاملين ,وانزل عليه قرأنا مجيدا هو ينبوع الحكمة لأصحاب الدرجات العلى من المؤمنين :"يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات "(سورة المجادلة الأية "11"صلى الله عليه وعلى أله وصحبه وذريته الى يوم الدين ,دعا الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وسن لوارثيه ومحبيه بأن يسكلوا نفس الصراط المستقيم دعوة وتربية وتوجيها وارشادا.

ولذلك يكون لزاما على كل المؤسسات الدينية العلمية المتخصصة في سائر المعمور الا حشذا لهمم العلماء والعالمات بأن يبذلوا أقصى الجهود في تربية الأمة وتوجيهها نحو الأقوم والأحسن والأرشد وفاء بمسؤولياتهم الملقاة على عاتقهم ومشاركة منهم في التنمية البشرية المنشودة وايجاد مواطن منتج صالح لتنمية المستدامة ولا يحصل ذلك الا بالحكامة الرشيدة والتخطيط المستنير للمحافظة على السلم المجتمعي وكينونته الاقتصادية والاجتماعية على خارطة سلامة الاوطان بين اطراف الأسرة الانسانية .

واننا لنفتخر ونعتز أيما اعتزاز بما تقوم به المؤسسات والمراكز البحثية العلمية بالمملكة الأردنية الهاشمية الشريفة دام لها الحفظ والسلم والأمان من عمل مبرور مشكور تخطيطا وتنفيدا ونصحا وتوجيها خاصة من اقامة هذه المؤتمرات والندوات الدولية لتنوير العقول واماطة اللثام على الحقائق التي يجب أخذها بعين الاعتبار وايجاد الحلول الكفيلة لإنتاج مجتمعات راقية متقدمة وتعزيز تنميتها و

تحب السلم والسلام والتعاون والتعايش في انسجام تام وان ما تقوم به بهذه الدولة المباركة واقامتها لهذا المؤتمر العالمي للعلماء والباحثين والاكاديميين انطلاقا من ان الدين الاسلامي دين السلام والسلم الاجتماعي واحياء الحضارة الاسلامية لتكون اساس البناء و التطور والتقدم والوقوف سدا منيعا في وجه التيارات الهدامة ونشر ثقافة المحبة و التسامح والتراحم بين الانسانية جمعاء واماطة الاذى عن الحقائق التي تم تزيفها تحقيقا لرسالة الدين الاسلامي وتنوير العقول بالنور المحمدي والمحجة البيضاء التي تركنا عليها سيدينا المصطفى الحبيب صلوات ربي وسلامه عليه ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك.....اللهم اهدنا فيمن هديت...امين مولانا رب العالمين .....

وان اختياري لعنوان محاضرتي ...

(عوامل النهوض بالخطاب الديني لتنمية الأوطان وسلامة كينونتها)

انه لمن المعروف سلفا لدى الباحثين والدارسين والأكاديميين ان كل خطاب يستقي ادلته من مصادره الاساسية, والخطاب الديني كما هو معلوم لدى الخاص والعام انه يستقي ادلته من مصادر التشريع اهمها كتاب الله عز وجل المعين الذي لاينضب ابدا ,والسنة النبوية الصحيحة ,واثار الصحابة والسلف الصالح وأقوالهم وقصص الحكماء الربانين العارفين بالله وأقوالهم التي تتفق مع منهج القرأن والسنة المطهرة بل دعائمه الاساسية.

وتتميز مصادر الخطاب الديني بسلامة اقوالها ,وعدم مصادمتها للفطرة الانسانية السليمة ,والعقل الواعي والنظريات العلمية الحديثة ,وأهم عناصر نجاح الخطاب الديني استقاء معلوماته من القرأن والسنة واقوال السلف الصالح دون غيرها من المصادر كالقصص الواهية والاسرائيليات التي صادمت القرأن والسنة ,والاحاديث الموضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن فضل الله عز وجل على الامة المحمدية أن حفظ كتابها من التحريف والتغيير ,قال الله تعالى :(انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون).

وقد قيض الله علماء عاملين مخلصين لحفظ السنة المطهرة ,وتميز صحيحها من ضعيفها من موضوعها ودون في كل صنف من هذه الاصناف مؤلفات شتى حتى لا يكون عذر لعالم يخالف هذه الامور .

والعالم الحصيف رجل يشخص العلة امامه ,ويهيئ لها الشفاء المناسب من كلام الله ورسوله وبذلك يجئ نصحه للمريض ,رحمة تذهب العناء , ونورا يهدي السبيل ..

وكلما كان الدليل قويا ساطع البراهين كان أحرى أن يتلقاه المستمعون بالقبول والايجاب ,أما اذا كان الموضوع غير مدعما بالادلة القوية اصابه الخور والنقص ,ومن تم ينهار الموضوع في عقول المستمعين ,ولا يجد العالم ادلة أقوى من الادلة المستقاة من القرأن الكريم والاحاديث الصحيحة للنبي صلى الله عليه وسلم .

وذلك هو النفع العظيم ,واذا احسن العالم الاستدلال بها ازاح كل شبهة , واخرس كل معارض ,فلا دليل بعد كلام الله , تعالى (ومن اصدق من الله قيلا) (ومن اصدق من الله حديثا)

ويؤكد الشيخ الغزالي رحمه الله بقوله : ثروة هائلة من نصوص الكتاب والسنة تكون رصيدا عنده لأي رأي وافد أو مرض عارض....

وكذلك احاطة تامة بطبيعة البيئة واحوالها الجلية والخفية وظروفها القريبة والبعيدة فان الداعية الحكيم هو الذي يبلغ رسالته بتلك الطريقة ,فيسوق من الحق الالهي ما يقوم العوج الانساني بلباقة وفقه ويرسل من العظات ما يكون رأيا حاسما لما يحسه الناس

في انفسهم من حدة واضطراب وذلك هو نهج القرأن في بناء الامم واقامة النهضات .....

ان الخطاب الديني له اهمية قصوى في حياة الافراد والمجتمعات فما نجاح السلف الصالح في اداء واجبهم الديني والانساني في تبليغ رسالة الله ورسوله الا بوجود علماء من غير وجود ازمة علمية فاهمين لايات القرأن واحاديث النبي صلى الله عليه وسلم غير جامدين على النصوص وغير متعصبين لفكر معين ويحملون الناس على اعتناقه , وان كان غير مناسب لطبيعة احوالهم وبيئتهم ,حقيقة علموا وفهموا معاني مقاصد الشريعة وفقه الواقع وفقه المناط وسبل فهم حيث ثم مصلحة الناس فتم شرع الله ....

التجديد في الخطاب الديني ....

كثر الحديث هذه الايام عن التجديد للخطاب الديني ...ولكن لا بد من معرفة حقيقة هذا التجديد اقول ان التجديد في حقيقته ألية عمل , ومن تم فان قيمته الكبرى ترجع الى أساسه الذي يقوم عليه ,ومادته التي يصطبغ بها ,فلفظ التجديد في اللغة مصدر:جدد والجديد خلاف القديم ومنه :جدد وضوءه او عهده أو ثوبه :أي صيره جديدا واستجد الشيء صار جديدا واستجد الشيء استحدثه وصيره جديدا والجديدان الليل والنهار ...

والتجديد في الاصطلاح :لا يخرج عن المعنى اللغوي ويمكننا تعريفه بأنه استحداث أمر لموجب شرعي فالتجديد الذي نقصده هنا هو ما يكون الناس بحاجة اليه ويقره الشرع كما ان التجديد والتطور له مفهومه الخاص عند كل قوم ,وعند كل معتقد ,فالتجديد عند أهل الغرب يختلف مفهومه عن المفهوم السائد عند المسلمين ,فالتجديد هو التطور النافع وهو سنة الحياة وضمان استمرارها على نحو يمنع التخلف ويوفر النجاح وكل جديد مستحدث ينبغي معرفة حكمه الشرعي

وموقف الاسلام منه بصورة واضحة الدلالة والمعاني مدعمة بالدليل عن طريق أهل الذكر من العلماء المتخصصين قال تعالى (فأسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون)....

هذا هو التجديد بمفهومه العام الشامل يتضمن ما فيه نفع وما فيه ضرر ,فالتجديد يعني التطور الذي هو الانتقال من طور الى أخر (قال تعالى :ولو ردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لأتبعتم الشيطان الا قليلا)

والمراد بالتجديد تحديث الاوصول والثوابث الدينية والفكرية لتتمشى مع تطور الحياة فلولا منهج التجديد دوما لهذه الثوابث لطمست ومحيث اصولها ,وضاعت معالمها ,فالتجديد يعطي الثوابت قوة ومناعة ,ويحي فيها املا جديدا للعمل في بيئة فكرية جديدة وعصر تطوري جديد فالتجديد في الفكر يجمع دوما ما بين الاصالة والمعاصرة في شق عمل فكري متكامل ,شامل لكل مناحي الحياة الثقافية والاجتماعي والاقتصادية , والسياسية .....

والتجديد في الاسلام فريضة حث عليها وهي اساس لنهضته وبنائه فقد حث على التعليم والتعلم وجعل العلماء ورثة الانبياء والانبياء لا يورثون درهما ولا دينارا وانما يورثون العلم والعلم هو الامل لسعادة البشرية فهو واجب عينيا والحياة لا تستقيم الا به ,وما لايتم الواجب الا به فهو واجب , وهذا هو اللائق بأمة طلب العلم فيها فريضة ,وأول أية نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم (أقرأ باسم ربك الذي خلق)

ولكي يتحقق التجديد في الفكر الاسلامي , يجب اتباع منهج الاسلام في التجديد والذي دعا الى :

.1.1- القضاء على الأمية :

الدول الاسلامية منذ سنين عديدة هي تسلك هذا المسلك للنهوض بالمجتمع والقضاء على الامية .وهو منهج ديني فعله الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم في السنة الثانية للهجرة بعد عزوة بدر الكبرى حيث جعل فدية اطلاق الاسير محو امية عشرة من ابناء المسلمين ...

2.1- تنوع التعليم:

,بحيث يشمل كافة المجالات النظرية والعلمية والتقنية فيشمل الدينية والدنيوية بل الاطلاع والمعرفة بالعلوم الانسانية والانفتاح على لغة العصر من العلوم التقنية والتكنولوجية والتكوين والتدريب المهني وفتح أفاق استراتيجيات النهوض بالتنمية المستدامة والانتفاع بالرأسمال اللامادي فالإسلام نبع فياض لكل العلوم ويفسح المجال للنبوغ العبقرية .لكي تبلغ أعلى مستويات الدراسة والتخصص.دون ان يكون هناك عائق مادي او معنوي يعترض ذلك التقدم .

ويقول ابن عبد البر النمري الاندلسي القرطبي رحمه الله.. قديما قسم العلم الى ثلاثة اقسام فقال: العلوم عند جميع أهل الديانات الثلاثة

1- علم اعلى

2- علم اسفل

3- علم اوسط

فالعلم الأعلى عندهم: علم الدين الذي لا يجوز الكلام فيه بغير ما أنزل الله في كتبه وعلى السنة انبيائه ورسله صلوات الله عليهم نصا.

والعلم الاوسط :هو معرفة علوم الدنيا التي يكون معرفة الشئ منها بمعرفة نظيره ,ويستدل عليه بجنسه ونوعه,كعلم الطب والهندسة .

والعلم الاسفل : هو أحكام الصناعات ,وضروب الاعمال مثل :السباحة والفروسية وهي اكثر من ان يجمعها كتاب أو يأتي عليها وصف ,وانما تحصل بتدريب الجوارح فيها.

وقد اشار القران الكريم الى وجوب التخصص العلمي في مجالات الحياة قال الله تبارك وتعالى :وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلم يحذرون)

هذه الاية تشير الى ان الاسلام يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ,ويجعله احد الوسائل الهامة لتجديد فكر الامة ,لتواكب كل العصور ,وهو من فروض الكفاية كما دلت عليه الاية السالفة الذكر.

وحث عليه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لمعاذ بن جبل رضي الله عنه حين ارسله واليا الى اليمن :وبم تحكم ؟قال :بكتاب الله :فان لم تجد ؟قال بسنة رسول الله .قال فان لمتجد؟قال اجتهد رأي قال :الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يحبه الله ورسوله .

فالصحابة رضوان الله عليهم قد وجدت منهم الاحكام التي تدل على هذا الاتجاه الاجتهاد في صلاة التروايح ,ولم يكن في زمن رسول الله صلى اله عليه وسلم ولا في خلافة ابي بكر رضي الله عنه وذلك لانه الاجتماع ...تغيير نحو الافضل ,على ضوء الواقع الجديد

ان المتفحص في أيات الذكر الحكيم وسنة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم يرى دعوة صريحة الى التطوير والتغيير والحداثة والتحديث ,والاصلاح ومقاومة الفساد ,ويتبين ذلك فيما يأتي :

اولا: دعوة الاسلام في كثير من النصوص القرأنية والسنة النبوية الشريفة الى الاجتهاد والتجديد

ثانيا:مقاومة الجمود والتقليد .والايمان بمواكبة التطور .ومواصلة التقدم ,وأن الشريعة لا تضيق بجديد , ولا تعجز عن ايجاد حل لأي مشكلة ,وانما العجز سببه عقول بعض المسلمين وضعف عزائمهم وهمتهم , وان الاجتهاد أصبح في عصرنا فريضة وضرورة يوجبها الدين ويحتمها الواقع فبابه مفتوح لأهله بشرطه ,سواء كان اجتهادا ابداعيا انشائيا ,فرديا ام جماعيا ,جزئيا ام كليا ولا يملك احد اغلاقه او حجبه .

فالفكر الاسلامي لديه من المؤهلات التي تجعله يحتضن الافكار المستحدثة ,ويستوعب ارقى نظريات الفكر وتطورات الحضارة .

يقول المفكر الدكتور (بول دي ركلا): لست بمغال اذا صرحت وقلت ان الاسلام مفتح بابه على مصراعيه ,وهو واسع الأرجاء ,ليتلقى الرقى الحديث الذي انتجته الأجيال الطويلة فتعاليمه الرفيعة ستبقى خالدة ومضاءة الأنوار تكشف كل مدنية تتمخض عنها العصور

فالدين كفيل بتهديب الأخلاق ,وصلاح الأعمال ,وحمل النفوس على طلب السعادة ,فلكي يتحقق الاصلاح لا بد وأن يكون هناك قواعد وأسس سليمة ,تقوم على بناء الانسان ,روحا وعقلا وجسدا وبناء ذاته عقيدة وأخلاقا ,وتعزيزه بالعلم وتمكينه بالإيمان ,وتثبيته بالأخلاق , وحقيقة ان الاصلاح لا يتحقق الا من خلال احياء المفاهيم والقيم الذاتية وهذا هو الشرط الأصلي لتجاوز الأزمة ,وبذلك يتحقق الاصلاح..

والاسلام يحتوي على كل مبادئ الديمقراطية من العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر واطلاق الحيات ومنع الغش والرشوة والمحسوبية ,وايضا تاريخ الاسلام احتوى على

نماذج عدة كان لها دور فعال في اصلاح المجتمع

من مهام التجديد في الخطاب الديني الوسطية والاعتدال

يبرز التجديد في الفكر الاسلامي وسطية الاسلام التي تدعو الى كل ما سبق عرضه من دعوى الاسلام الى الرحمة والابتعاد عما يشق على الناس ,وهذا ما عناه القرأن الكريم واراده في قوله:(وقولوا للناس حسنا) وهو منهج من منهاجه ,ودافع من دوافعه ,وسمة من سماته ,وذلك للاعتبارات الأتية : ان التوافق هو الأليق والأكثر ملاءمة لرسالة صفتها الخلود وشأنها العموم والوسطية والاعتدال تعنى العدالة فلقد وصف الله سبحانه وتعالى امة الاسلام بقوله:(وكذلك جعلنكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا ليعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمنكم ان الله بالناس لرءوف رحيم)

ان الوسطية علامة الخيرية ,فالصلاة الوسطى خير الصلوات ,ولذلك خصت بالأمر بالمحافظة عليها وواسطة العقيدة ,افضل لأمن العالم والسلم الدولي فهي تعمل على تحقيق الامن والامان لكل البشر ,فدعوة الاسلام الى الاعتصام بالكتاب والسنة أمان للبشرية من الفساد والشر في الدنيا , ومن سوء العاقبة والمنقلب يوم الحساب .ان الوسطية دليل القوة ,فمرحلة الشباب تمثل مرحلة العطاء في حياة الانسان ,تتوسط بين المرحلتين وهما الطفولة والكهولة .

مظاهر الوسطية في الاسلام: الوسطية تعني الاعتدال وعدم التفريط او الافراط في أي شيء,واعطاء جوانب الحياة حقها ,ومن مظاهرها ايضا:

اولا: في مجال العقيدة (التوسط بين النقل والعقل) فالإسلام يخاطب المخالفين بحوار هادف بالحكمة والموعظة الحسنة ويرفض الغلو والتطرف

ثانيا : في مجال الانسانية تكريم الانسان وتفضيله على ما خلق

ثالثا: في مجال الشريعة (التوسط بين العبادة والعمل)

رابعا : في مجال الاخلاق (وسط بين المثالية والواقعية)

خامسا: الوسطية في الاقتصاد:(التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة)

ومنهج الوسطية هو احد دعائم التجديد الذي يضمن للمسلمين وحدة الاتجاه ,كما يضمن لهم صلاحية هذا المنهج لكل زمان ومكان ,ومنهج جعل الحضارة الاسلامية متميزة بعناصرها الايمانية والانسانية على كل حضارات العالم ,ففيها من قوة الجذب والتأثير ما لم يكن لحضارة سواها على مر تاريخ البشرية كله ,وحسبنا دليلا ناصعا على ذلك أن الحضارة قد استطاعت ان تعم اكثر من نصف الارض المسكونة في اقل من نصف قرن من الزمان يوم كان المسلمون حريصين على تطبيق المنهج بدقة واخلاص. وبناء على ما سبق نستنتج ان منهج التجديد في الاسلام منهج عام رباني في مصدره وغايته ,اذ أنه يزود الانسان بمجموعة من الحقائق والمعايير والقيم الثابتة التي توجه عمله واسهامه ,بل وتعينه على عمارة الأرض. وقد رأينا ان وسطية الاسلام تجمع بين العقيدة والشريعة ,في بناء الكيان الانساني للانسان ,ليتمشى الاسلام مع الطبيعة العالمية والاسلام لم يكن يوما ما وسيلة لحمل الناس على اعتناقه بالقهر والاكراه ,في أي صورة من الصور كما أنه لم يكن يوما ما وسيلة للقهر العقلي ,ولم يضق بمخالفيه ذرعا مع العلم أنه يخالفهم في

المنهج والعقيدة بل

اعتبر هذه المخالفة ضرورة من ضروريات الفطرة الانسانية ,وغرضا من أغراض الارادة العليا في الحياة :قال تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) والاسلام احتضن الرسالات والديانات كلها من قبله , وقرر مع وحدة الاله وحدة العقيدة ووحدة الدين الذي أرسل الله به رسله جميعا ,فكل الرسل جاءوا بدين واحد هو الاسلام ,اسلام القلب لله وحده بلا شريك ,هذا هو أساس العقيدة الذي لا يتبدل .اما الشريعة فهي تنظم حياة الجماعة بنظام محكم قابل للتطور ,تبعا لمصحلة البشرية ودرجة نموها وبذلك نستنتج مما سبق ان الاسلام يدعو الى التجديد الذي يواكب التقدم العلمي من خلال طرق عدة منها :

1.1 اصلاح المجتمع بالرجوع الى المفاهيم الاسلامية الصحيحة

2.1 وضع طرق حكيمة للنهوض بفكر الأمة وتزكية نفوس افرادها .

3.1 تهذيب الأفكار من خلال تطهير العقول من العبث الفكري, وأثاره السلبية والمعنوية

4.1 اعلان مبدأ وسطية الدين والتي عمت العالم ونشرت الأمن والسلام بين شعوب العالم اجمع.

5.1 تجديد روح الحياة والقوة في المناهج الاسلامية واصلاحها .

6.1 تحقيق الاصالة والاستقلالية لفكر الامة والتشبع بتطهير الباطن بالاخلاص ورجاء القبول.....

هذا لأن التغيرات الحاصلة في العالم عاصفة هوجاء فليس ثمة مصدات لها فهي تفرض نفسها باستمرار وعلى نحو متجدد ,فالعلاقة بالغرب اصبحت متشابكة جدا وتشمل كافة

اوجه الحياة بما فيها الرصيد الرمزي والثقافي,ويجري ذلك على نحو غير مسبوق وربما على نحو مخالف للتوقعات بفضل ما وصلته الحداثة الغربية ولربما تبدو المسألة لا تقبل هروبا او انسياقا وانما النظر الى الحداثة من موقف حضاري منفتح وواقع لنواقص الحداثة ,وكذلك اهمية الابداع الذاتي ودورنا الايجابي في بناء وعي حداثي يستند الى روح العصر ويستمد نسقه من تجربتنا الحضارية ,وذلك لأن الحداثة الحضارية حققت طفرات شملت المعرفة والعلم والادب والوعي وأنساق القيم وتقسيم العمل والفن وقيام المؤسسات العقلانية ومناهج التفكير والتضامن الاجتماعي لأن لكل ثقافة طريقتها في التعبير عن تطلعاتها بكامل ارادتها أي باستقلالها الحضاري واحترامها لذاتها .

فان منهج الوسطية والاعتدال لا يكون عبر تطبيق تجارب الاخرين واستنساخها ,وانما يكون عبر تجربة ابداعية فريدة منبثقة عن الظرف المعيش ,وقادر على ارساء متجدد للمعرفة وسياق ملائم للمكونات الفعلية للمجتمع ,وعلى استخدام مناهج أكثر فاعلية او تطويرها لتحديد المشكلات التي يعانيها المجتمع المسلم ومعالجتها عبر فكر حر ابداعي خلاق يتجاوز الايديولوجيات العابثة ومن تم امكان ولادة المجتمع المسلم الحديث الذي لا يعبر الا عن ذاته التاريخية وشروطه الذاتية ,مستخدما من الادوات والطرائق والاساليب في ايجاد السبل الكفيلة بضمان حضارة راقية حضارة دعائمها مبادئها بالاساس (خير امة اخرجت للناس) وبذلك يتم التصالح مع الذات والكيان الوجداني لمجتمع اسلامي حضاري حداثي شعاره التسامح والمحبة والاخاء والتعاطف والتراحم والتكافل مع بني الانسان في سائر المعمور وهذا باب ضمان للسلم العالمي وتأكيد التقدم العقلاني لحقوق الانسان وهذا نموذج لصور الحداثة

التي يراد تعميمها على مختلف الثقافات والتجارب الحضارية .

ان البحث العلمي بانفتاحه على العلوم الانسانية كان له الدور الأساس في بلورتها واعطاءها الصبغة العقلانية لما تفتضيه مخرجات الفكر الانساني عبر العصور .فمن خلال انسجامه مع مستوى الذهنية العامة في طريقتها في تكوين التصورات والانطباعات المتنوعة ,وادراك القضايا العامة ,وتحريك المشاعر والانفعالات ,وتقديم اعرق وأسمى حضارة عرفتها البشرية انها الحضارة الاسلامية

وقد يدخل في تزاوج بينهما تبعا للمناهج التي تختلف حركتها في النفس من خلال التأثيرات المضمونة في علاقتها بالحس والعقل والوجدان, وفي نوعية الأسلوب وصلته بالأجواء المهيمنة على الواقع والكلمات المتحركة في أسلوب المنهج التعليمي ليصدر عنه خطاب متماسك جدير بالتحليل مما يليه من حركة الرصد المستمر للمتغيرات في الأحداث والأشخاص والعلاقات والمواقف والمواقع.

ان ذلك هو الخط العام الذي لا بد للخطاب الاسلامي من أن يتمثل به ,في حركة تجدد دائم في الشكل والمضمون والحركة والمنهج والصوت والصدى ’لأن الانسان الذي يتوجه الخطاب اليه في عقله وقلبه ورغباته ومخاوفه .هو مخلوق متحرك من موقع حركة الارادة في ذاته ,متغير تبعا للمؤثرات التي تترك أثارها المختلفة على كيانه ,ما يجعله بعيدا عن الاستقرار الذاتي الذي يربطه باللون الواحد والمضمون المحدد ,والشكل الخاص ,والمنهج الثابت ,وهذا هو الذي يفرض التوازن بين خصوصية الخطاب وخصوصية الانسان لتعزيز تقدم نموذجي فعال ذا أهمية لبناء عقول المجتمعات وايجاد سبل استثمارها للإنتاج المحلي ذا صبغة ومواصفات عالمية

قابلة للترويج في السوق العالمي جالبة لمداخيل تحفظ كرامة أفراد مجتمعاتنا ناهيك عن التميز والحرص على المواكبة لتعزيز اقتصاد غير قابل لريع ومكس وبدون تكبد خسائر مبنية على السباق المحموم والدجل الممقوت في أخلاقنا الاسلامية .

وربما كان هذا الخط هو ما يقصده علماء البلاغة في تعريفهم للبلاغة الكلام ,أنها (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ,حيث يريدون بذلك ,أن الكلام البليغ الذي يصل بالمتكلم الى هدفه في اجتذاب الانسان الأخر الى مضمون لتكوين قناعاته على ذلك الأساس , هو الكلام الذي يتوازن في المعنى والواقع ,بحيث تتطابق الفكرة مع الحاجة ,والاسلوب مع الذهنية ,ولن يتحقق ذلك الا اذا كان يملك ثقافة اللغة في خصوصيتها الافرادية والتركيبية الدلالية والايحائية والايمائية ,وأساليبها التعبيرية وكان يحيط بالإضافة الى أسرارها . وثقافة الواقع على مستوى الانسان والظروف والأجواء والأوضاع وحركة التغيير السائدة في عالم اليوم المتحضر والمتقدم بشكل مباشر أو غير مباشر الى عقل الانسان وقلبه من أقرب طريق وأقوم سبيل ...والله من وراء القصد ...وعلى الله قصد السبيل ...

الخاتمة

يتبين مما سبق ان التجديد في الخطاب الديني لتعزيز التنمية أو أي مسارات أخرى حياتية للمجتمعات حسب فقه الواقع النموذج المستمد من مقاصد الشريعة أمر مطلوب في كل زمان ومكان لمواكبة العصر ومسايرة الحوادث ,غير أن التجديد يجب أن يكون مقيدا بضوابط يتميز بها المجدد ,وتحكم الأمر المراد التجديد فيه ,حتى لا يتعدى الناس على الثوابت والقطعيات بحجة التجديد.

شركاء المؤتمر